جامعة الانبار

كلية التربية للعلوم الإنسانية

القسم العلمي: التاريخ

المرحلة الدراسية: الرابع

المادة: تاريخ عالم معاصر

محاضرات في العالم المعاصر بين حربين

1991-1945

التطورات الدولية ما بعد الحرب واندلاع الحرب الباردة

أولاً: مارشال وبداية المواجهة

ثانياً: سياسية الأحلاف وتعميق الانقسام الدولي

ثالثاً: من المواجهة السياسية إلى المواجهة العسكرية

مظاهر الحرب الباردة في العالم منذُ عقد الستينات

اولاً: الأزمة الكوبية

أثر الأزمة على العلاقات الدولية

فرنسا تخرج عن المظلة الامريكية

ثانياً: أزمة الكتلة الشيوعية

2- الرفاق الأعداء (الخلاف الصيني – السوفيتي)

3- الغزو السوفيتي لتشيكسلوفاكيا

ثالثاً: الخلاف حول برلين

المنطقة العربية في قلب الحرب الباردة

اولاً: المشكلة اليمنية

ثانياً: المشكلة الفلسطينية

1- حرب عام 1967

2- الشرق الأوسط يشعل أزمة دولية عام 1972

ثالثاً: الأزمة اللبنانية

السياسة والمصالح والايديولوجية في افريقيا

التدخل الدولي في الكونغو

الصراع الدولي في إفريقيا خلال عقد السبعينات

1- انغولا

2- النفوذ السوفيتي في القرن الأفريقي

الحرب الأمريكية في فيتنام

الموقف في دول جنوب شرق اسيا

عقدة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام

الولايات المتحدة وسياسة الهروب إلى الأمام

فشل الجهود السلمية والهزيمة التاريخية

التعاطي الدولي مع المشكلة القبرصية

التحول في السياسة الأمريكية تجاه المعسكر الشيوعي

أولاً: العلاقات الأمريكية الصينية

ثانياً: العلاقات الأمريكية السوفيتية

المقامرة السوفيتية في افغانستان

ضعف الكتلة الشيوعية وانهيارها

اولاً: مقدمات الانهيار السوفيتي

1- الأزمة الاقتصادية

التخلف التكنولوجي

2- الأوضاع السياسية والعسكرية

سياسة غورباتشوف

ثالثاً: أوربا الشرقية تتمرد على الشيوعية

انهيار حائط برلين وتوحيد المانيا

الوضع الدولي ما بعد انهيار الكتلة الشيوعية

1 - بروز ظاهرة القطب المهيمن

2- ظاهرة التفكك

3- انهيار وضعف التكتلات الاقليمية والدولية

المحاضرة الأولى

عنوان المحاضرة:

التطورات الدولية ما بعد الحرب واندلاع الحرب الباردة

Post-war international developments and the outbreak of the Cold War

أولاً: مارشال وبداية المواجهة Firstly: Marshall and the start of the confrontation

ثانياً: سياسية الأحلاف وتعميق الانقسام الدولي

Second: Alliance politics and deepening the international division

ثالثاً: من المواجهة السياسية إلى المواجهة العسكرية

Third: From political confrontation to military confrontation

محتوى المحاضرة:

التطورات الدولية ما بعد الحرب واندلاع الحرب الباردة

اختلف الباحثون في اعطاء تعريف محدد في الحرب الباردة فمنهم من عرفها (فن استخدام القوى العسكرية للتأثير على ارادة العدو بدون استخدام الحروب) وعرَّفها الكاتب المصري محمد طه بدوي (بأنها صراع دولي غير مسلح يقوم على التهديد باستخدام القوة مما يؤدي إلى زيادة حدة التوتر الدولي).

ويمكن أن نعطي تعريفاً للحرب الباردة هو (مجموعة المواقف والسياسيات التي تبنتها الدولتين العظمتين في العالم الولايات المتحدة - والاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، المعادية لبعضهما والتي تهدف لتحديد قوة ونفوذ وتأثير كل طرف للطرف الآخر، ويكون ذلك من خلال خلق تفوق عسكري "سباق تسلح"، استخدام الاقتصاد والاعلام والحرب النفسية، تكوين التحالفات الاقليمية والدولية فضلاً عن التدخل المباشر أو غير المباشر في المنازعات الإقليمية "الحرب بالنيابة"....).

بدأت الحرب الباردة بمفهومها المذكور نتيجة شعور الولايات المتحدة بتفوقها العسكري وقدراتها الاقتصادية عززه الشعور بالخشية من النقود السوفيتي الذي أخذ في الاتساع في أوربا الشرقية لذا قرر ورئيس الأمريكي "ترومان" اتخاذ موقف متشدد من الاتحاد السوفيتي اطلق عليه سياسة (القبضة الحديدية) وجاء هذا الموقف بعد مذكرة السفير الأمريكي في الاتحاد السوفيتي كينان عام 1946 طلب من حكومته اتخاذ سياسة مشددة ازاء السياسية السوفيتية كتب يقول: ان على الولايات المتحدة اتباع سياسة الاحتواء بشكل محكم ومخطط له بقصد مواجهة الروس بالقوة وذلك بهدف منعهم من استعباد شعوب أوربا الشرقية.

ونتيجة لذلك صرّح الرئيس الأمريكي ترومان بانه (لا أشك بأن روسيا تحاول غزو تركيا والاستيلاء على مضائق البحر الأسود والمتوسط، وانه إذا لم تواجه روسيا بقبضة حديدية ولفة قوية فان حريا اخرى ستنشب، اننا لن نقبل الوفاق أو المصالحة بعد الان ويجب، أن تصل بالقوة إلى القرار في شان ما تدين لنا به روسيا بموجب قانون الإعارة والتأجير). أن هذا التصريح شديد اللهجة قد افصح عن حقيقتين اولاً: إنهاء حالة التردد في اتخاذ موقف حاسم في انهاء مبدأ العزلة أمريكية والدخول بقوة في تسيير العلاقات الدولية. ثانياً: الإعلان رسميا عن بدأ مرحلة من الصراع ذات طابع جديد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لا يقوم على اساس المواجه العسكرية المباشرة وانما يعتمد سياسة الاحتواء.

أولاً: مارشال وبداية المواجهة

سارت العلاقات الأمريكية السوفيتية على وفق خط تصعيدي بدأ بمجموعة من الخطب والرسائل المتبادلة التي أفصحت عن تباعد في المواقف بين المعسكرين. وكانت الولايات المتحدة تدفع بشكل متسارع باتجاه تعميق هذا التباعد مستفيدة من تفوقها العسكري والاقتصادي لتحقيق مجموعة من الغايات والأهداف لا تخرج عن الوقوف بوجه المد الشيوعي الأخذ في النمو على الصعيد الاجتماعي والسياسي ليس في أوربا فحسب وانما في أنحاء أخرى من العالم لاسيما في آسيا.

إلا أن الخطوات العملية لهذا التباعد جاءت عند إعلان وزير الخارجية الأمريكي الجنرال مارشال عن مشروعه المعروف في دعم الدول الأوربية التي كانت تعاني من انهيار اقتصادي شامل يهدد استقرارها الداخلي مما قد يهيئ الأجواء لتأثيرات شيوعية كانت ناشطة في مجتمعات تلك الدول.

ففي 5 حزيران من عام 1947 أعلن مارشال عن خطط لإعانة الدول الأوربية بشكل عام ودون استثناء، إلا انه في ذات الوقت وضع شروطاً محددة للدول التي تقبل بهذه المساعدات ومن أهمها تمكين الولايات المتحدة من مراقبة هذه الدول مباشرة، الأمر الذي سترفضه الدول المدعومة من قبل الاتحاد السوفيتي، مما يعني أن هذه المساعدات قد فصلت لتشمل الدول الأوربية ذات الأنظمة اللبرالية والمدعومة أمريكياً.

وعلى الرغم من استشارة كل من فرنسا وبريطانيا للاتحاد السوفيتي حول موضوع الاستفادة من مشروع مارشال وذلك في اجتماع عقد بين هذه الأطراف في باريس في ٢٧ حزيران ألا أن السوفييت اعترضوا بشدة على هذه المساعدات وعدوها في غير مصلحة الدول الأوربية كونها تنقص من سياستها واستقلالها, فضلاً عن أن هذا المشروع سوف يجر دول أوربا الشرقية إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي مما يعني تناقضاً واضحاً مع النهج الشيوعي الذي يعمل الاتحاد السوفيتي على تطبيقه في تلك الدول ونتيجة لإصرار الاتحاد السوفيتي على رفض المشروع ورغبة كل من فرنسا وبريطانيا في الاستفادة من المساعدات الأمريكية التي سوف تنقذ اقتصادهما فقد اقتصرت المساعدات الأمريكية على الدول ذات الأنظمة اللبرالية كما خططت لذلك الولايات المتحدة.

وكرد فعل على المشروع الأمريكي وقبول دول أوربا الغربية به بادر الاتحاد السوفيتي إلى دعوة عدد من ممثلي دول أوربا الشرقية فضلاً عن ممثلين للأحزاب الشيوعية في عدد من دول أوربا الغربية لاجتماع عقد في موسكو في أيلول من عام 1947، وذلك لإظهار مدى قدرة السوفييت على التأثير داخل أوربا. وكانت من أهم نتائج الاجتماع إنشاء مكتب الاستعلامات الشيوعي (الكومنفورم) بهدف تنسيق المواقف لمواجهة النشاط (الإمبريالي) الأمريكي، وكان مقر هذا المكتب في بلغراد ثم تحول إلى رومانيا.

لقد أسهمت الخطوة الأمريكية في مشروع مارشال والخطوة السوفيتية المقابلة إلى حاله أشبه ببندول الساعة، فما أن تبادر الولايات المتحدة بخطوة معينة على صعيد العلاقات الدولية حتى نجد الاتحاد

السوفيتي يقوم بخطوة مقابلة. ولم يقتصر ذلك على الشؤون الاقتصادية أو السياسية وانما اتجهت إلى الجانب الأمني من خلال إقامة الأحلاف العسكرية ولتبدأ معها مرحلة جديدة في العلاقات الدولية أطلق عليها الحرب الباردة.

ثانياً: سياسية الأحلاف وتعميق الانقسام الدولي

لقد أعلنت الولايات المتحدة منطلقة من تفوقها الاقتصادي والعسكري لاسيما في المجال النووي ما أطلق عليه (بالحب الشاملة) إذ استثمرت الولايات المتحدة هذا التفوق لمحاصرة الاتحاد السوفيتي وإجباره على التراجع أو على الأقل الحدّ من نشاطه الأيديولوجي في أوربا وآسيا ودعمه لعدد من حركات التحرر لاسيما ما يتعلق بالحرب الأهلية في الصين وتهديداته لليابان فضلاً عن محاولاته جرّ أوربا إلى مواجهات يؤكد نفوذه فيها كما حصل في المواجهة حول مسألة برلين.

كان من بين أهم المساعي الأمريكية هو إقامة الأحلاف العسكرية التي بدأت بحث دول اوروبا الغربية على إقرار ميثاق بروكسل والذي وقع في ١٧ آذار 1948 وفيه تعهدت دول أوروبا الغربية (وهي فرنسا وبريطانيا وهولندا وبلجيكيا ولكسمبورغ) بالتعاون العسكري في حالة وجود أي تهديد خارجي، فضلاً عن تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي بينها. إلا أن هذا الميثاق سرعان ما طورته الولايات المتحدة ليكون حلفاً عسكرياً اشتركت فيه بشكل مباشر وانضمت إليه فيما بعد كندا. وبهذا الحلف دخلت الحرب الباردة منعطفاً جديداً لاسيما بعد أن تمكن السوفييت عام 1949 من اكتشاف الأسرار النووية ولتصبح قوة موازية عسكرياً واقتصادياً للولايات المتحدة.

في أيلول 1951 أبرمت الولايات المتحدة حلفاً مع كل من استراليا ونيوزلندا وفي نفس الشهر وقعت معاهدة سلام مع اليابان والتي جعلت تلك الدولة قاعدة أمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي وسياسته الآسيوية، كما عملت الولايات المتحدة على ربط مجموعة من الدول الأسيوية بتحالفات داعمة لتوجهاتها المناوئة للاتحاد السوفيتي ومنها حلف جنوب شرق آسيا 1954 ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (ميثاق بغداد 1955).

وكردّ على سياسة التحالفات العسكرية تلك قام الاتحاد السوفيتي بسلسلة من الإجراءات من بينها تجديد الدعم لدول أوربا الشرقية لتثبيت سيطرة الأحزاب الشيوعية على السلطة فيها وذلك بشتى الوسائل الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية, كما نجح في 14 أيار 1955 بإنشاء حلف وارشو الذي ضم بالإضافة أليه بولونيا، تيشكوسلوفاكيا رومانيا، بلغاريا، ألبانيا فضلاً عن ألمانيا الشرقية، وكان في نظامه ومؤسساته شبيه بحلف شمال الأطلسي.

ثالثاً: من المواجهة السياسية إلى المواجهة العسكرية

لقد مثَّل الانتصار الشيوعي في الصين، والمتمثل بسيطرة الحزب الشيوعي الصيني بزعامة (ماو تسي تونغ) على معظم الأراضي الصينية واعلان قيام حكومة الصين الشعبية عام 1949 إحدى

الانتكاسات الأمريكية في مواجهتها للشيوعية، ذلك كون الولايات المتحدة عملت كل ما بوسعها لدعم قوات (تشان كاي شك) المناوئة للحزب الشيوعي الصيني عسكرياً واقتصادياً. إلا أن هذه المساعدات كانت تذهب إلى الجانب الآخر (أي قوات ماو) أما بسيطرة هذه القوات عليها أو نتيجة لتحول القطعات العسكرية بمعداتها إلى جانب قوات ماو.

كانت المواجهة في الصين في مواجهة أمريكية سوفيتية غير مباشرة إذ دعم الاتحاد السوفيتي حكومة الصين الشعبية لاسيما بعد عام 1949، عندما عقدت مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي ساهمت في تدعيم قوة الحكومة الجديدة. ومن أهم هذه الاتفاقيات هي معاهدة التحالف والصداقة وتبادل المعونة والتي كانت من أبرز بنودها هو تعهد الطرفين بالوقوف بوجه أي عدوان خارجي على أي منهما.

وجاءت الانتكاسة الثانية في السياسة الأمريكية عندما تمكن الفيتناميون من تأسيس دولة شيوعية على أجزاء من فيتنام (فيتنام الشمالية) واجبار الفرنسيين (الذين كانوا يحتلون فيتنام منذ عشر سنوات) على الانسحاب وفقاً لاتفاقية جنيف عام 1954 الأمر الذي حَفَّز الأمريكيين على تبني موضوع فيتنام بشكل مباشر من خلال دعم حكومة فيتنام الجنوبية الموالية للغرب واعتبارها قاعدة متقدمة للنشاط الأمريكي في المنطقة.

أما الأزمة الأخطر فقد كانت الحرب الكورية إذ بدأت المواجهة حول كوريا عند انتهاء الحرب العالمية الثانية عندما تقاسمت الأراضي الكورية كل من القوات السوفيتية التي احتلت الجزء الشمالي منها والقوات الأمريكية التي احتلت الجزء الجنوبي. ولم يتوصل الجانبان إلى إيجاد صيغة مشتركة لمعالجة القضية الكورية بشكل يرضي جميع الأطراف، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة إلى عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة. إلا أن الموضوع لم ينتهي عند هذا الحد إذ أن السوفييت رفضوا قرار الجمعية العامة بتشكيل لجنة تابعة لها لحل المشكلة واجراء الانتخابات فيها، لذا فقد اقتصرت أعمال اللجنة على الجزء الجنوبي الذي جرت فيه الانتخابات وتشكيل حكومة كوريا الجنوبية في أيار عام 1948.

في الوقت ذاته بادر الحزب الشيوعي الكوري الى اجراء انتخابات في الجزء الشمالي في ايلول من نفس العام وتشكيل (جمعية شعب كل كوريا) في اشارة الى تمثيل جزئي كوريا الشمالية والجنوبية ثم شكلت تلك الجمعية حكومة تمثل كل كوريا أطلق عليها (حكومة جمهورية كوريا الشعبية) وحصلت على اعتراف دول المنظومة الشيوعية ومن بينها الصين.

أدى إنشاء حكومتين في شطري كوريا إلى إقدام القوات السوفيتية والأمريكية على الانسحاب من مناطق تواجدهما في كوريا. إلا أن هذا الانسحاب عجّل من المواجهة المباشرة بين حكومتي كوريا المدعومتين من الدول الكبرى.

في حزيران من عام 1950 اجتاحت قوات الشطر الشمالي الجزء الجنوبي من كوريا الأمر الذي دعا الولايات المتحدة إلى استصدار قرار من مجلس الأمن في 25 حزيران 1950 (وذلك بعد انسحاب

المندوب السوفيتي عن جلسات مجلس الأمن) تضمن دعوة أعضاء الأمم المتحدة الى المساعدة في إيقاف ما أسمته بالهجوم العسكري لكوريا الشمالية على كوريا الجنوبية كما دعت إلى وقف أي نوع من أنواع الدعم العسكري لحكومة كوريا الشمالية. كان القرار المذكور فرصة مهمة للولايات المتحدة للتدخل بشكل مباشر وتحت سلطة الأمم المتحدة بعد أن كانت الحكومة الأمريكية قد أعدّت العدة للتدخل، إذ طلبت من القائد الأعلى للقوات الحليفة في المنطقة (ماك ارثر) تقديم الدعم العسكري لكوريا الجنوبية وهكذا اشتركت القوات الأمريكية بكافة صنوفها البرية والبحرية والجوية في هذه الحرب من خلال ضرب كوريا الشمالية بشكل مباشر.

لم تكتفي الولايات المتحدة بإزاحة القوات الشمالية عن الخط الفاصل بين الكوريتين (خط عرض 38 درجة) وإنما أصدر ماك ارثر أوامره بالاندفاع داخل حدود كوريا الشمالية بهدف القضاء على النظام الشيوعي فيها وتوحيد الكوريتين. إلا أن الأمر لم يمضي هكذا دون عواقب إذ بادرت السمين الى التدخل في هذه الحرب لنجدة القوات الشمالية (الشيوعية) من خلال إرسال آلاف الجنود تحت عنوان (المتطوعين) عبر الحدود بين الصين وكوريا. وقد فعلت القوات الصينية فعلها المؤثر عندما أجبرت القوات الأمريكية على الانسحاب إلى خط العرض الفاصل الأمر الذي دفع (ماك آرثر) بإرسال إنذار إلى الصين يهددها بامتداد الحرب إلى أراضيها وذلك في اذار 1951.

ونتيجة للأجراء الذي اتخذه آرثر دون الرجوع إلى حكومته وللمخاطر التي قد تنتج عن هذا التصريح في اتساع نطاق الحرب بما ينذر بدخول إطراف دولية فيها كالاتحاد السوفيتي والصين، فقد اعلن الرئيس الأمريكي ترومان قراراً بعزل آرثر عن قيادة الجيوش الأمريكية في المنطقة مما ساعد على ظهور بوادر تطويق الحرب والازمة الدولية الناشئة عنها. لقد أدى ذلك التطور إلى البدء بمفاوضات صينية - كورية شمالية، أمريكية استمرت حتى حزيران عام 1953 عندما تم توقيع اتفاقية الهدنة وبقاء الكوريتين منفصلتين ليس فقط جغرافياً وإنما سياسياً وعسكرياً وأيديولوجياً.

أن انتهاء الأزمة الكورية دون غالب أو مغلوب لم يقنع الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفيتي بالتوقف عن الحرب الباردة بمختلف مناطق العالم، لا سيما بعد الهزيمة الكبرى التي مُنِيَت بها فرنسا في فيتنام وهزيمة كل من فرنسا وبريطانيا في حرب 1956 ضد مصر إذ أدى ذلك الى ظهور نتائج مهمة على صعيد العلاقات الدولية تمثلت باضمحلال دور القوى الدولية السابقة بشكل نهائي وبروز دور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كلاعبين أساسيين في العلاقات الدولية إذ تسابق كل منهما لمحاولة ملأ الفراغ الناتج عن هذا الوضع. ويبرز هنا السعي الأمريكي الحثيث لمنع السوفيت من مدّ نفوذهم إلى منطقة الشرق الأوسط بحجة دعم حركات التحرر وغيرها من الشعارات التي كان بإمكانها أن تؤثر في شعوب المنطقة.

وترجم هذا السعي تعزيز العلاقات الثنائية أو تأسيس الأحلاف أو إطلاق برامج كان من أبرزها ما أطلق علية (مبدأ ايزنهاور) الذي وافق عليه الكونغرس الأمريكي في كانون الثاني عام 1956 ويقضي بمنح صلاحيات واسعة للرئيس الأمريكي لتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدول منطقة الشرق الأوسط التي تتعرض لعدوان شيوعي فضلاً عن منح صلاحيات مالية واسعه لتقديم المساعدات

اللازمة للدول التي تقبل العون العسكري الأمريكي وهو المشروع الذي اعتبر امتداداً عملياً لمشروع ترومان.

إن أبرز ما ميَز مرحلة ما بعد الحرب، ولاسيما في خمسينات القرن العشرين:

1- تصاعد الحرب الدعائية التي اتخذت من المبادئ الايديولوجية اساساً.
2- انغماس الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في حروب اقليمية وشؤون داخلية للعديد من دول العالم، كما حصل في الحرب الكورية, 1950-1953 وما تلاها من مواجهات في الهند الصينية عندما اشتركت الولايات المتحدة بشكل مباشر ضد ما اسمته (بالقوى الشيوعية) وكذلك ما حصل في هنغاريا عندما تدخل السوفييت بالقوة العسكرية عام 1956 لإنهاء الانتفاضة السياسية المعادية للنفوذ السوفيتي، والتدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما بعد انقلاب عام 1958 في العراق.
3- بالرغم من انشاء الأمم المتحدة عام 1945 إلا أن هذه المنظمة الدولية بقيت اسيرة للتوازنات الدولية لاسيما بعد أن تصاعدت سياسة انشاء الأحلاف العسكرية كحلف شمال الأطلسي عام 1949 وحلف وارشو عام 1955 وحلف بغداد 1955 وقبله حلف جنوب شرق اسيا عام 1954. كما أقامت الولايات المتحدة شبكة واسعة من القواعد العسكرية في مختلف انحاء العالم وصلت إلى (٣٣٠٠) قاعدة موزعة على أكثر من (43) دولة الأمر الذي أضعف من دور المنظمة الدولية وحد من تحركها بشكل فاعل.
4- تزايد نشاط حركات التحرر في اسيا وافريقيا وذلك على شكل انتفاضات او ثورات أدت إلى تخلص عدد من دول هذه القارات من الاستعمار المباشر وان بقيت آثاره جاثمة على مستقبل هذه الدول إلا أنها قررت أن يكون لها دوراً في بناء ذاتها وحتى في توجيه العلاقات الدولية بما يخدم مصالحها الأمر الذي ساعد على انعقاد مؤتمر باندونغ في اندنوسيا 1955 ليكون بداية لتأسيس حركة عدم الانحياز الذي سوف يستمر دورها خلال عقدين من الزمان لإيجاد حالة من التوازن في العلاقات الدولية وسط مواجهات الحرب الباردة بين القطبيين الرئيسين في العالم.
5- تصاعد حدّة سباق التسلح بشكل لم يسبق له مثيل، ولاسيما ما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية إذ كان أبرز معالم هذه المرحلة هو تسابق الطرفان في بناء ترسانة عسكرية هائلة من مختلف أنواع الأسلحة ذات القدرة التدميرية الكبرى والبعيدة المدى، وطبقاً لهذه السياسة تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من اجراء تجاربها على القنبلة الهيدروجينية في آذار 1953 وتلاها السوفييت في العام نفسه.

كما امتلك السوفييت مجموعة من الصواريخ العابرة للقارات وطوَّر من اسلوبه الهجومي وشرع بإقامة قوة نووية محمولة على غواصات، كما تمكن السوفييت من اطلاق القمر الصناعي (سبوتيك) في 4/ 10/ 1957 لأغراض التجسس والاتصالات والذي مثل ذروة التسلح في تلك المرحلة.

المحاضرة الثانية

عنوان المحاضرة:

مظاهر الحرب الباردة في العالم منذُ عقد الستينات

Appearances of the Cold War in the world since the sixties

اولاً: الأزمة الكوبية First: the Cuban crisis

أثر الأزمة على العلاقات الدولية The impact of the crisis on international relations

محتوى المحاضرة:

مظاهر الحرب الباردة في العالم منذُ عقد الستينات

ورث الرئيس الأمريكي جون كندي الذي استلم السلطة مع بداية عام 1961 أوضاعاً دولية معقدة وصعبة أجبرته على اتباع سياسة الشدة والتصعيد في العلاقة مع الاتحاد السوفيتي وفي التعامل مع القضايا الدولية خلال حملته الانتخابية شنَّ هجوماً على المعسكر الشيوعي وطالب بأن يكون الدعم أكبر لمنع امتداد نفوذ هذا المعسكر إلى القارة الامريكية لاسيما بعد الثورة الكوبية عام 1959، وعند توليه منصب الرئاسة في كانون الثاني عام 1961 أشار إلى: (إننا نوجه كلامنا إلى الأصدقاء والأعداء ونقول لهم أن مشعل الحرية قد انتقل إلى يد جيل جديد ولد في هذا القرن وتطبع في الحرب وتم تنظيمه وتدريبه في زمن قاسي ومرير.... فلتفهم كل أمة، إننا سندفع كل ثمن وكل عبء ونتحمل كل مشقة.... لنضمن بقاء الحرية ونجاحها).

كانت الادارة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس ايزنهاور قد أدخلت العلاقات الأمريكية السوفيتية في نطاق المواجهة والتصعيد، إذ ازدادت حِدَّة المواجهة حول مسألة برلين منذ عام 1958 واستمرت إلى عهد كندي ثم ازدادت طلعات طائرات التجسس الامريكية فوق الأراضي السوفيتية والتي افتضح أمرها بعد اسقاط السوفييت لإحدى هذه الطائرات من نوع (U2) فوق الأراضي السوفيتية في مايس

عام 1960 أي قبل عِدَّة أشهر من بدء ولاية كندي. فضلاً عن الأوضاع في امريكا اللاتينية والتي مَثَّلت الثورة الكوبية التحدي الأكبر للإدارة الجديدة لاسيما بعد أن أصبحت كوبا قاعدة مهمة للاتحاد السوفيتي عسكرياً وأيديولوجياً اضافة الى تحديات أخرى في الشرق الأقصى والشرق الأوسط وافريقيا. لذلك حاول الرئيس الجديد اعطاء الانطباع بأنه ليس أقل قوة من سلفه، إذ صرح مع بداية ولايته أن بلاده سوف تزيد من انفاقها العسكري، وأكد أن الإدارة السابقة لم تتحلى بسياسية الفعل وإنها كانت مترددة، لذا فقد دعا إلى زيادة القدرة النووية والتغلب على الفجوة الصاروخية مع السوفييت. وطبقاً لهذه السياسة فقد زادت ميزانية التسلح من (40) مليار دولار لعام 1960/ 1961 إلى (44,66) مليار دولار في 1961/ 1962, كما توسعت حكومة كندي في انتاج الغواصات النووية التي تحمل الصواريخ الاستراتيجية والتي أصبحت لها ميزات فنية عالية في مجال الدقة والقدرة على التخفي والتمويه.

أعطت هذه المزايا الثقة للحكومة الأمريكية في التعامل مع القضايا الدولية واتخاذ القرارات الخطيرة كما سنرى في أزمة الصواريخ الكويتية، وتعبيراً عن هذه الثقة أشار نائب وزير الدفاع الأمريكي إلى "أن نظام دفاعاتنا قد صممت وتمَّت حمايتها بطريقة تجعل أي هجوم عليها غير ذي تأثير كبير لذا فستتوفر لنا القدرة الهائلة للرد بالضربة الثانية تفوق قدرة السوفييت....".

اولاً: الأزمة الكوبية

لا يمكن فصل الأزمة الكوبية مع الولايات المتحدة عن التطورات الداخلية في كوبا فضلاً عن الصراع الأمريكي السوفيتي. فمنذ نجاح الزعيم الكوبي فيدل كاستور في ثورته ضد نظام الرئيس باستا الموالي للولايات المتحدة والداعم لسياستها في امريكا اللاتينية، بدأت المواقف المعادية من قبل الطرفين، فكوبا جزيرة تقع على مقربة من الأراضي الأمريكية، وللولايات المتحدة مصالح اقتصادية واسعة في هذه الجزيرة، لذا فإن التغيير السياسي فيها والاجراءات الناتجة عنه مثلت تحدياً كبيراً للإدارة الامريكية ومصالحها.

وازداد هذا التحدي وزادت خطورته عندما بدأ التقارب ومن ثم التحالف بين القيادة الكوبية الجديدة والاتحاد السوفيتي إذ وقّع الجانبان اتفاقات عدّة ابتداءً من شباط ١٩٦٠، وفيها قدَّم السوفيت معونات اقتصادية كبيرة إلى كوبا مَثَّلت بداية التعاون في مجالات عدة منها الجوانب العسكرية بهدف الوقوف بوجه المحاولات الأمريكية لإجهاض التغيير الثوري في كوبا. لقد كان من أولى الاهتمامات التي حرص عليها الرايس كندي بعد استلامه منصب الرئاسة هو تصعيد السياسة المعادية لكوبا والتي بدأها سلفه ايزنهاور عندما قرر قطع العلاقات الدبلوماسية معها قبل ثلاثة أسابيع فقط من تولي الرئيس كندي. لذا فقد وجد الرئيس الجديد أمامه مجموعة من الخطط المعدة من قبل إدارة الرئيس السابق، الأمر الذي أدى إلى وقوعه تحت ضغوط كبيرة لإقرار هذه الخطط بأقرب وقت.

ان المتتبع لسياسة كندي في تلك المرحلة يشعر أن قراراته فيما يتعلق بكوبا مرتبطة بتأثير عوامل عدة منها:

* **عامل شخصي:** ناتج عن تأثير شعوره بالانتصار في الانتخابات لاسيما أنه جعل قوة أمريكا وهيبتها وانتصارها في الحرب ضد الشيوعية أهم عناصر حملته الانتخابية. لذا فكان لزاماً عليه إثبات ذلك في بداية رئاسته واثبات انه رئيس قوي في مواجهة خصومه الداخليين والخارجيين الذين يتهمونه بقلة الخبرة وصغر السن (أصغر رئيس أمريكي) التي تعني ضعف التجربة.

* **عامل إداري:** العامل الإداري يتعلق بالمجموعة التي تحيط به وهي تتصف بحالتين: الأولى ان أعضاء مجلس وزرائه ومستشاريه هم من أصغر الموظفين الرسميين سناً وأقلَّهم تجربة، والحالة الثانية أن موظفي وكالة الاستخبارات الأمريكية كانت قد أعدَّت الخطط وعملت على اقناعه بجاهزية هذه الخطط وضمان نجاحها في تحقيق الهدف الأساسي وهو القضاء على التجربة الشيوعية في كوبا.

* **العامل الإعلامي:** تأثر كندي بالتحليلات والمعلومات الصحفية التي توقعت ان أي فعل عسكري ضد كوبا سوف يلقى ترحيباً من قبل الشعب الكوبي الذي سوف يثور على قيادته الجديدة وبالتالي يكون غزو كوبا عملية سهلة مدعومة داخلياً وخارجياً.

لذلك كله وافق كندي على خطة إنزال قوات من المتمردين الكوبيين، كان قد تم تدريبهم من قبل وكالة المخابرات الأمريكية في غواتيمالا، وجهزوا بالأسلحة على السواحل الكوبية بواسطة سفن تجارية مستأجرة من قبل الولايات المتحدة. كما تم تجهيز طائرات حربية يقودها طيارون كوبيين لضرب الأهداف الحيوية في كوبا إلا إن موافقة كندي على الخطة كانت مشروطة بعدم إشراك القوات الأمريكية بشكل مباشر في عملية الإنزال حتى تظهر للعالم بأن العملية صراع داخلي على السلطة، فضلاً عن عدم رغبته بالاصطدام بالاتحاد السوفيتي حليف النظام في كوبا.

في 15 نيسان عام 1961 (أي بعد ثلاثة أشهر من تولي كندي الرئاسة) انطلقت عملية الغزو بعدة سفن محملة بالمتمردين الكوبيين بهدف إنزالهم على السواحل الكوبية في (خليج الخنازير) والتي ستكون نقطة الارتكاز لانطلاق تلك القوات وانتشارها داخل الأرض الكوبية، في ذات الوقت شنَّت الطائرات الأمريكية عدة هجمات على المواقع الكوبية. إلا أنه ومع مرور اليوم الأول والثاني من العملية اتضح انها لم تسير وفق ما خطط لها. فقد تمكنت الدفاعات الكوبية من اسقاط عدد من الطائرات المغيرة، كما تمكن الجيش والمليشيات المساندة لكاسترو من مهاجمة السفن وإفشال عملية الإنزال. ولم تمضِ أربعة ايام على الهجوم حتى اتضح أن عملية (خليج الخنازير) قد فشلت.

رفض كندي دعوات من إدارته بإشراك القوات الأمريكية بشكل مباشر خشية الاصطدام مع السوفييت الذين أرسلوا مذكرة كتبها الزعيم السوفيتي خروشوف هدد فيها بأنه سيقوم (بكل عمل ضروري للشعب الكوبي ما لم توقف الولايات المتحدة غزوها). وقد ردَّ كندي على ذلك برسالة حذَّر فيها

السوفيت من التدخل في القتال الدائر لأنه في هذه الحالة سوف ترمي الولايات المتحدة بكل ثقلها لحماية حدودها. كان لهذه العملية ونتائجها (التي اعتبرت هزيمة لكندي وآراءه) ذات تأثير سلبي على الولايات المتحدة وعلى الرئيس شخصياً إذ افتتح عهده في البيت الابيض بفشل كبير على صعيد السياسة الخارجية. ولاسيما أن وصوله للحكم جاء على خلفية وعوده وخطاباته النارية التي توعد فيها أعدائه بالمنطقة والعالم بأخطر العواقب.

أما أهم نتائج هذه العملية:

أ- قيام كندي بتغيير شامل في ادارته خاصة في وكالة الاستخبارات إن تمت إقالة رئيس الوكالة (الن دالس) فضلا عن تزعزع الثقة بين الرئيس والدوائر المحيطة به لاسيما العسكرية منها، والبدء بالاعتماد على تقديراته وتحليلاته مع استشارة المقربين منه مسد.

ب- عملية الغزو حفزت القيادة الكوبية واعطتها المبررات الكافية بالعمل لحماية نفسها وامتلاك قوة رائعة مما هيأ الاجواء لولادة ازمة جديدة أخطر من سابقتها على السلام العالمي.

فقد تصاعد وتيرة التحالف الاستراتيجي بين كوبا والاتحاد السوفيتي لتبلغ ذروتها بقيام الأخير بنصب قواعد عسكرية لإطلاق صواريخ متوسطة وبعيدة المدي تحمل رؤوساً نووية داخل الأراضي الكوبية، واشار الرئيس كاسترو في حديث صحفي إلى انه اراد نصب هذه الصواريخ افهام الولايات المتحدة بان ضرب كوبا يعني الحرب على السوفييت. تمكنت المخابرات الأمريكية من اكتشاف هذا الموضوع الذي كان يجري بسرية تامة من قبل متخصصين سوفييت داخل كوبا وذلك في ايلول من عام ١٩٦٢ ، كما تم استخدام الاستطلاع الجوي لالتقاط الصور وتحليلها.

بدأت الإدارة الأمريكية بالبحث عن الوسائل الممكنة لوقف هذا الخطر الكبير الداهم على حدودها. وشكلت لجنة في تشرين الأول ١٩٦٢ اطلق عليها (اللجنة التنفيذية لمجلس الأمن الوطني) من وزير الدفاع والخارجية والاستخبارات وغيرهم وذلك لإيجاد أفضل السبل المعالجة لموقف. كان الرئيس كندي متأثراً وهو يبحث هذه الأزمة ويضع الخيارات المناسبة لمواجهتها بعدة أمور :

أ- التجربة الفاشلة لغزو كوبا عام ١٩٦١ ونتائجها المريرة.

ب- مخاطر المواجهة المباشرة مع الاتحاد السوفيتي وكل ما يعني ذلك من احتمالات كارثية على الدولتين.

ج- عدم تقبل كندي للتهديد نووي على حدوده يضغط عليه ويحد من قدراته في تنفيذ السياسة الخارجية التي رسمها تجاه مختلف المناطق ومن بينها امريكا اللاتينية. في ٢/ ١٠/ ١٩٩٢ وجه الرئيس كندي خطابة إلى الشعب الأمريكي اتهم فيه الاتحاد السوفيتي بالأعداد لهجوم نووي ضد الاراضي الأمريكية ، وأشار إلى وجود قواعد لصواريخ هجومية على الأراضي العربية وانها تحمل رؤوس نووية، وان هذه الصواريخ يمكنها الوصول إلى جميع الاراضي الامريكية.

وأعلن في الخطاب نفسه عن اتخاذ اجراءات عديدة منها:

أ- فرض حصار بحري شامل مشدد حول الشواطئ الكوبية بغية منع وصول الأسلحة والصواريخ اليها.

ب- إصدار الأوامر للاستعداد العسكري للقوات الامريكية من بينها وضع منصات الصواريخ النووية في حالة تأهب قصوى وابحار (١٨) سفينة حربية في البحر الكاريبي، فضلا عن تحليق الطائرات العملاقة (B52) وهي في حالة استعداد هجومي بالأسلحة النووية.

ج- توسيع حالة التهديد ليشمل الاتحاد السوفيتي أن أعلن أن الرد، سوف يشمل الاتحاد السوفيتي وقواعده في العالم.

إن الإعلان الأمريكي لهذه الإجراءات قد وضع العالم على شفى حرب نووية مدمرة كما انها جعلت الولايات المتحدة في وضع لا يقبل المساومة أو التراجع لأن ذلك سوف يقلل من مصداقيتها وهيبتها الدولية. كما إنها لم تعط فرصة للطرف الآخر ، فأما أن يتراجع وهذا فيه مساس لمكانة وهيبة الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى، أوان تتحدي القرار الأمريكي وذلك يعني المواجهة المباشرة بكل ما يحمله من مخاطر. ونتيجة لخطورة الموقف فقد تبادل الرئيسان الأمريكي والسوفيتي عدة رسائل دارت حول ثلاث نقاط أساسية.

أ- سحب الصواريخ من كوبا وتفكيك قواعدها.

ب- رفع الحصار عن كوبا والتعهد بعدم غزوها.

ج- ان توافق الولايات المتحدة على تفكيك صواريخها في تركيا. وفي الوقت الذي تم الاتفاق فيه على النقطة الأولى والثانية فان الأمريكيين رفضوا الاستجابة للنقطة الثالثة، وزاد من خطورة الموفق اسقاط السوفييت لطائرة تجسس أمريكية على الأراضي السوفيتية في ٢٧ / ١٠ /1962 ومقتل طيارها. إلا إنه وبرغم هذه العقبات اعلن راديو موسكو في ٢٨ / ١٠موافقة الرئيس على سحب الصواريخ الكوبية وتفكيك قواعدها بأشراف الأمم المتحدة مقابل رفع الحصار عن كوبا ، والتعهد بعدم غزوها. وهكذا انتهت الازمة والتي مثلت امتحانا صعبة مرت به العلاقات الدولية كما مثلت بداية جديدة في تلك العلاقات.

أثر الأزمة على العلاقات الدولية:

لقد اعتبرت ازمة عام ١٩٦٢ ذروة المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. إلا أنها في الوقت نفسه تركت آثار مهمة في طبيعة العلاقة بين القطبين المتنافسين وفي علاقتهما مع دول العالم.

أ- أن احتمالات المواجهة العسكرية الشاملة واثارها الكارثية المتوقعة على الجميع جعل من انفراج هذه الأزمة وغلبة منطق العقل والحكمة على منطق الهيبة والكرامة الشخصية بمثابة بداية لانطلاق علاقة جديدة بين القوتين العظمتين اطلق عليها المحللون السياسيون (بعصر الانفراج الدولي). فمثلاً لم يستغل الرئيس الأمريكي الموقف لإذلال السوفيت باعتبارهم هزموا في المواجهة، بل أنه بادر إلى ارسال برقية إلى خروشوف يعتذر فيها عن خرق طائرة التجسس (U2) للأجواء السوفيتية كما تم الاتفاق على انشاء (خط ساخن) للاتصال المباشر بين الرئيسيين للبحث في الأزمات التي قد تحصل مستقبلاً.

وفي هذا الصدد أشار كندي في خطاب له في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٣ إلى "ان ايجاد سلام عادل حقيقي ومنع سباق التسليح يمثلان مصلحة اساسية مشتركة للمعسكرين الشرقي والغربي "وأبدى استعداده لوقف التجارب النووية فوراً. وطبقاً لذلك فقد تم الاتفاق على توقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية وذلك في موسكو في 5/ 8/ 1963 وصادق عليها الكونغرس الأمريكي في 24 / 9 من نفس العام.

ب- أثَّرت هذه الأزمة على طبيعة العلاقة بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من جهة وحلفائهم من جهة أخرى، فالاتحاد السوفيتي أصبحت سمعته في مدى استعداده لدعم حلفاءه موضع شك وعدم المصداقية، فضلاً عن تأثير الأزمة على الإدارة السوفيتية إذ أضعفت من سلطات خروشوف الذي نُحِي عن السلطة خلال عام 1964.

كما أن استهتار الطرفين المتنازعين بالتهديد باستخدام القوة الذرية دون الالتفات إلى مصالح حلفاءهم أو التشاور معهم أدى إلى رد فعل داخل حلف الأطلسي قادته فرنسا، وفي حلف وارشو قادته رومانيا وكان ذلك بمثابة بداية لانفراط ما يسمى بنظام ثنائي القطبية.

ج- أصبح الحذر الأمريكي أكثر فاعلية في تعامله مع الأحداث في العالم بشكل عام وفي أمريكا اللاتينية بشكل خاص بهدف منع الاتحاد السوفيتي من امكانية تكرار تجربة كوبا في أي دولة أخرى في أمريكا الجنوبية.

ففي عام 1965 أعلن الرئيس الأمريكي جونسون مبدأه القائل بانتهاء الفوارق بين الحرب المحلية والحرب الدولية، وذلك كون (أعداء الحرية) كما وصفهم يستخدمون حروب التحرير الوطني لخدمة اغراضهم. وطبقاً لهذا الوصف جاء التدخل العسكري المباشر في الدومنيكان عام 1965 بعد إقرار

الكونغرس بإمكانية الاستخدام المنفرد القوة في (الدول المهددة بالشيوعية) بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا ما سنجده في مناطق عديدة من العالم.

المحاضرة الثالثة

عنوان المحاضرة:

فرنسا تخرج عن المظلة الأمريكية parachute	France out of the US
ثانياً: أزمة الكتلة الشيوعية bloc	Second: the crisis of the communist
1- رومانيا تتمرد على التسلط السوفيتي domination	1- Romania rebels against Soviet
2- الرفاق الأعداء (الخلاف الصيني – السوفيتي)	2- Enemy Fellows (Sino-Soviet Dispute)

أ- الخلاف الأيديولوجي
disagreement

A- Ideological

محتوى المحاضرة:

فرنسا تخرج عن المظلة الامريكية:

بدأت محاولات فرنسا الجدية للخروج من التبعية التامة للسياسة الأمريكية مع عودة الزعيم الفرنسي (شارل ديغول) إلى السلطة في فرنسا عام 1958. إذ كان أول عمل قام به هو طلبة خطياً من الرئيس الأمريكي (آيزنهاور) استبدال القيادة الأمريكية لحلف شمال الأطلسي بقيادة ثلاثية تضم إلى جانب امريكا كل من فرنسا وبريطانيا. إلا أن هذا الطلب لقي عدم قبول من قبل مختلف الأطراف كل لأسبابه:

أ- من الولايات المتحدة باعتبارها صاحبة القوة النووية الأساسية في الحلف والتي اعطتها صلاحية القيادة بموجب انظمة الحلف.

ب- من بريطانيا التي كانت لا توافق على معارضة الولايات المتحدة انطلاقا من موقف تاريخي تمثل بدعم متبادل منذ اكثر من قرن. وكما وصف كسينجر العلاقة الامريكية البريطانية بانها " لا ترتكز على اجراءات شكلية وانما هي تعكس الثقة المشتركة والثقافة المشتركة، انها علاقات من نوع لا يحدها مطلب قانوني او وثيقة مكتوبة".

ج- من باقي اعضاء الحلف كألمانيا وايطاليا الذين لم يرحبا بمثل هذا الطرح كونه يستثنيهما. لذلك تأجل الطرح الفرنسي حتى ولاية كندي والتي عاد خلالها النشاط الفرنسي لتعزيز دوره الاقليمي والدولي بشكل مستقل عن السياسة الأمريكية، وجاء ذلك بعد أن استجدت عدة أمور على الساحة الدولية من بينها:

1. طرح كندي لفكرة الاندماج الاوربي في وحدة متكاملة يكون للولايات المتحدة فيها الدور القيادي في الجانب العسكري وعلى وجه الخصوص السلاح النووي الذي تحتكر انتاجه وتوزيع قواعد.
2. اسلوب ادارة ازمة الصواريخ الكوبية من قبل الادارة الامريكية والذي كشف عن تجاوز الاخيرة لمصالح حلفائها فضلاً عن التشاور معهم . لذا فقد وجدت فرنسا انها لا يمكن ان تكون تابعاً للقرارات الأمريكية وتقبل نتائجها بدون تشاور مسبق معها وانما يجب ان تكون شريكا في ادارة الازمات واتخاذ القرارات المهمة فيها .
3. رأى ديغول ان أوربا لم تعد المركز الرئيس للمواجهة بين القطبين الرئيسيين، وانما انتقلت ساحة المواجهة إلى مناطق اخرى من العالم في اسيا وافريقيا وامريكية اللاتينية، لذا فان خطر المواجهة على الساحة الاوربية بدأ يضمحل او تقل اهميته.
4. تراجع السوفييت عن المواجهة العسكرية افرز حقيقة واضحة ومهمة وهي ان السوفييت ليس بالخطر العسكري الداهم على أوربا وانما أثبتت الوقائع ان القيادة السوفيتية تعي تماماً مخاطر استخدام القوة العسكرية وخاصة السلاح الذرى . فضلاً عن ذلك فان السوفييت ابدوا مرونة كبيرة في طروحاتهم الايديولوجية لاسيما طرحهم فكرة (التعايش السلمي) بين العالمين الاشتراكي والرأسمالي.

لذلك كله أشار الرئيس الفرنسي شارل ديغول إلى رغبته بالعمل على الاستقلال في قراراته العسكرية، وفي ذلك يقول ديغول إلى أن : فرنسا تريد ان يكون لها دفاعها المستقل أن المبادئ والوقائع تتفق مع دعوة فرنسا لبناء قوة ذرية مستقلة وان هذا لا يمنع من المشاركة مع قوة الحلفاء غير أن مسألة الاندماج بالنسبة الينا هي شيء لا يمكن تصوره.

وانطلاقاً من هذا التوجيه بدأ الجنرال ديغول باتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيقه:

1. اتجاه فرنسا لأقامه محور فرنسي - الماني لمواجهة آثار الحرب الباردة واتخاذ قرارات مستقلة فيما يتعلق باوربا وحلف شمال الأطلسي، ومسألة دخول بريطانيا إلى المجموعة الأوربية. وقد حصلت عدة لقاءات بين ديغول والمستشار الالماني الغربي (اديناور) اسفرت عن توقيع اتفاقية التعاون عام 1963، وفيها تم التأكيد على التعاون المشترك والتشاور وتنسيق المواقف بين البلدين فيما يتعلق باوربا والحلف الأطلسي والعلاقة مع المعسكر الشيوعي. وبالرغم من تماشي المانيا مع الموقف الفرنسي الا انه لم يصل إلى مستوى الطرح التي تبناه ديغول في الوقوف بوجه القيادة الأمريكية للحلف.
2. تصاعد خطوات امتلاكها للسلاح الذري والذي بدأ عام 1960 بأجراء تجاربها النووية في صحراء الجزائر، وذلك بهدف تكوين ترسانة نووية مستقلة بعيدة عن التحكم الأمريكي، كما أن فرنسا رفضت التوقيع على اتفاقية حظر التجارب على الأسلحة النووية الموقعة في موسكو عام 1963.
3. وفي خطوة تهدف إلى تأكيد استقلال قراراتها السياسية والعسكرية فقد اعلنت فرنسا بانه وان كانت عضو في الحلف الأطلسي إلا انها غير معنية بجانبه العسكري الذي يحتاج إلى اعادة تقييم والى ادخال تعديلات في اسلوب ادارته. وقد فسر ذلك بانه بداية الخروج عملياً من الحلف الذي يقوم اصلاً على موضوعة الدفاع وتوزيع الأدوار العسكرية عند الازمات. وتطبيقاً لهذا القرار لم تشترك القوات الفرنسية في مايس عام 1965 في مناورات الحلف، ثم تلاه قرار ديغول بالانسحاب من القيادة العسكرية الموحدة للحلف في 12 آذار عام 1966 . وفي عام 1969 طلب من الحلف الجلاء عن الاراضي الفرنسية (والتي كانت موجودة هناك منذ عام 1950).
4. اتبعت فرنسا سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الامريكية في التعامل مع المعسكر الشرقي. في بداية 1964 اعترفت بالصين الشعبية وقطع العلاقات مع فرموزا(تايوان) وذلك خلافا للرغبة الامريكية. أما في ما يخص الاتحاد السوفيتي فقد شهدت الفترة ما بين 1964 - 1968 انتعاش العلاقة الفرنسية السوفيتية كان من أبرز ملامحها زيارة ديغول الى موسكو في حزيران من عام 1966 والتي اتفق خلالها على استقلال القرار الأوربي عن المظلة الأمريكية تبع ذلك زيارات متبادلة لوزراء خارجية البلدين. وان رأت موسكو بأن علاقتها مع فرنسا والموقف الفرنسي المستقل احدى حلقات اضعاف الغرب الرأسمالي، إلا أن فرنسا افشلت هذا الاعتقاد بموقفها الرافض والمندد بالغزو السوفيتي لأراضي جيكوسلوفاكيا عام 1968، كما أن التقارب الدوري الالماني لم يعطي الثمار التي كانت تتوقعها موسكو في ايجاد محور اوربي غربي مناهض للولايات المتحدة الأمريكية او على الأقل مستقل عنها. كما أن سلطة ديغول الداخلية بدأت في عام 1968 بالاهتزاز من خلال المظاهرات المالية والطلابية المناهضة للرئيس ديغول وسياسته الداخلية والخارجية. وقد بقت الديغولية في فرنسا عنواناً للاستقلال في السياسة الخارجية وأصبحت تياراً مهماً في فرنسا.

ثانياً: أزمة الكتلة الشيوعية

عندما تشكل حلف وارشو عام 1955 بين كل من الاتحاد السوفيتي، بولندا, المجر، رومانيا, بلغاريا والمانيا الشرقية كان الهدف منه إيجاد جبهة موحدة لمواجهة الحلف الأطلسي بعد إن تم تقسيم العالم على أساس ايديولوجي وعلى الرغم من قيام هذا الحلف على أسس ايديولوجية وعسكرية وسياسية مشتركة.

إلا أن بوادر الضعف في العلاقة بين دوله بدأت تدب فيه بشكل واضح وذلك مع بداية العقد السادس من القرن العشرين ولأسباب عدة:

أ- الشعور بأن هذا الحلف كيان مصطنع انشأه الاتحاد السوفيتي لدعم مواقفه في حربة الباردة ضد الولايات المتحدة لذا فكانت قيادة الحلف واستراتيجيته وصنع القرار فيه سوفيتية بشكل كامل مما ولد شعوراً بتسلط السوفيت على مقدرات تلك الدول به.

ب- ازدياد المشاعر القومية لدى شعوب دول الحلف في الوقت الذي تنظر فيه النظم الشيوعية للمشاعر القومية نظرة عداء كونها تمثل أساساً برجوازياً مرفوضاً بالنسبة لها.

ج- الهزيمة الاعتبارية والعسكرية للاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة في أزمة كوبا عام 1962 والتي ألقت على مصداقية دعم السوفيت لحلفائهم ضلال كثيفة من الشك، لاسيما أن الرئيس الكوبي قد أشار إلى أنه لم يحدث خلال أيام الأزمة أي تبادل للآراء مع السوفيت وانهم توصلوا إلى اتفاق لإنهاء الأزمة دون التشاور معه.

لهذه الأسباب وغيرها ظهرت بوادر ابتعاد بعض دول الكتلة الشيوعية عن الفلك السوفيتي بعد ان كانت في السابق لا تجرؤ حتى بالوقوف بوجه الساسة السوفيت.

وقد اعتبر النموذج اليوغسلافي الذي تبناه الرئيس جوزيف بروز تيتو والمتمثل بالاستقلال الفكري والسياسي والعسكري عن الاتحاد السوفيتي مقبولاً لدى العديد من دول حلف ورشو ومن بينهم رومانيا.

1- رومانيا تتمرد على التسلط السوفيتي

منذ عام 1958 استطاعت رومانيا ان تبدأ الخطوة الأولى بالابتعاد عن الهيمنة السوفيتية، وذلك بإجبارها الاتحاد السوفيني علي سحب قواته من رومانيا (وكانت تلك القوات موجودة منذ الحرب العالمية الثانية) مما أعطى القادة السياسيين الرومانيين القدرة والحرية في التعامل بنوع من الاستقلالية بعيداً عن التبعية السوفيتية وإن لم تصل إلى حد الابتعاد الكامل.

وتأتي الأوضاع الدولية لتساعد رومانيا على اتخاذ خطوات أكبر وأكثر جرأة في تأكيد استقلاليتها عن السياسة السوفيتية، الأمر الذي لم تستطع فعله دول عديدة في أوربا الشرقية، فقد ساعدت أجواء الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والتي سادت بعد أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، فضلاً عن الهزيمة الاعتبارية والعسكرية التي مُني بها السوفيت في هذه الأزمة على أن تخطو رومانيا خطوات عملية مهمة، ثم يأتي الخلاف العميق الايديولوجي والسياسي ومن ثم العسكري بين أكبر دولتين شيوعيتين في العالم الصين والاتحاد السوفيتي لتمثل حالة انشقاق في المعسكر الشيوعي شَجَّع أطراف أخرى على أن تتخذ المواقف من هذا الخلاف طبقاً لمصالحها القومية. لذلك ومنذ عام 1963 قامت رومانيا بعدة إجراءات بعيداً عن المظلة السوفيتية، بل وتتناقض معها ومع سياسة الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو الذي يتزعمه السوفيت. ففي ذلك العام أقامت رومانيا علاقات تجارية مع المانيا الغربية من خلال افتتاح بعثة تجارية في العاصمة الرومانية (بوخارست) وقيامها باستيراد الآلات والمعدات الألمانية الغربية، ومن ثم إقامة علاقات دبلوماسية معها في 30 كانون الثاني 1967. وذلك رغماً عن القرار السوفيتي الذي منع الدول التابعة لحلف وارشو من الاعتراف أو التعامل مع تلك الدولة.

وبالرغم من اعتبار الاتحاد السوفيتي وحلفاءه ذلك (خيانة) إلا أن رومانيا لم تهتم، بل نظرت إلى الفوائد المتأتية من هذه العلاقة، إذ زاد التبادل التجاري إلى (42%) عام 1967، كما بلغت القروض من المانيا الغربية إلى رومانيا مليارين ومائتا مليون مارك، فضلاً عن المشاريع الصناعية الكبرى التي بدأت المانية الغربية بالمساهمة فيها داخل رومانيا، ثم بدأت بإقامة علاقات اقتصادية مع يوغسلافيا ذات الخط المستقل ايديولوجياً وسياسياً وعسكرياً في المعسكر الشيوعي.

وفي عام 1964 أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني (إن من حق كل دولة اشتراكية أن ترسم لنفسها وتتبني الأشكال والوسائل التي تراها صالحة من أجل بناء الاشتراكية وإنه لا يمكن أن يكون هناك حزب أب وحزب ابن) وذلك بالإشارة إلى العلاقة بين الحزب الشيوعي السوفيتي والروماني كما إنها اتخذت قراراً بإلغاء تعليم اللغة الروسية في المدارس الرومانية وقلصت الخدمة العسكرية الإلزامية.

ولتأكيد استقلاليتها وتعميقها امتنعت رومانيا عن حضور مشاورات حلف وارشو، كما إنها لم تسمح بإقامة مثل هذه المناورات على أراضيها، الأمر الذي جعل التوقعات تذهب (من قِبَل المحللين السياسيين)، بأن السوفيت سوف يقومون بعمل عسكري ضد رومانيا لاسيما إنهم بعثوا بإشارات محذرة في هذا الشأن عند اجتماع وزراء حلف وارشو قرب الحدود الرومانية (في أوكرانيا الغربية) في أيار من عام 1965. إلا أن التحذيرات السوفيتية لم تزد القادة الرومانيين إلا إصراراً على مواقفهم في إتّباع سياسة خارجية مستقلة لاسيما في العلاقة مع الصين ويوغسلافيا والغرب على غير وقع السياسة الروسية.

في أيار 1966 وبعد لقاءه بالزعيم اليوغسلافي (تيتو) صَرَّح الرئيس الروماني نيكولاي تشاوسسكو بأنه "مصمم على صيانة استقلال بلاده وإن الأحلاف العسكرية أصبحت فاقدة لروح العصر، وانها لم تعد تتفق مع اعتبارات السيادة القومية، كما وتعرقل إقامة علاقات طبيعية بين الدول، الأمر الذي يفرض حَلّها الو التخلص منها.

في حزيران من عام 1966 استقبلت بوخارست (عاصمة رومانيا) رئيس وزراء الصين (شوان لاي) في الوقت الذي تصاعدت فيه الخلافات السوفيتية - الصينية فضلاً عن استقبالها لعدد من المسؤولين الأمريكيين كما أقامت علاقات دبلوماسية مع(إسرائيل) على الرغم من قرار السوفيت بعدم اقامة مثل هذه العلاقات بسبب طبيعة العلاقة العربية - السوفيتية. كما انتقدت رومانيا بشدة الغزو السوفيتي لتشكوسلوفاكيا عام 1968.

2- الرفاق الأعداء (الخلاف الصيني – السوفيتي)

يمكن اعتبار انتصار الحزب الشيوعي الصيني في حربه ضد القوى المدعومة من الغرب والمتمثلة بقوات تشان كاي شك، واستلامه للسلطة في بكين عام 1949 دون مساعدة مباشرة من الجيش الأحمر السوفيتي، كما حصل مع عدد من الدول الشيوعية في أوربا الشرقية، له الأثر المهم والفعال في تمكن الصين من أن يكون لها قرارها المستقل في الجوانب الأيديولوجية والسياسية، الأمر الذي كان السوفيت ينظرون اليه بشيء من الريبة وعدم الارتياح انعكس ذلك على العلاقة بينهما، والتي بدأت منذ عام 1958 تأخذ بالتأزم انطلاقاً من أسباب عدة:

أ- الخلاف الأيديولوجي:

بدأت بوادر التقارب الامريكي – السوفيتي تأخذ أبعاداً أكثر وضوحاً في نهاية الخمسينيات، لاسيما عندما نادى خروشوف (بالتعايش السلمي) مع الغرب في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1956. وفي هذا المؤتمر أشار خروشوف الى أن الإمبرياليين أخذوا يسلمون بأن سياسة التحدث من مركز القوة قد فشلت وإن ثمة أعراض من السلوك الهادئ أخذت تظهر فيهم وهذا يعادل القول أن الأمريكيين قد تخلوا عن سياستهم القائمة على الحرب والعدوان وبأنهم أصبحوا من القوى المدافعة عن السلام. هذا التوجه وهذا الطرح عدَّه الصينيون خروجاً بل تخلياً عن النهج الشيوعي بأصوله الماركسية اللينينية التي يتبناها القادة الصينيون وعلى رأسهم الزعيم ماو تسي تونغ، والذين كانوا ينتظرون تصعيد المواجهة مع الغرب الرأسمالي لا سيما بعد امتلاك السوفيت لعناصر القوة النووية والصاروخية.

ولمعرفة طبيعة النهج الصيني في مواجهة الغرب الرأسمالي، نشير إلى أقوال ماو في هذا الصدد إذ يؤكد: "يجب أن يعرف كل شيوعي الحقيقة القائلة بأن البندقية هي مصدر القوة". وفي مكان آخر يشير إلى احتمالات المواجهة ونتائجها قائلاً "إذا ما بلغت الأمور أسوء حالاتها وهلك نصف البشر فأن النصف الآخر سوف يبقى بينما تُمحى الإمبريالية من على وجه الأرض ويصبح العالم بأسره اشتراكي المذهب".

في مؤتمر بوخارست (20 حزيران عام 1960) للأحزاب الشيوعية طفح هذا الخلاف على السطح وأصبح يأخذ طابع المواجهة الكلامية المباشرة. فقد وجهت الصين في هذا المؤتمر انتقاداً حاداً للاتحاد السوفيتي بسبب تبنيه سياسة المهادنة والتعايش مع الغرب، وجاء رد خورشوف عنيفاً، إذ وصف ماو بأنه (ستالين جديد) لا تهمه مصلحة إلا مصالحه الخاصة وإنه (يتشدق بنظريات عتيقة لم تعد تصلح للعصر الحالي) ووصفه بأنه مُتَزمت ومتطرف, وذكر المؤتمر بأن الصينيين هم من خذلوا الاشتراكية عندما وضعوا العامل القومي أساساً في نزاعهم مع الهند (ممّا كلف القضية الاشتراكية ثمناً باهضاً). في تموز من نفس العام أوقف خروشوف إصدار جريدة (الصداقة) وهي جريدة صينية تصدر في موسكو . وبدأ الاعلام السوفيتي يصف الطرح الصيني بالانحراف.

وجاءت أزمة الصواريخ الكوبية وتراجع السوفيت فيها لتعطي المبرر للصين من إثبات طرحها المُتَهِم للسوفيت بتخاذلهم (أمام الغرب الإمبريالي) ووجهت الصين انتقادها أيضاً للاتفاق الذي عُقِدَ عام 1963 الخاص بالحظر الجزئي على التجارب النووية وعدَّته (محاولة لمنع جميع الأقطار المُحِبة للسلام ومنها الصين بزيادة قدرتها الدفاعية بحيث تبقى الولايات المتحدة أكثر حرية في تهديد الدول وابتزازها).

لقد وجدت الطروحات الصينية الصادي في العديد من الأحزاب الشيوعية في أوربا وآسيا مثلاً في بلجيكا واستراليا والهند وبيرو، بل إن بعض الدول الشيوعية اعتبرتها فرصة للابتعاد عن الفلك السوفيتي وبناء قراراتها وسياساتها بشكل مستقل كما في رومانيا وألبانيا. لم يتأثر هذا النزاع بتغير القيادة السوفيتية حتى عام 1964 عندما أُقصي خروشوف وحَلَّت محله قيادة جماعية متمثلة بـ (برجنيف - وكوسيغن وبدغورني). إذ استمر السجال الأيديولوجي بين الطرفين كُلٌ يدعي تطبيقه للنظرية الاشتراكية ويتهم الآخر بالخروج عنها.

في عام 1966 قاد ماو تسي تونغ ما أطلق عليها (بالثورة الثقافية) وهي محاولة لترسيخ الأفكار الشيوعية الصينية في أجهزة الدولة في الصين وإبعاد العناصر التي لا تتفق وهذه الأفكار وهي في الواقع عناصر متعاطفة مع الطرح السوفيتي، لذا اتهموا بأنهم أُصيبوا بعدوى (التحريفية السوفيتية) التي انتقلت من روسيا إلى الصين. وكان أول ضحايا هذه الثورة رئيس الدولة ليو تشاو تشي والذي كان متأثراً بالمدرسة السوفيتية التي تتلمذ فيها منذ بداية الحكم البلشفي.

المحاضرة الرابعة

عنوان المحاضرة:

ب- الخلافات السياسية والمواجهات العسكرية

B- Political differences and military confrontations

3- الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا

3- The Soviet invasion of Czechoslovakia

ثالثاً: الخلاف حول برلين

Third: The dispute over Berlin

محتوى المحاضرة:

ب- الخلافات السياسية والمواجهات العسكرية

كان للخلاف الصيني السوفيتي امتدادات أخرى وإن بَقِي العنصر الايديولوجي، المُحَرك لهذا الخلاف فقد على الصين على امتلاك السلاح النووي وذلك للتقليل من الاعتماد على الاتحاد السوفيتي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الإقليميين.

ومنذ عام 1960 بدأت الخطوات الأولى لتحقيق هذا الهدف والذي تَحَقَق بشكل عملي في تشرين أول عام 1964 عندما نجحت الصين في إحداث أول تفجير نووي تحت الأرضي لتصبح منذ ذلك التاريخ همَّاً مهماً في الحسابات الأمريكية، فضلاً عن السوفيتية.

ان القوة العسكرية الصينية قد أعطت دفاعاً لآرائها وطروحاتها في مواجهة الأفكار والتوجهات السوفيتية، إلى درجة جعلت ماو يرفض أي محاولات للتنسيق والتعاون في المشكلات الإقليمية، ولاسيما المشكلة الفيتنامية، إذ كان رد ماو على المحاولات السوفيتية لتنسيق المواقف معه (بصراحه إني لا اثق بكم).

أما ما يتعلق بالسياسة الخارجية السوفيتية فقد انتقدت الصين التقارب السوفيتي اليوغسلافي وعدَّته تحالفاً لتحريف (النظرية الماركسية – اللينينية) كما انتقدت الصين العزو السوفيتي إلى جيكوسلوفاكيا عام 1968، إذ وصف ماو منطق التدخل السوفيتي بأنه (منطق متطرف لقطاع الطرق يتصف به القياصرة الجدد لتبرير عدوانهم).

في عام 1969 انتقلت المواجهة الكلامية إلى صدامات عسكرية فعليه على الحدود بين البلدين وكان السبب المعلن لهذه الصدامات هو النزاع حول مناطق حدودية يدَّعي كلا الطرفين عائديتها له، إلا أن المتتبع يعرف جيداً أن المشكلة كانت أعمق من نزاع حدودي.

ففي آذار من ذلك العام قتل (31) روسياً وعدد آخر من الصينيين في مواجهات عسكرية مباشرة حول جزيرة (داما تسكي) المتنازع عليها وجرى المزيد من القتال في 14 آذار، وصدرت تهديدات عنيفة عن السوفيت محذرين الحكومة الصينية بأن (الاتحاد السوفيتي يمتلك ترسانة مليئة بالصواريخ النووية فما لدى ماو وأذنابه لمقاتلتنا لا شيء).

في 28 آب أصدر الحزب الشيوعي الصيني بياناً دعا فيه أبناء الشعب الصيني للاستعداد للحرب وبناء الملاجئ النووية، فيما حَشَّد المزيد من القوات المسلحة على الحدود ففي كانون أول 1969 كان هناك أكثر من (650) ألف جندي سوفيتي مدعومين بـ (675) دبابة من نوع (T62) مقابل

(800) الف جندي صيني صحبة (2000) دبابة نوع (T52) فيما بقيت الصواريخ السوفيتية النووية في منغوليا في حالة تأهب وهي على مقربة من المنشآت النووية الصينية.

وجاءت تحليلات عدد من المحللين الاستراتيجيين إلى أنه في حالة حدوث نزاع نووي بين الطرفين فإن في وسع السوفييت تدمير القوات الجوية والبحرية الصينية تدميراً شبه تام وإلحاق دمار واسع النطاق في مدنهم.

لقد حاول السوفييت إيجاد تحالف إقليمي مناهض للصين وهذا ما عملت عليه مع كل من الهند وتايلند وإندونيسيا، وقد رأت الصين في ذلك إحياء للمنطق الأمريكي في إقامة أحلاف عدوانية ضد التجربة الصينية.

3- الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا

مع بداية عقد الستينات في القرن العشرين ومع مرور الاتحاد السوفيتي بعدة أزمات داخلية وخارجية لاسيما هزيمته المعنوية في أزمة الصواريخ الكوبية، ومع نمو المشاعر القومية لدى العديد من الدول التي كانت تابعة بشكل مباشر للسياسة السوفيتية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ظهر تيار في تلك الدول يدعوا لبناء تجربة سياسية مستقلة عن التجربة السوفيتية تزعمته في بادئ الأمر يوغسلافيا ثم تطور ليشمل رومانيا والبانيا والصين، وها هي جيكسلوفاكيا تحاول التملص من القبضة السوفيتية.

لقد عانت جيكوسلوفاكيا من السيطرة المباشرة للاتحاد السوفيتي على مقدراتها، فشكَّل النظام السياسي والاقتصادي فيها كان قد نقل بحذافيره من الاتحاد السوفيتي والقائم على المركزية الشديدة والخضوع التام لسلطة الحزب الشيوعي السوفيتي الذي هو بمثابة القائد والموجه للحزب الشيوعي الجيكي.

وعلى الرغم من وجود هيئات دستورية كالجمعية الوطنية والحكومة وغيرها إلا أنها كانت خاضعة عملياً للحزب الشيوعي. ويشير أحد الخبراء التشيكيين حول التبعية الكاملة لموسكو عندما يصور مثالاً على تلك التبعية "كان عندنا مصانع كاملة ضخمة تعمل بنا على طلب موسكو من أجل تزويد الصين الشعبية بما تحتاج اليه من معدات، وبعد الخلاف الصيني السوفيتي تعطلت هذه المصانع ثم أُرغمنا على تغيير نوعية انتاجها على الرغم من تكاليف ذلك الباهظة، وجيكوسلوفاكيا تزود العديد من الدول بآلاف الأطنان من الاسلحة دون أن تقبض ثمنها، وكنّا مرغمين على شراء السكر الكوبي بأسعار أغلى من السوق العالمية لدعم الاقتصاد الكوبي....".

ونتيجة لتلك السياسة السوفيتية تجاه جيكوسلفاكيا والتي كانت تنفذ عبر حكومة جيكية موالية لموسكو، ازداد الاحتقان الجماهيري لاسيما عندما كانت تستخدم تلك الحكومة مختلف الأساليب لكبت حرية الناس في التعبير عن آرائهم بشكل صريح ورفضهم للوصاية السوفيتية.

وكانت الأوضاع في تلك الدولة تحتاج إلى شرارة صغيرة لتشتعل فيها الثورة ضد التبعية لموسكو. في تشرين الثاني من عام 1967 خرج عدد من الطلبة في تظاهرة ذات مطالب محدودة وعادية وهي معالجة انقطاع الكهرباء عن دور الطلبة.

إلا أن قمع هذه التظاهرة الطلابية بالقوة أشعل الحماس لدى الطلبة ومناصريهم ليوسعوا من حجم مطالبهم ومواجهة الحكومة الموالية لموسكو والتي كان يترأسها (نوفوتني). ثم انعكس واقع الشارع المتأزم على اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجيكي والتي كان فيها تيار مناصر لمطالب الشعب في وجوب اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق استقلالية مقبولة عن السياسة السوفيتية. وقد أجبر (نوفوتني) على ترك منصبه كزعيم الحزب وتعيين شخصية مقبولة شعبياً هو (الكسندر دوتشيك).

ومع محاولة موسكو عبر رجلها المخلص (نوفوتني) الذي رتَّب لانقلاب عسكري فاشل أدى الى عزله تماماً عن الحياة السياسية، انطلقت في ٢٢ آذار 1968 الخطوات الجيكية الواثقة باتجاه تجربة اشتراكية مستقلة تنظَّم إلى ركب التجارب الاشتراكية في أوربا فقد ألغيت جميع الأنظمة والقوانين التي تحد من حرية أفراد الشعب، وتم تخفيف الرقابة الصارمة التي كانت مفروضة على الصحف والمطبوعات الأخرى وأُعيد الاعتبار لعدد من السياسيين الذين عدَّتهم السلطة السابقة بأنهم خارجين عن الخط الاشتراكي أو حتى معادين له. ومن بينهم (تسيزار) الذي بدأ يؤدي دوراً مهماً في تلك المرحلة.

في ٢٨ آذار جرى انتخاب (مفوبودا) رئيساً للجمهورية ، وأعلن برنامج حكومته السياسي والذي دعا فيه إلى استقلالية القرار الجيكي، والتعامل مع دول العالم الأخرى على أساس الاحترام والمساواة.

لقيت التجربة التشيكية ترحيباً كبيراً من قبل رومانيا ويوغسلافيا، الأمر الذي أثار مخاوف الاتحاد السوفيتي الذي سارع لانتقاد هذه التجربة من خلال وسائل إعلامه. لم يكتف السوفييت بالنقد الإعلامي، بل دعت موسكو لعقد قمة استثنائية لدول حلف وارشو لمناقشة الوضع في جيكوسلفاكيا. وأعلن الزعماء المجتمعون في موسكو عن قلقهم من موجة التحرر في هذا البلد.

ردَّت القيادة الجديدة في براغ على التحرك باصرارها على السير قدماً في تجربتها مؤكدة على أنها لن تسيء لعلاقاتها مع المعسكر الشيوعي. ولتأكيد هذا الإصرار اتخذت القيادة الجيكية في ٢٩ آيار 1968خطوات مهمة في الابتعاد عن الخط السوفيتي إذ أصدرت قرار حق الإضراب، كما بدأت بالإعداد لتطبيق نظام التسيير الذاتي (على وفق النهج اليوغسلافي). في ٢٧ حزيران تصاعدت اللهجة العدائية في جيكيا ضد السياسة السوفيتية وذلك عندما أصدر مؤتمر للكتاب والمثقفين في براغ بياناً عُرف ببيان (الألفي كلمة)، وفيه تهجم صريح ولاذع ضد المنادين بالتبعية للسوفيت والذين وُصِفوا (بالجبناء والفاشلين الذين لا أخلاق لهم ولا مبادئ سوى خدمة السادة). ثارت ثائرة موسكو على لهجة هذا البيان الحادة، وشنَّت صحفها حملات عنيفة وصفت ما يحدث في براغ بأنه تمرد غير متوقع.

في 14 تموز العقد مؤتمر قمة آخر لدول حلف وارشو: ووجهوا رسالة مشتركة إلى حكومة براغ فيها (تحذير صريح وشديد) من مغبة الاستمرار في النهج المعادي (للنهج الشيوعي). ومما جاء في تلط

الرسالة "أن تطور الأحداث في بلادكم يثير فينا قلقاً عميقاً، ولا نستطيع الموافقة على وجود قوى معادية تدفع ببلادكم بعيداً عن الاشتراكية، لأن هذا يعرض للخطر مصالح النظام الشيوعي بأكمله". وكان الرد الجيكي بليغاً وجريئاً عندما استقبلت براغ كل من الرئيس اليوغسلافي تيتو في 9 آب، والزعيم الروماني نيكولاي تشاومسكو في ١٠ آب (وهما من الخارجين عن تبعية موسكو)، وقد استقبلا استقبالاً جماهيرياً كبيراً الأمر الذي عدَّته موسكو تحالفاً أو انحيازاً كاملاً لأعدائها من قبل براغ لابد من اتخاذ اجراء حاسم لمنع ذلك وينهي هذه التجربة ويوقف تأثيرها المستقبلي على باقي دول المعسكر الشيوعي انطلاقاً من ذلك اتخذ في 16 آب قرار الغزو السوفيتي للأراضي الجيكية وبدأت موسكو بالتنسيق مع حلفائها لتنفيذ ذلك.

في ٢١ آب 1968، استغلت موسكو وجود مناورات عسكرية لدول حلف وارشو على الحدود الجيكية لتجتاح القوات السوفيتية وحلفاؤها (بلغاريا، بولندا، المانيا الشرقية، المجر) الأراضي الجيكية ليبدأ عصر الاحتلال السوفيتي لدولة جيكوسلفاكيا. وتقدر قوات الاحتلال بـ(600,000) ستمائة الف جندي (٨٠% منهم روس) مع أعداد كبيرة من الطائرات والآليات العسكرية فضلاً عن وجود (٨٠) صاروخ موجهاً نحو براغ.

ونتيجة لحجم القوات الغازية وعنصر المفاجئة لم تبدِ القوات الجيكية أي مقاومة مسلحة، إلا أن الشعب الجيكي استخدم مختلف الوسائل السلمية للتعبير عن رفضه للاحتلال السوفيتي، ونتيجة لهذا الغزو. أُلغيت جميع الإجراءات الإصلاحية التي اتخذت من قبل الحكومة السابقة وتم اعتقال القيادات الحزبية الداعية إلى الاستقلال

وفي الوقت الذي تعاطف فيه الغرب وعدد من دول العالم مع الشعب الجيكي, فإن صُنّاع القرار الأمريكيين تفهموا! الدوافع السوفيتية للقيام بالغزو، ولم تتأخر المحادثات المشتركة بين الطرفين حول مجمل القضايا الدولية لاسيما موضوع الوفاق وفيتنام وغيرها سوى وقت لم يتعد الشهور القليلة.

ثالثاً: الخلاف حول برلين

اعتبرت أزمة برلين من أخطر الأزمات التي أججت الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ ساهم وضعها الشاذ على الخريطة السياسية الدولية في مواجهات عديدة بين حلفاء الحرب لاسيما في عام 1948 عندما حاصرت القوات السوفيتية برلين لمنع الإمدادات الغربية اليها، الأمر الذي زاد من حدة التوتر وتعمق المواجهة بين الغرب والشرق الشيوعي وإن انشغل أطراف المواجهة عن هذه المشكلة بعض الوقت بسبب طبيعة الأوضاع الدولية المتأزمة لاسيما في جنوب شرقي آسيا إلا أنها كانت ضمن الأزمات المزمنة التي تطفو على مسرح الأحداث بين الحين والآخر. وفي عام 1958 عادت المشكلة لتكون واجهة أخرى للصراع في الحرب الباردة، فقد أثار خورشوف وضع برلين عندما اقترح الغاء الإشراف الرباعي على المدينة وجعلها مدينة حرة منزوعة السلاح. وعندما اجتمع

وزراء خارجية الدول الأربعة المشرفة على برلين في آيار ١٩٥٩ لم يتمكنوا من التوصل لاتفاق حول الموضوع على الرغم من رغبتهم في إيجاد تسوية للمشكلة، لذا دعوا إلى عقد مؤتمر آخر في باريس عام ١٩٦٠.

وعند انعقاد المؤتمر تصاعدت المواجهة السياسية والإعلامية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على أثر تمكن السوفيت من إجبار طائرة تجسس أمريكية من نوع (U2) على الهبوط وأَسِر طيارها في الأراضي السوفيتية، الأمر الذي جعل موضوع برلين في واجهة الصراع. إذ هدد الاتحاد السوفيتي بأنه سيوقع معاهدة منفردة مع المانيا الشرقية والذي سينهي شرعية الوجود الغربي في المانيا الغربية كونها دول احتلال ولتأكيد هذه السياسية السوفيتية توجه خورشوف من باريس (بعد انسحابه من المؤتمر) إلى المانيا الشرقية مباشرة. الأمر الذي أثار اعتقاد الأمريكيين إنه سوف يعلن الصلح بشكل منفرد مع الألمان، لذا فقد أمر الرئيس الأمريكي وزير دفاعه بإعلان حالة الطوارئ في القوات الأمريكية في كافة انحاء العالم. إن دفع الأمور من قبل الطرفين بهذا الاتجاه جعل العالم يتجه مره أخرى نحو أجواء المواجهة العسكرية والحرب الذرية. لذا فقد سارع خورشوف الذي كان يعي تماماً مخاطر سياسته تجاه برلين وما يترتب عليها من احتمالات المواجهة مع الطرف الآخر إلى تهدئة الأزمة. وأنهى زيارته إلى المانيا الشرقية دون أن يثير الموضوع الذي هدد به مسبقاً وجمدت القضية حتى عام 1961 وهو تاريخ وصول كندي إلى البيت الأبيض.

حددت عوامل عدة تفاعلات قضية برلين في هذه المرحلة من بينها:

- الأوضاع الداخلية غير المستقرة في الاتحاد السوفيتي وتهديد زعامته للعالم الشيوعي بعد تمرد عدد من الدول الشيوعية على تلك الزعامة مثل الصين والبانيا ورومانيا.

- الخبرة الحديثة للرئيس الأمريكي الجديد في مجال السياسة الخارجية، لاسيما أنه وقع في ايامه الأولى تحت ضغط الفشل الذي مُني به في عملية (خليج الخنازير).

لذا فقد حاول السوفيت استغلال الارتباك الذي أصاب السياسية الأمريكية بعد الفشل في كوبا لتحقيق نجاحٍ ما في هذا الوقت وذلك عندما أصدر خورشون انذاراً تضمن تحديد فترة ستة شهور (بحلول كانون الأول ١٩٦١) موعداً نهائياً للتوصل إلى اتفاق حول برلين.

قد يُثار تساؤل: ما الذي يدفع الاتحاد السوفيتي للإلحاح على حل قضية برلين؟

يمكن إجمال عدة عوامل أثرت على السياسة السوفيتية في هذا الجانب من بينها:

الرغبة السوفيتية لتحقيق انتصار سريع وملموس في المواجهة مع الغرب لتدعيم الجبهة الداخلية في الاتحاد السوفيتي وفي داخل الكتلة الشيوعية الذي ظهر عليها علامات التصدع.

والعامل الثاني والمهم هو أن الإحصاءات كانت تشير إلى أن الكيان السياسي في المانيا الشرقية كان مهدداً من عدة جوانب، فالنظام في المانيا الشرقية والذي يقوم على المركزية الشديدة في الاقتصاد والإدارة السياسية، فضلاً عن تبعيته الكاملة للاتحاد السوفيتي ساعد على هروب أعداد كبيرة من سكانه باتجاه المانيا الغربية ذات النظام الاقتصادي والسياسي الحر والمدعوم اقتصادياً من دول غنية وقوية عسكرية مثل الولايات المتحدة وتشير الإحصائيات أنه من الفترة بين 1949 - 1958 فرَّ أكثر من مليوني الماني شرقي إلى المانيا الغربية وأن معظم هؤلاء يمثلون الخبرات الفنية اللازمة للبناء الاقتصادي.

ولإيقاف هذا النزيف في الخبرات والعمالة الفنية فقد عملت المانيا الشرقية على إغلاق حدودها مع المانيا الغربية والبالغة (850) ميل بالأسلاك الشائكة، فضلاً على وضع حقول الألغام وكان الذين يحاولون الهرب يتعرضون أما للقتل أو الاعتقال إلا أنه بالرغم من ذلك فقد فرَّ أكثر من (١٠٣) الف شخص عام 1961 إلى المانيا الغربية.

لذا اعتبر السوفيت وحلفاؤهم في المانيا الشرقية أن حل قضية برلين ذات أهمية كبيرة بالنسبة لهم ولمستقبل ووجود وبناء دولة المانيا الشرقية، لذا فليس من الغريب أن يهدد وزير خارجية الاتحاد السوفيتي (غروميكو) في تموز عام 1961، أنه إذا تم توقيع معاهدة صلح مع المانيا الشرقية فإن القوات السوفيتية سوف تنتشر على طول الحدود بين الالمانيتين.

كما اقترح غروميكو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1961 ارسال قوات دولة محايدة أو تابعة للأمم المتحدة من أجل حل المسألة بعيداً عن أجواء المواجهة المحتملة. إلا أن التهديدات السوفيتية أدت إلى رفع حالة التوتر في العلاقة مع الغرب، لاسيما على الحدود بين الالمانيتين التي يوجد فيها ما يقارب (١١) الف جندي غربي لحماية حدود المانيا الغربية من أي عمل عسكري محتمل.

في ١٣ آب من عام 1961 خطت المانيا الشرقية خطوة ذات مدلولات سياسية وعسكرية بعيدة المدى، وذلك عندما بدأت بعزل برلين الغربية بالأسلاك الشائكة ثم أسرعت ببناء جدار عازل يفصل شرق المانيا عن غربها، وبررت انشاء الجدار بإيقاف الجواسيس والمتمردين من العبور إلى المانيا الشرقية. وفي أثناء ذلك عزز كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قواتهما في المانيا، وحصلت عدة مناوشات على الحدود بين الألمانيتين إلا أنها بقيت محدودة.

لقد ساهم جدار برلين بتقليص عدد الهاربين من المانيا الشرقية الأمر الذي ساعد على انتعاش الاقتصاد فيها، كما أزال الأسباب الرئيسة التي كانت تضغط على السوفيت لحل هذه القضية، فضلاً عن أن ظروف دولية استجدت أفرزتها أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 أدت إلى حدوث انفراج في الحرب الباردة وتعميق الأزمة الداخلية في الاتحاد السوفيتي مما خفف من أهمية هذه المشكلة دولياً.

لقد مثل الجدار عنواناً تاريخياً للحرب الباردة اذ لخص على الأرض طبيعة العلاقة بين الشرق والغرب والتي لم تصل إلى حد التوافق حتى سقوط هذا الجدار عام 1991 والذي مثَّل مرحلة جديدة في التاريخ الإنساني.

المحاضرة الخامسة

عنوان المحاضرة:

المنطقة العربية في قلب الحرب الباردة	The Arab region is at the heart of the Cold War
اولاً: المشكلة اليمنية	First: The Yemeni problem
1- الولايات المتحدة الأمريكية	1- United States of America
2- في الاتحاد السوفيتي	2- In the Soviet Union
ثانياً: المشكلة الفلسطينية	Second: The Palestinian problem
1- حرب عام 1967	1- The 1967 war

محتوى المحاضرة:

المنطقة العربية في قلب الحرب الباردة

بالرغم من انشغال قطبي الحرب الباردة في المواجهة حول جنوب شرق اسيا والتي أخذت منحى المواجهة العسكرية المباشرة في فيتنام، إلا أن المنطقة العربية لم تغب عن اهتماماتهما إذ لم تكن في ضمن اهتماماتهما الأولى، لما تمثله من أهمية اقتصادية قصوى للغرب لوجود النفط، المحرك الأساس للحياة الاقتصادية والعسكرية في تلك الدول، وأهمية استراتيجية لموقعه الجغرافي المهم جداً لجميع الأطراف. لذا كان التنافس في هذه المنطقة من نوع آخر ابتعدت فيه المواجهة المباشرة عسكرية كانت أم سياسية فالحرب الباردة كان لها تأثيرها الواضح على الدول العربية والدول المجاورة لها وذلك من خلال تبني كل طرف من أطراف الحرب الباردة مجموعة من هذه الدول لتمدها بالمال والسلاح والمساعدات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تنامي روح الانقسام والعداء بين دول المنطقة.

واعتبر عام 1958 من أبرز المراحل التي بدأت فيها تنامي المواجهة في الحرب الباردة على مسرح الشرق الأوسط. إذ شهدت المنطقة احداث مهمة لم تكن تلك أطراف بعيدة عن التصدي لها وتحريكها، مثل قيام الوحدة المصرية السورية، والتي عدَّها الغرب إنها موجهة ضد نفوذه في المنطقة وتتبنى خطاً مؤيداً للاتحاد السوفيتي. ثم جاءت الثورة العراقية في 14 تموز 1958 بكل تفاعلاتها الدولية والإقليمية لاسيما الإنزال العسكري الغربي في كل من لبنان والأردن، والتهديد السوفيتي من خلال مناوراته العسكرية على الحدود مع تركيا، بعدها تأتي أحداث لبنان وتوابعها الإقليمية والدولية لذا عندما بدأ عقد الستينات من القرن الماضي كانت الدول الكبرى قد حددت أهدافها ورسمت سياساتها طبقاً الاستراتيجيات بعيدة المدى.

اولاً: المشكلة اليمنية

اليمن كدولة لم تكن في حد ذاتها منطقة جذب تتنافس عليها القوى الإقليمية أو الدولية. فهي أكثر دول العالم تخلفاً وعزلة (في مرحلة البحث)، وكما وصفها أحد الكتاب (آخر دولة وشعب من العصور الوسطى)، كما أن أراضيها لا تمثل مصدراً للموارد الطبيعية. إلا إن أهميتها تكمن في موقعها الجغرافي المتمثل في قربها من حقول النفط في شبه الجزيرة العربية ومن القرن الأفريقي ذو الأهمية الاستراتيجية، كما أن اليمن تمثل المنطقة المسيطرة على عنق البحر الأحمر من خلال اطلالها على مضيق باب المندب والذي يمثل ممراً مائياً حيوياً لمختلف دول العالم.

فمن هذا المنطلق جاء الاهتمام الاقليمي والدولي بالحرب الأهلية في اليمن بعد انقلاب قاده عبدالله السلّال في ايلول من عام 1962 ضد الإمام بدر، والذي اعتبرته القوى الدولية الفرصة المناسبة للتدخل في هذه المنطقة كلٍ لأهدافه، فضلاً عن كونه مثل اختبار قوة النفوذ لكل طرف في هذه البقعة الاستراتيجية. بعد مرور اسبوعين فقط على انقلاب السلّال أرسلت مصر قواتها العسكرية إلى اليمن عن طريق الجو في بداية تورط مصري في الحرب الأهلية اليمنية كانت له أهداف مُعلَنة منها الدفاع عن اليمن وثورتها ضد النفوذ الاستعماري وتماشياً مع المد القومي الثوري العربي.... الخ.

وهناك أهداف خفية تتعلق بارتباطات مصر مع المعسكر الشيوعي ورغبة القيادة المصرية بلعب دور الزعامة التاريخية العربية، فضلاً عن طبيعة العلاقات العربية التي كانت في تلك المرحلة من أكثر المراحل انقساماً بين الأقطار العربية لأسباب عديدة لاسيما بين مصر والسعودية فقد وصل أكثر من 70 الف جندي مصري لدعم قادة الانقلاب مستندة الى دعم دول تتشابه في ارتباطاتها الدولية مثل العراق وسوريا في الوقت الذي دعمت فيه المملكة العربية السعودية الإمام بدر ووفرت له الأوى والدعم المادي والسياسي.

كيف تنظر أطراف الحرب الباردة إلى هذه الحرب؟

كانت تلك الأطراف تنظر إلى هذه الحرب من زاوية مصالحها الاستراتيجية :

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

أ. أهم ما يُقلِق الادارة الأمريكية هو تأمين النفط السعودي والذي يعتبر أي تهديد له إنما هو تهديد حقيقي للمصالح الامريكية ولقوتها الاقتصادية والعسكرية، لذا فكان من أولى الأوليات لتلك الإدارة هي المحافظة على الاستقرار السياسي للعربية السعودية، وتأمين مناطق النفط وضمان تدفقه.

ب.تأمين انسيابية المرور عبر البحر الأحمر للأغراض التجارية والعسكرية إذ إن البحر الأحمر يربط بين تواجد القوات البحرية الأمريكية في البحر المتوسط وقواتها في المحيط الهندي، كما إنه المنفذ لمرور ناقلات النفط والسفن التجارية الأخرى.
ج. محاولة الولايات منع وتقليص النفوذ السوفيتي في المنطقة والذي ازداد نشاطه في هذه المرحلة، ولا سيما في مصر والعراق وسوريا.

2- في الاتحاد السوفيتي:

أ. الرغبة في تعزيز الوجود السوفيتي في المنطقة وكسب الأنظمة السياسية العربية المؤيدة للتغيير الثوري في اليمن، والتأكيد لتلك الأنظمة أن السوفيت حريصون على الوقوف مع حلفاءهم في مختلف الظروف.
ب.يأتي التدخل السوفيتي في إطار المنافسة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والتي تمر عبره غالبية المصالح الغربية، وأن التحكم في هذا المدخل يعني كسب جولة مهمة في الحرب الباردة.
ج. دعم القوات المصرية والتي تدخلت بشكل مباشر في الحرب لاسيما أن تسليح تلك القوات هو سوفيتي، كما أن هذا الدعم يأتي في مواجهة العون الأمريكي للعربية السعودية ولقوات الإمام بدر.

لقد جاء الاعتراف المصري والسوفيتي في غضون ثلاثة أيام بعد الانقلاب. وعندها طالب القادة الجدد الاتحاد السوفيتي بتقديم الدعم في مواجهة القوى المدعومة غربياً، وكان رد خوروشوف على ذلك. أن أي تدخل في شؤون اليمن الداخلية لن يكون مقبولاً...." وخلال الشهر الأول من عام 1963 وصلت أعداد كبيرة من المستشارين السوفيت إلى اليمن فيما أبدت القيادة السوفيتية استعدادها لدعم القوات المصرية.

أما الولايات المتحدة فلم تريد أن تعطي انطباعاً بأنها بعيدة عن هذه المنطقة الحساسية من العالم، فقد جرت مخاطبات حول الموضوع بين الرئيس كندي والرئيس عبدالناصر كانت من نتائجها اعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجديد في اليمن في 19 كانون اول 1962، وكان الهدف من هذا الاعتراف هو إيجاد نوع من التوازن مع التوجه السوفيتي المندفع بإتجاه التدخل القوي في الأزمة. كما هدف إلى إقناع المصريين بوقف التدخل العسكري في الشأن اليمني، فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة بتقديم نفها كوسيط لإنهاء الأزمة، إلا أن أي من أهدافها تلك لم تتحقق.

وعندما حصل تصاعد في التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام انعكس ذلك على الاهتمام الأمريكي في موضوع اليمن إذ اقتصر هذا الاهتمام على الدعم المتزايد للعربية السعودية التي دخلت في مواجهات عسكرية مباشرة مع مصر عندما قصفت القوات المصرية مدن سعودية في 25 تشرين الثاني بحجة تواجد الملكيين (أنصار بدر) فيها، وقبيل اغتياله أكد كندي تصميم الولايات المتحدة على الدفاع عن السعودية وسلامتها الداخلية وتأكيداً على ذلك أرسلت الولايات المتحدة سرب من الطائرات الأمريكية المقاتلة إلى الرياض في دلالة واضحة على الدعم الأمريكي، كما أرسلت مدمرة أمريكية إلى ميناء جدة في 25 كانون الثاني 1962.

في المقابل ازداد التدخل السوفيتي في الحرب من خلال الدعم المادي المباشر للقوات المصرية واليمنية، فضلاً عن الدعم السياسي للحكومة اليمينة. إذ استقبلت موسكو السلّال في آذار عام 1964 واستقبل فيها استقبالاً حافلاً طوال (15) يوم.

كانت الحرب سجالاً بين الملكيين والجمهوريين، ففي صيف عام 1964 شنَّ الجمهوريون بمعاونة (50) الف جندي مصري هجوماً شاملاً على خصومهم وأجبروهم على التراجع، إلا أن عام 1965 شهد نجاحاً عسكرياً للملكيين مساعدة مباشرة من العربية السعودية.

بعد هزيمة مصر في حرب حزيران 1967 مع اسرائيل انسحبت القوات المصرية، الأمر الذي دعا السوفيت إلى تقديم الدعم مباشرة للقوات اليمنية لاسيما في أثناء حصار الملكيين للعاصمة صنعاء والذي استمر سبعين يوماً. إلا أن هذا الحصار فشل في اسقاط العاصمة الأمر الذي أدى إلى مزيد من التفاوض والحوار والذي أنهى الحرب عام 1970 عندما اعترفت العربية السعودية بالجمهورية العربية اليمينة وإنهاء دعمها للملكين.

يمكن أن نسجل ملاحظتين في خصوص الحرب في اليمن وأثرها في العلاقات الدولية:

أ- ان التنافس فيها لم يقتصر على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشكل مباشر أو من خلال حلفائهما، وإنما دخلت الصين على خط المنافسة التي كانت علاقاتها قد توترت مع الاتحاد السوفيتي، وذلك بهدف إيجاد دور لها في اللعبة الدولية (الحرب الباردة). فقد دعمت الصين الجمهوريين وكان دعمها مقتصر على مجال الصناعة وطرق المواصلات، ويشير أحد المراقبين ان جو التوتر كان يسود بين المستشارين الصينيين والسوفييت في صنعاء.

ب- فشل الأمم المتحدة في إنهاء الحرب ذلك بالرغم من النشاط الذي قام به الأمين (العام يوثانت) لإقناع الأطراف المتصارعة في إيجاد حل للأزمة، ويأتي هذا الفشل كون المنظمة الدولية كانت غير فعالة في حل الأزمات الدولية نتيجة تَسَيّد أجواء الحرب الباردة على العالم والتي حدَّت من نشاط المنظمة.

ثانياً: المشكلة الفلسطينية:

1- حرب عام 1967

عَدَّت الولايات المتحدة اسرائيل قاعدتها المتقدمة والمضمونة في المنطقة والتي تسمح لها بالتدخل والتحرك والضغط على الأطراف الأخرى وفقاً لمخطط محكم يقوم على بناء القوة المسلحة الاسرائيلية بشكل مدروس لتكون متفوقة على القوى العربية مجتمعة.

وابتداءً من عام 1960 أخذ التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل يأخذ طابعاً تصاعدياً. فقد أوعزت الولايات المتحدة إلى المانيا الغربية بفتح مجالات الدعم الاقتصادي والعسكري لإسرائيل. وبموجب اتفاق جرى بين الحكومة الألمانية والاسرائيلية فقد تسلمت الأخيرة اضافة إلى مُنح مالية (كتعويضات عن اضطهاد اليهود أبّان الحرب العالمية الثانية) أنواع مختلفة من الأسلحة كالدبابات التي وصلت أعدادها حتى عام 1965 إلى (200) دبابة.

إلا إن الاحتجاجات العربية والتي قادتها مصر هددت بقطع العلاقات مع المانيا الغربية والاعتراف بألمانيا الشرقية من قبل جميع الدول العربية، أدى ذلك إلى تراجع المانيا عن دعمها المباشر والمُعلَن ليتحول إلى دعم أمريكي مباشر دون وسيط، إذ أعلن الرئيس الأمريكي جونسون عن تزويد اسرائيل بأسلحة دفاعية وهجومية كصواريخ أرض - جو و أرض - أرض، ثم أعلن عن بدء التعاون النووي بين الطرفين بحجة استخدام الطاقة النووية لتحلية مياه البحر.

أما السوفييت فكان دعمهم معروف مصر عسكرياً واقتصادياً، ثم بدأوا بدعم سوريا بشكل متصاعد منذ عام 1966. إذ وصلت قيمة المساعدات السوفيتية لسوريا إلى 250 مليون دولار ومن الدول الشرقية 178 مليون دولار على شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية. إلا أن الموقف السوفيتي بدا متناقضاً في تعاطيه مع مشاكل المنطقة واتسم موقفه بعدم الوضوح، ففي الوقت الذي كانت تدعم فيه عبدالناصر كانت تتعاطف مع عبدالكريم قاسم والذي دخل في عِداء مُعلَن مع الحكومة المصرية، كما أن السوفييت رحبوا بالانفصال بين مصر وسوريا عام 1961، ثم عادت وقدمت دعماً مباشراً وكبيراً لمصر في حرب اليمن.

وهذا يعطينا انطباع أن المصلحة الآنية وليست الاستراتيجية هي التي تحدد السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي بسبب التغيرات المستمرة في قمة الهرم السياسي السوفيتي نتيجة للصراع بين قيادات الحزب الشيوعي السوفيتي. يقابله استقرار في النظام السياسي الأمريكي ووضوح في المؤسسات والإدارات المتخصصة التي تتخذ القرارات الخارجية وفق دراسات معمقة واستراتيجية للمواقف والخطوات التي تخطوها مع خضوع تلك المؤسسات والادارات للرقابة التشريعية والتنفيذية العليا. لذا نرى القرارات الأمريكية تكون لها أبعاد استراتيجية بعيدة المدى، كما أن تلك القرارات تتسم بالبرغماتية إذ تخضع السياسات والقرارات للمراجعة والتدقيق لتصحيحها وتعديلها طبقاً للمصالح الأمريكية.

كان الهدوء على جبهات القتال بين العرب و اسرائيل الذي كان سائداً منذ انتهاء العدوان الثلاثي قد بدا بالانحسار ابتداءً من نيسان عام 1962 عندما حصل تصادم محدود حول بحيرة طبرية في سوريا، وقد أدان مجلس الأمن اسرائيل في هذا الصدام العسكري. وفي آب عام 1963 قتل عدد من الاسرائيليين في المنطقة العازلة بين سوريا واسرائيل، وحال الفيتو السوفيتي من اتخاذ قرار يُدين سوريا الأمر الذي أعطى مبرراً للقوات الإسرائيلية باتباع (سياسة الانتقام) من خلال الاغارة على المواقع السورية. ومع يأس الفلسطينيين من قدرة العرب على إرجاع أراضيهم قرروا تنظيم أنفسهم في حركة سياسية - عسكرية مستقلة تعمل على تحرير الأرض بأسلوب العمل الفدائي، وذلك ابتداءً من عام 1965.

ثم تصاعد الموقف بين جميع الأطراف مع بدء اسرائيل بتنفيذ مخططاتها في تحويل نهر الأردن إلى مستعمراتها، اذ قررت سوريا بدء العمل بمحاولات مماثلة لتحويل مجرى مياه نهر الأردن بالاتجاه المعاكس، إلا أن إسرائيل ردت بالمزيد من الغارات التي تشن على مواقع المشروع السوري والتي شلت العمل فيه تقريبا.

واعتباراً من عام 1965 تزايد العمل الفدائي ضد اسرائيل واصبح اكثر تنظيم واشد إيلاماً للكيان الاسرائيلي فقد تم قطع سكة حديد تربط القدس مع تل أبيب وتفجير ملعب بإحدى المستعمرات قتل فيه عدد من المستوطنين، وقدرت عدد غارات المقاومة الفلسطينية خلال عام 1965-1966 بـ (70) غارة، بالمقابل شنت القوات الاسرائيلية غارات على الحدود مع سوريا بحجة ضرب قواعد الفدائيين، كما اجتازت تلك القوات الحدود الأردنية ودمرت محطات ضخ المياه وذلك في ايلول من عام 1965.

في صيف عام 1966 استمرت الغارات الاسرائيلية على سوريا وازداد التوتر في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تقديم كل من بريطانيا والولايات المتحدة مشروع قرار إلى مجلس الأمن يدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام القوة. لقد اعلنت جميع الأطراف أنها تعمل على منع حصول حرب شاملة في المنطقة، وكان الاتحاد السوفيتي من اكثر الاطراف حرصاً على عدم حصول مثل هذه الحرب وذلك انطلاقاً من اعتباره ان أي نتيجة لهذه الحرب هي خسارة له. ففي حالة انتصار العرب في الحرب سيعني ذلك تدخل امريكي مباشر في المنطقة لأهمية اسرائيل في الاستراتيجية الاقليمية وفي حالة انتصار اسرائيل فان ذلك يعني تحطيم لهيبة وسمعة السوفيت لدى الدول العربية كونه لا يجرؤ بالدخول مباشرة في مثل هذه الحرب لصالح العرب.

أما الولايات المتحدة فأنها كانت متورطة في حرب فيتنام وغير مستعدة للقتال في اكثر من جبهة، إلا أنها في الوقت ذاته كانت مطمئنة للقوة الاسرائيلية التي بنتها هي بنفسها وفق تخطيط دقيق وبشكل يضمن التفوق العسكري الاسرائيلي على العرب.

وبالرغم من رغبة الجميع (المعلنة) بعدم التصعيد إلا أن احتمالات الحرب كانت في تصاعد مضطرب. في نيسان من عام 1967 دارت معارك جوية بين الطائرات السورية الاسرائيلية وهو الامر الذي عد نقطة تحول الرئيسية في المواجهة العسكرية.

وفي الوقت نفسه ابلغت سوريا المصريين بوجود حشود عسكرية اسرائيلية على الحدود السورية مما اعتبروه مقدمة لاجتياح اسرائيلي للأراضي السورية، واكد السوفيت الخبر عندما ابلغوا مصر ان الحشود موجودة فعلا. إلا أن الغريب في الامر ان دلائل كثيرة كانت تشير إلى أن هذه الحشود العسكرية الإسرائيلية، أما انها لم تكن موجودة او انها كانت مجرد مناورة اسرائيلية بإظهار الحشود وسحبها بهدف جر مصر والدول العربية الى الحرب انطلاقا من دراسة معمقة للقدرات المصرية التي لم تكن مستعدة لخوض مواجهة عسكرية شاملة ولم تخطط لها أصلا، في الوقت الذي استعدت فيه القوات الإسرائيلية.

ومن تلك الدلائل :

أ- أنكار اسرائيل لوجود مثل هذه الحشود وطلبت من السفير السوفيتي التوجه إلى الجبهة للتأكد من ذلك إلا أنه لم يفعل.

ب- المخابرات المصرية ذهبت إلى المنطقة للتحقيق واكدت عدم وجود أي حشوه عسكرية.

ج- يشكك المحللون في أن السوفيت ارادوا تصعيد الموقف ولكن ليس بالحد الذي تؤدي إلى نشوب حرب، وذلك يتعلق برغبتهم بتعميق نفوذهم في المنطقة العربية اعتبار الصراع ضد اسرائيل يجلب لأصحابه الشعبية والتأييد.

د- ان القيادة المصرية كانت تحت ضغط جماهيري عربي، ولاسيما انها تحتمي وراء القوات الدولية الموجودة على خط المواجهة وانها لم تتخذ موقفا من التجاوزات الاسرائيلية على الأردن وسوريا، لذا فأنها تحت هذه الضغوط والمشاعر الحماسية صدقت قضية الحشود ولم تنتبه الى تكذيب هذه الأخبار وذهبت في التصعيد إلى أبعد مدى.

وتأتي المرحلة الأكثر دارمتيكية عندما تطلب مصر على لسان رئيس اركان الجيش محمود فوزي من القوات الدولية بالانسحاب إلى منطقة خان يونس ورفح خشبة تصاعد المواجهة، وكان الأمر بالنسبة للمصريين هو استعراض للقوة دون حساب العواقب يؤكد ذلك الكيفية الاستعراضية التي ارسلت فيها القوات عبر شوارع القاهرة.

أما يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة فقد خَيَّر الحكومة المصرية بين إبقاء القوات في أماكنها أو يسحبها نهائياً. لقد كان قرار يوثانت قانونياً على الرغم من التقوّلات التي تعرض لها (يوثانت) قبل الحرب وبعدها كونه ينفذ سياسة أمريكية أو أنه مؤيد لإسرائيل، إذ إن انشاء قوات الطوارئ الدولية يتضمن شرط ملزم وهو موافقة وتعاون الدول المستفيدة من تواجد القوات على أراضيها الأمر الذي انتفى بطلب مصر انسحاب القوات والذي جاء في 8 مايس 1967.

وطبقاً لمناورة سياسة أمريكية - اسرائيلية اقنعت بموجبها السوفيت بالتوسط لدى مصر بعدم البدء في الحرب، فقد أعلن الرئيس عبد الناصر إنه لم يكون البادئ في الحرب بالرغم من أن قواته أصبحت مكشوفة أمام الآلة العسكرية الهائلة للقوات الإسرائيلية.

وفي خطوة غير مدروسة في المكان والتوقيت ولم تكن في صالح مصر على الصعيد الدولي أغلقت مصر مضايق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية أو المتوجة اليها، الأمر الذي واجه انتقادات شديدة من عدد من دول العالم فضلاً عن كسب إسرائيل لتعاطف تلك الدول.

لقد دارت رحى الحرب ابتداءً من 5 حزيران وانتهت بهزيمة كبيرة للعرب في حرب خاطفة وسريعة حققت فيها إسرائيل مدعومة بقوة من الولايات المتحدة كامل أهدافها في المنطقة وخسرت الدول العربية أراضٍ مهمة جداً.

المحاضرة السادسة

عنوان المحاضرة:

المَلاحِظ في حرب 1967 Observed in the 1967 war

2- الشرق الأوسط يشعل أزمة دولية عام 1972

2- The Middle East ignited an international crisis in 1972

محتوى المحاضرة:

المَلاحِظ في هذه الحرب:

أ- ظل دور الأمم المتحدة ثانوياً وتابعاً لإرادات الدول الكبرى.
ب- اعتماد الأطراف المتحاربة اعتماداً كاملاً على دعم القوتين الأعظم في العالم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فكانت كأنها حرب بالنيابة عن الدولتين.
ج- ان القوتين المذكورتين كانتا حريصين على عدم الدخول مباشرة في هذه الأزمة كل لأسبابه إلا أنهما في الوقت ذاته كانا حريصتين على إبقاء أو تطوير نفوذهما في المنطقة.

د- استمر عمل الخط الساخن (أو الخط الأحمر) بين البيت الأبيض والكرملن بشكل فعّال خلال فترة الأزمة لمنع أي حالة سوء فهم بين الطرفين لاسيما أن القطعات البحرية للطرفين متواجدة قريبة من بعضهما وقريبة من موقع الحدث في البحر المتوسط.

كان من أبرز نتائج هذه الحرب هو تغير الخريطة السياسية والجغرافية في المنطقة، إذ حسمت هذه الحرب مسألة التواجد الأمريكي في المنطقة عندما تأكدت الأطراف الغربية أن الدور الأمريكي أصبح مؤثراً وفاعلاً وقادراً على ملئ الفراغ الذي قد تتركه بريطانيا فيما إذا انسحبت من المنطقة، وعلى هذا الأساس أعلنت بريطانيا أنها أعدت خطة للانسحاب من منطقة (شرق السويس), لاسيما في اليمن الجنوبية وإمارات الخليج العربي التي سوف تحصل على (استقلالها) في عام 1970، أما الاتحاد السوفيتي فبدا أنه قد بدأ يخسر مواقعه في المنطقة على الرغم من علاقته الجيدة مع العراق وسوريا ونوعاً ما مع مصر التي سوف تتخلى بعد حين عن علاقاتها المتميزة مع السوفيت.

2- الشرق الأوسط يشعل أزمة دولية عام 1972

انتهت حرب عام 1967 بين العرب (واسرائيل) رسمياً ولم تنتهي واقعياً، إذ بدأت حرباً من نوع آخر أطلق عليها (حرب الاستنزاف) والتي تقوم على استمرار الغارات الجوية المتبادلة على المواقع العسكرية والاقتصادية الاستراتيجية، فضلاً عن العمليات العسكرية المحدودة، وفي الوقت الذي بدت فيه اسرائيل غير متأثرة بهذه الحرب كونها قادرة على تعويض أية خسائر مادية بفضل الدعم المفتوح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية غير أن مصر هي المتضررة من هذه الحرب ومن طول فترتها. ذلك لأن المصريين كانوا قد خسروا معظم قدراتهم العسكرية التي دمرت خلال حرب حزيران 1967 وضعفت إلى حد كبير قدراتهم الجوية، فضلاً عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والنفسية الصعبة التي يعيشها الشعب المصري بشكل عام نتيجة الهزيمة وتوابعها. لذا لم يكن أمام القيادة المصرية لمعالجة الواقع القائم إلا اللجوء للاتحاد السوفيتي من أجل تقديم العون اللازم لإعادة بناء القدرات العسكرية وفق مستويات تسمح لها، ليس فقط للوقوف بوجه الآلة العسكرية الإسرائيلية الهائلة وإنما من أجل إحداث تفوق تسليحي يتيح للمصريين إعادة الاعتبار والكرامة المصرية والعربية التي يعتبرونها هُدِرَت أيام الهزيمة وذلك من خلال حرب حاسمة يستعدون لها ويحققون فيها النصر. إلا إنه وكما عُرِفَ عن الاتحاد السوفيتي المتذبذب في موافقة البرغماني في الحقيقية والمبدئي والثوري في العلن، ربط السوفييت محادثتهم مع المصريين بأجواء علاقاتهم مع الغرب، إذ أن هذه العلاقة بدأت ومنذ مطلع السبعينات تشهد انفراجاً على مختلف الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية مع دول أوربا الغربية كألمانيا وفرنسا وايطاليا.

ثم ازداد التقارب السوفيتي الأمريكي لاسيما على الصعيد الاقتصادي إذ تشير الإحصاءات الى إن الصادرات الأمريكية ازدادت من (58) مليون دولار عام 1968 إلى (547) مليون دولار عام 1972 وإلى (1500) مليون دولار عام 1973 لتصبح الولايات المتحدة العميل الاقتصادي الأول للسوفييت.

فضلاً عن ذلك تسارعت المفاوضات السرية والعلنية من أجل إيجاد صيغ مشتركة لموضوع التسلح، وكذلك إيجاد التوافق بشأن النزاعات الإقليمية وكيفية حلها بما يضمن مصالح الطرفين.

كل ذلك كان حاضراً عندما طلب الرئيس المصري عبد الناصر من السوفييت إعادة بناء الجيش المصري والبدء بالإعداد لعمل عسكري ضد اسرائيل من خلال تزويد الجيش المصري بأسلحة متطورة كطائرات الميغ والصواريخ المضادة للطائرات وغيرها من الأسلحة التي تحقق التوازن العسكري مع الطرف الآخر. إلا أن التردد السوفيتي وضعف موقفه ألقى بضلاله على أسلوب تعامله مع مصر، إذ أنهم وافقوا على تزويد مصر بالأسلحة المتطورة، إلا أنهم ارسلوا معها أطقم سوفيتية للإشراف عليها وتشغيلها بهدف تحديد أهداف استخدام تلك الاسلحة.

لقد تم خلال عام 1970 نشر بطاريات صواريخ مختلفة الأنواع في عدد من مناطق مصر كالإسكندرية والقاهرة واسوان. ووصل عدد الخبراء السوفيت إلى (20) الف خبير الأمر الذي عَدَّه المصريون دعماً سوفيتياً مهما أشعرهم بالاطمئنان والارتياح والأمل في تحقيق النصر في المواجهات المستمرة مع اسرائيل، فضلاً عن الإعداد للحرب التي ينتظرها المصريون والعرب عامة. وفي الأشهر الأخيرة من حياة عبدالناصر كانت اللعبة الدولية حاضرة في الشرق الأوسط، ولاسيما عملية تنسيق المواقف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إذ طرحت الولايات المتحدة مشروعها المعروف (بمشروع روجرز) الذي هدف إلى إيجاد أرضية للحوار العربي - الاسرائيلي من خلال وقف العمليات العسكرية والبدء بمفاوضات ثنائية بإشراف دولي لحل المشكلة.

المهم في الأمر ان المشروع تمتع بمباركة أمريكية سوفيتية الأمر الذي حدى بالرئيس المصري (جمال عبدالناصر) استغلال هذا التوافق للضغط عل السوفيت لتزويده بالأسلحة التي تخلق التوازن مع اسرائيل تحت مبرر خلق أرضية مناسبة للتفاوض على المشروع المذكور (التفاوض من موقع القوة)، ومن هذا المنطلق أعلن موافقته على المشروع. إلا أن متغيرات حاسمة حدثت في المنطقة غيرت مسار الأحداث باتجاه مختلف:

أ- استمرار الغارات الاسرائيلية على مصر بالرغم من الاتفاق حول مشروع.

ب- وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في 28/ 9 / 1970 ووصول أنور السادات إلى السلطة، والمعروف عن السادات نزعته المعارضة للنفوذ السوفيتي ووقوفه ضد المدّ الشيوعي في مصر والمنطقة العربية بشكل عام.

لقد حاولت موسكو إظهار حرصها على العلاقة مع مصر وإن اتفاقاتها مع عبدالناصر ومساعداتها ليست مرتبطة بشخص الرئيس وإنما كانت وفق منظور استراتيجي لدعم مصر ضد اسرائيل. ولإثبات ذلك فقد زادت من حجم المساعدات العسكرية لمصر خلال عامي 1970 - 1971. إلا أن هذه الخطوات السوفيتية لم تثنِ السادات عن اتخاذ خطوات مهمة للابتعاد عن السوفيت طبقاً لتصوراته حول السياسة السوفيتية والتي لم تكن بعيدة عن التجربة المريرة التي عاشها الشعب المصري والعربي

في عام 1967, فضلاً عن تصوراته عن مكمن القوة في العلاقة الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالشرق الأوسط إذ توصل إلى أن مفاتيح حل المشكلة وتعقيدها ليس بيد الاتحاد السوفيتي وإنما الأخير يحاول استخدام هذه المشكلة لتحقيق مكاسب ذاتية واستراتيجية في علاقته مع المعسكر الغربي، وإن قراءة مصرية لموقف الاتحاد السوفيتي من المشكلة الفيتنامية يعطي تفسيراً واضحاً عن تخوّف السادات من السياسة السوفيتية.

لقد عمل السادات على إبعاد جميع العناصر المؤيدة للاتحاد السوفيتي في القيادة المصرية وعلى رأسهم (علي صبري) عندما اتهمهم بتدبير محاولة انقلاب ضده في آيار 1971، كما بدأ باتخاذ خطوات باتجاه التقارب مع الولايات المتحدة لاسيما استقباله للمسؤولين الأمريكيين ومنهم روجرز وزير الخارجية.

أما الموقف السوفيتي من ذلك فقد انصب للعمل على الدفاع عن مواقعهم التي أسسوها في المنطقة منذ سنوات عديدة. ففي آيار 1971 وصل الرئيس السوفيتي بدغورني الى القاهرة يرافقه وزير الدفاع وأبدى رغبته باستمرار العلاقات المتميزة مع مصر وتطويرها، فوجئ العالم بالتوقيع على معاهدة صداقة وتعاون خلال الزيارة المذكورة بين مصر والاتحاد السوفيتي مدتها (15) سنة. ويأتي عنصر المفاجئة هنا أن هذا التطور لم يكن يتناسب أو يتماشى مع التدهور السريع في العلاقة بين البلدين، فلقد التزم السوفيت بزيادة مساعداتهم العسكرية لمصر لمواجهة (الخطر الإسرائيلي) مع تعهد مصر بعدم الدخول في أحلاف أو اتفاقات عسكرية مناوئة للاتحاد السوفيتي.

لقد بدا للوهلة الأولى أن السياسة المصرية غير واضحة المعالم، فهناك حملة إعلامية وسياسية ضد الاتحاد السوفيتي ثم تقارب مع الإدارة الأمريكية وبعدها اتفاق للصداقة والتعاون لمدة (15) عام مع السوفيت، إلا أن بالإمكان إعطاء تفسيرات أو مبررات للسياسة المصرية يمكن إجمالها:

الحاجة المصرية الآنية المستعجلة للدعم العسكري السوفيتي لمواجهة محتملة في المنطقة لاسيما أن تسليح الجيش المصري منذ سنوات عدة هو تسليح سوفيتي ومن غير المنطقي تحويل هذا التسلح في هذا الوقت الحرج. لذا فقد عمل السادات على التماشي مع الرغبة السوفيتية في تطوير العلاقة في الوقت الذي لا يلزم نفسه بأي تعهدات مهمة.

محاولة السادات استغلال حرص الاتحاد السوفيتي لاستمرار دورهم في المنطقة وعدم خسارة مواقعهم لصالح الولايات المتحدة لاسيما أن السوفيت يعتبرون مصر قاعدة مهمة لتحركاتهم على الصعيدين العربي والأفريقي فضلاً عن موقع مصر الاستراتيجي على البحرين المتوسط والأحمر، لذا فإن السوفيت كانوا حريصين على إبقاء خيوط العلاقة مع مصر مهما كانت تلك الخيوط واهنة.

كان السادات تحت ضغط الرأي العام المصري والعربي المطالب بإنهاء حالة اللاحرب واللاسلام والتخلص من آثار الهزيمة المرة في حرب 1967. لذا فقد كان يُعلِن إن عام الجسم بات وشيكاً بل

حدد عام 1972 بأنه عام حسم المعركة. لذا فقد طالب بالمزيد من المساعدات العسكرية السوفيتية وهذا يتطلب نوع من المرونة مع الحكومة السوفيتية.

قبل اندلاع حرب تشرين أول عام 1973 كان الاتحاد السوفيتي قد بدأ ضمن سياسة الوفاق اتخاذ خطوات يمكن أن توصف (بالبرغماتية) وبعبارة أكثر صراحة بعدم المبدئية من بينها الاتفاق مع الولايات المتحدة على رفع قيود هجرة اليهود السوفيت الى فلسطين المحتلة الأمر الذي ساهم في إضعاف ثقة العرب بالاتحاد السوفيتي.

في 8 تموز من عام 1972 أعلن السادات سيطرته على القواعد الجوية والمنشآت العسكرية التي شيّدها السوفيت في مصر، كما قام بطرد آلاف الخبراء السوفيت. وقد بدا أن العلاقات بين البلدين تسير إلى مزيد من التدهور لاسيما بعد الرسالة التي أرسلها برجنيف إلى الرئيس السادات ووصف بأنها شديدة اللهجة والتي رد عليها السادات بعنف بخطاب أمام مجلس الشعب 1972.

إلا أن العلاقات لم تنحدر إلى مستوى اللا عودة وذلك للدبلوماسية المصرية التي استخدمها السادات بإبقاء خيوط العلاقة قائمة, إذ أعلن عن تمديد الاتفاقية التي تمنح الأسطول السوفيتي حق استخدام الموانئ المصرية في البحر المتوسط والذي تنتهي في آذار من عام 1973 ولمدة خمس سنوات أخرى. لذا تحسنت العلاقات من خلال تبادل الزيارات وإرسال المساعدات السوفيتية إلى مصر.

لقد كانت حرب تشرين أول عام 1973 امتحان عسير لسياسة الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، فضلاً عن كونها امتحان لالتزامات الاتحاد السوفيتي تجاه حلفاءه العرب. فبعد منتصف نهار يوم 6 تشرين اول باغتت القوات المصرية المواضع الإسرائيلية بهجوم عنيف ومخطط له بدقة وعناية عسكرية ونفسية وادارية وفنية تمكنت خلاله القوات المصرية من اختراق الخط الدفاعي المحصَّن! (خط بارليف) والذي عدَّه الاسرائيليون صمام الأمان للحدود التي تسيطر عليها قواتهم. وكان ذلك بالتنسيق مع سوريا التي اجتاحت قواتها الجولان المحتلة. ومثلما كان الهجوم صاعقاً ومفاجئاً لإسرائيل فانه بتوقيته ونتائجه الأولية كان مفاجئاً للعالم بأسره لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كلٍّ لأسبابه.

لقد شجعت نتائج المعركة الأولية السوفيت على المبادرة بإقامة جسر جوي مع مصر وسوريا. ويؤكد رئيس أركان الجيش المصري سعد الدين الشاذلي في مذكراته إنه كان أكبر جسر جوي في تاريخ الاتحاد السوفيتي إذ قام بتنفيذ (900) رحلة جوية لنقل (15) الف طن من المعدات الحربية. كما أن الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط قد زاد من نشاطه وتم دعمه بقطع حربية اضافية. أما سياسياً فقد أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً رسمياً في 8 تشرين أول أعتبر اسرائيل هي المسؤولة عن اندلاع الحرب وإن البلدان العربية تقاتل دفاعاً عن حقوقها.

أما في الجانب الآخر فقد صدم الأمريكيون بالانهيار العسكري الإسرائيلي وبالعبور المصري إلى شرق القناة، الأمر الذي دعاهم إلى تنظيم جسر جوي ضخم لدعم حلفائهم الإسرائيليين، إذ نقل الأمريكيون من خلال (566) رحلة جوية ما يعادل (23) الف طن من المعدات الحربية، فضلاً عن ما قامت به شركة النقل الإسرائيلية (العال) من نقل آلاف الأطنان من المعدات العسكرية، الأمر الذي ساعد على إيقاف الانهيار الاسرائيلي والإعداد للهجوم المضاد الذي أعد له بدقة والذي سيؤدي إلى إحداث تغيير حاسم في الحرب.

في المرحلة الأولى من الحرب كان هناك نوع من التنسيق والاتصال بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بهدف عدم توسيع نطاق العمليات العسكرية وجعلها حرب محدودة لا تجر لها أطراف دولية أخرى. وتأكيداً على هذا التنسيق فقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر في 12 تشرين أول عن ثقته بأن الاتحاد السوفيتي لن يهدد حالة الانفراج في العلاقات الدولية إلا أن هذا التنسيق لم يكن له نفس التأثير في الأمم المتحدة عندما رفض السوفيت قراراً امريكياً لوقف إطلاق النار على اعتبار إن المصريين والسوريين يحققون بعض الانتصارات في الحرب وأنهم في موقف قوة.

إلا أنه ومع حلول 16 تشرين أول بدأت موازين القوة في الحرب تتغير لصالح إسرائيل، وذلك عندما تمكنت القوات الإسرائيلية من إحداث ثغرة في منطقة الدفرسوار على البحيرات المرة تمكنت، من خلال نقل عدد كبير من قواتها إلى الجانب الغربي من القناة في 19/ 10 وتأسيس وجود عسكري لها، من تهديد قوات مصرية بالحصار وتهديد مدن بالسقوط مثل مدينة السويس. هذه الأوضاع التي استجدت في الموقف العسكري أدت إلى تغيير في المواقف السياسية ولاسيما مواقف الدول العظمى ففي الوقت الذي بدأت الولايات المتحدة بالتماهل والتسويف في موضوع وقف إطلاق النار بعد أن كانت تدعو له، بدأ السوفيت بإجراء اتصالات مع المصريين والامريكيين لوضع مشروع لوقف النار. لقد كان هدف السوفيت منع حصول كارثة شبيهه بما حصل في عام 1967 قد يحمل الاتحاد السوفيتي مسؤوليتها.

في 18 تشرين أول زار كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي موسكو وتم الاتفاق على مشروع قرار يطرح أمام مجلس الأمن يتضمن ثلاث نقاط هي:

أ- وقف إطلاق النار خلال 12 ساعة.

ب- تطبيق القرار 242 لعام 1967.

ج- البدء بمفاوضات تحت الرعاية الدولية.

وافقت مصر على المشروع في 22 /10، وكذلك اسرائيل أما سوريا فوافقت عليه في 24/ 10. ولكون اسرائيل كانت في موقع قوة بعد حصول ثغرة الدفرسوار وعملت على تحسين مواقعها واستمرت في عملياتها العسكرية حتى بعد موافقتها على مشروع القرار، وذلك بهدف فرض شروطها وامتصاص الانتصار الذي حققته مصر في عبور القناة، لاسيما بعد أن تمت محاصرة الجيش الثالث

المصري وهددت أما بتدميره او استسلامه. هذه التطورات الخطيرة أشعلت المواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى حدود بعيدة أرجعت للذاكرة أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962، فقد رفعت موسكو حدة انتقادها للتصرفات الإسرائيلية بتجاهل قرار مجلس الأمن، ونشرت بياناً رسمياً دعت فيه اسرائيل إلى تطبيق القرار مع التهديد باتخاذ اجراءات رادعة ضدها كما هاجم البيان الولايات المتحدة على عدم جديتها في الضغط على اسرائيل لاحترام القرار. وقد رافق هذا البيان رفع السوفيت درجة الاستعداد في القوات المسلحة السوفيتية، وفي رسالة وصفت بشديدة اللهجة وجهت إلى الرئيس الأمريكي أعرب برجينيف (الزعيم السوفيتي) إنه سيعمل بمفرده لاتخاذ الخطوات الفعّالة والمناسبة والعاجلة لوقف عدوان اسرائيل وعدم احترامها للقرار الدولي. جاء الرد الأمريكي عنيفاً وحاسماً إذ أعلنت الولايات المتحدة في 25/ 10 حالة الطوارئ في قواتها المسلحة في جميع أنحاء العالم بما فيها القوة النووية، وبدا أن العملاقين أمام مواجهة عسكرية شاملة، وأمام هذا الإجراء الأمريكي ونتيجة لما عُرف عن السوفيت عن عدم جدية تهديداتهم وتراجعهم في الأوقات الصعبة فقد وافق بالعمل ضمن مجلس الأمن الذي تقرر فيه إرسال قوات دولية إلى المنطقة لا تشترك فيها قوات أمريكية او سوفيتية.

وفي هذا الموضوع أشار المحللون إلى أنه بالرغم من محاولات السوفيت التخفيف من أهمية التراجع أمام المواجهة مع الولايات المتحدة واعتبار ذلك مبالغ فيه ومحاولات أمريكا كعادتها عدم استغلال هذا التراجع للانتقاص من كرامة الحكومة السوفيتية، فإنه من المؤكد أن الاتحاد السوفيتي قد إنصاع للتهديد الأمريكي كما حصل في أزمة الصواريخ مما أدى إلى أن يكون ذلك أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع مكانة الاتحاد السوفيتي في المنطقة لاسيما في مصر التي أدرك قادتها أن حقيقة الأمر تكمن في قدرة الولايات في مصر التي ادرك قادتها أن حقيقة الأمر تكمن في قدرة الولايات على التحكم في مفاتيح حل مشكلة الشرق الأوسط سياسياً وعسكرياً، الأمر على السياسة المصرية ما بعد الحرب في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي. وفي الوقت الذي شهدت المنطقة العربية نشاطاً دبلوماسياً امريكياً مكثفاً تمثل بالزيارات المكوكية لهنري كيسنجر في عدد من الدول العربية كان النشاط السوفيتي محدوداً وغير ذا فاعلية. والأكثر من ذلك فقد أعادت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في 7/ 11 من عام 1973 ممهدة الطريق لدور أمريكي كبير في مشكلة الشرق الأوسط بدأ بدور كيسنجر بالتوصل لاتفاق فصل القوات والتي اطلق عليها محادثات الكيلو (101) أو (وثيقة كيسنجر) وتعزز بموافقة الكونغرس الأمريكي في اذار من عام 1974 على مساعدات اقتصادية طارئة لمصر.

في ذات الوقت ازداد الابتعاد المصري عن الاتحاد السوفيتي لاسيما عندما أكال السادات وفي نيسان 1974 الاتهامات القاسية للاتحاد السوفيتي محملاً إياهم مسؤولية تدهور القوة العسكرية العربية.

المحاضرة السابعة

عنوان المحاضرة:

التأثير المباشر لأزمة الشرق الأوسط على العلاقات الدولية

ثالثاً: الأزمة اللبنانية Third: The Lebanese crisis

محتوى المحاضرة:

السؤال هنا ما هو التأثير المباشر لأزمة الشرق الأوسط على العلاقات الدولية؟

1- بالرغم من أن الأزمة قد أوقفت مؤقتاً حالة الانفراج في العلاقات الأمريكية - السوفيتية إلى الحد الذي وصلت في الأمور إلى حافة المواجهة العسكرية إلا أن الأزمة أفرزت مجدداً استحالة أو صعوبة تلك المواجهة المباشرة، وأكدت على ضرورة المواقف لحل الأزمات الدولية.

2- أكدت الأزمة ضعف الإرادة السوفيتية في مواجهة الولايات المتحدة وهذا الاستنتاج يأتي منسجماً مع موقف السوفيت الضعيف في أزمة الصواريخ الكوبية وفي المشكلة الفيتنامية.

فضلاً عن وضوح محدودية التأثير السوفيتي على تطورات الأزمة عسكرياً وسياسياً، إذ كانت المواقف السوفيتية عبارة عن ردود أفعال عمّا يجري على أرض المعركة وتبنى سياساتها في ضوء تطور تلك الاوضاع سلباً او ايجاباً، في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية قد حددت اهدافها وبدأت بتنفيذها بشكل مدروس وعملت على تسيير الأحداث على وفق الأهداف وليس العكس.

3- كشفت الحرب في الشرق الأوسط عدم التطابق في المواقف بين الولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي. إذ أشار وزير الدفاع الأمريكي إلى أنهم لم يكونوا متعاونين مع الولايات المتحدة خلال فترة الحرب (لقد فوجئنا بحلفائنا الذين أفصحوا عن انفصالهم عنّا) مما مثل استمرارية لتصدع الحلف والذي بدأ بانسحاب فرنسا منه عام 1964.

4- استخدام العرب النفط كسلاح في المعركة في مواجهة اسرائيل وحلفائها إذ اجتمع وزراء البترول العرب في 17/ 10/ 1973 وقرروا تخفيض انتاج النفط بنسبة (20%) مع قطع الإمدادات عن الدول التي تساند إسرائيل.

وقد تضررت من هذا القرار كل من الولايات المتحدة وهولندا والبرتغال وجنوب افريقيا إذ أوقفت عن هذه الدول جميع الإمدادات العربية من النفط، الأمر الذي كان له انعكاس عميق على الأوضاع الداخلية فيها، مما أفصح عن امتلاك العرب لقوة مؤثرة إذا ما تمكنوا من استخدامها بشكل مدروس.

5- كان للموقف العربي الموحد أثراً في اتخاذ دول العالم مواقف معارضة لإسرائيل، فعلى سبيل المثال رفضت عدد من الدول السوق الأوربية التعاون مع الولايات المتحدة لتزويد إسرائيل بالسلاح، وأعلنت الحكومة اليونانية عدم مشاركتها في أي دور في هذا الموضوع أما الدول الأوربية المشتركة فقد أصدرت بياناً رسمياً في 7/ 11/ 1973 تدعو إلى أن تضع اسرائيل حدة لاحتلالها للأراضي العربية وتطبيق القرار 242 / 1967.

6- أما الدول الافريقية فقد ازداد تعاطفها مع الدول العربية وقطعت (18) دولة علاقاتها مع إسرائيل بعد حرب 1973 لتحاشي العقوبات النفطية العربية. وانضمت هذه الدول لدول أفريقية أخرى سبق

وإن قطعت علاقاتها مع اسرائيل ليصبح عدد الدول التي قطعت علاقاتها (27) دولة افريقية بالرغم من الإغراءات الأمريكية والإسرائيلية لهذه الدول.

في 18 كانون الثاني 1974 تم التوقيع على اتفاق فصل القوات بين مصر واسرائيل والذي قضى بإقامة منطقة عازلة بين القوات المصرية والاسرائيلية وتحديد كمية ونوعية التسليح وعدد القوات و أماكن تمركزها، كما تم بموجب هذا الاتفاق نشر قوات دولية بين الجانبين. أما على الجانب السوري فقد تم توقيع الاتفاق بين اسرائيل وسوريا في 31 آيار من عام 1974 يقضي بإقامة منطقة عازلة وتحديد القوات والتسليح لكلا الطرفين كما تم الاتفاق على نشر قوات دولية بينهما ويتم التجديد لها كل ستة أشهر.

وفي 4 أيلول عام 1975 تم توقيع اتفاقية سيناء بين مصر واسرائيل والتي نصّت على التعهد من الطرفين على حل المشكلة الفلسطينية بالطرق السلمية والامتناع عن استخدام القوة والتهديد، وكان ذلك هو الأساس الذي تم بموجبه توقيع اتفاقية الصلح لعام 1977 والتي أطلق عليها اتفاقية كامب ديفد. لقد تعمق الابتعاد المصري عن الاتحاد السوفيتي بعد مطالبة موسكو سداد قيمة السلاح الذي زوّدت به مصر أثناء الحرب مضافاً اليه سعر الفائدة. في آذار من عام 1976 أعلن السادات عن إلغاء اتفاقية الصداقة والتعاون المبرمة مع السوفيت عام 1971 ثم أعقب ذلك إلغاء التسهيلات البحرية الممنوحة للسوفيت في الموانئ المصرية.

ثالثاً: الأزمة اللبنانية

إذا كانت الحرب الأهلية في لبنان والتي اشتعلت في شباط من عام 1975، لها أسبابها الداخلية، فإن العامل الخارجي لعب دوراً مهم وأساساً في تأجيج هذه الحرب واستمرارها، إذ لا يمكن فصل الأحداث في لبنان عن ما جرى في الشرق الأوسط عام 1973 ابتداءً من حرب تشرين أول مروراً بمحادثات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل ونتائجها الأولية.

وللوقوف على أسباب الأزمة اللبنانية يمكننا العودة إلى أواخر عام 1969 بعد مُني العرب بهزيمة تاريخية في الحرب مع اسرائيل وخسارتهم لأراضي عربية مهمة في المواجهة مع الدولة العبرية. إذ عمل المصريون على محاولة إعادة ترتيب وجود المقاومة الفلسطينية في الدول العربية المحيطة بإسرائيل ومنها لبنان. ففي تشرين الثاني من عام 1969 تم التوصل إلى (اتفاق القاهرة) والذي يقضي بحق المقاومة الفلسطينية بالتواجد على الأراضي اللبنانية وكما أُعطي لهم حق العمل والإقامة وتشكيل لجان محلية والأكثر من ذلك منح الفلسطينيون حق ممارسة الكفاح المسلح ضد اسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، فضلاً عن تعهد الحكومة اللبنانية بتسهيل العمل الفدائي، وازدادت أهمية هذا الأنفاق

بالنسبة للفصائل الفلسطينية بعد أحداث ايلول عام 1970 في الأردن، إذ خاضت تلك الفصائل معارك عنيفة مع الجيش الأردني انتهت بخروجهم من الأردن باتجاه دول عربية أخرى ومنها لبنان التي أضحت المحطة الرئيسية والمناسبة لتواجدهم ليس بهدف الإقامة فحسب وإنما ايضا من أجل استمرار عملياتهم العسكرية ضد إسرائيل مستفيدين من الأجواء السياسية المنفتحة في لبنان على عكس الأقطار العربية الأخرى التي تسودها الأنظمة الشمولية التي لا تسمح بالعمل الفدائي، إلا ضمن آليات وحدود معينة تفرضها مصالح تلك الأنظمة وتوجهاتها. وإذا عرفنا أن تلك الأنظمة قد بدأت بمشوار التسوية السلمية مع اسرائيل لعرفنا أهمية لبنان بالنسبة للمقاومة الفلسطينية.

ان هذين العاملين (ونقصد بهما حرية العمل في لبنان وانعدامه في الدول العربية الأخرى) جعل الفصائل الفلسطينية تركز نشاطها على لبنان، الذي ازداد بشكل كبير من خلال التوسع بالتسليح بمختلف أنواع الأسلحة بعيداً عن رقابة السلطات اللبنانية، فضلاً عن التدريبات والنشاط العسكري ضد إسرائيل انطلاقاً من الجنوب اللبناني. كان لابد أن يحصل تقاطع بين الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني مع نشاط الفصائل الفلسطينية ذلك التقاطع الذي أدى إلى حدوث تصادم بين الطرفين عام 1973 الأمر الذي تطلب إيجاد اتفاقية أخرى تنظم الوجود الفلسطيني وتحدد آليته وحدوده،.

وهذا ما حصل في اتفاقية (ملكارت) التي تضمنت الوجود الفلسطيني ونشاطه على الحدود مع اسرائيل. وبدلاً من أن تؤدي هذه الاتفاقيات إلى تنظيم العلاقة الفلسطينية اللبنانية أدت إلى مزيد من التوتر. لقد أدى اتساع النشاط الفلسطيني إلى انقسام اللبنانيين إلى تيارين الأول - وهو الأكبر الذي يدعم الفلسطينيين ويتعاطف معهم، أما التيار الأخر فقد عمل على مقاومة الوجود الفلسطيني ونشاطه بدعم وتحريض من اطراف خارجية من بينها اسرائيل التي كانت المستهدفة من العمل الفلسطيني.

كما أن تطورات الخطوات السلمية بين العرب واسرائيل تحت الرعاية الأمريكية أدت إلى حالة من الانقسام في العالم العربي بين مؤيد للحل السلمي ورافض له. وازداد هذا الانقسام وأصبح معلن بعد توقيع اتفاقية سيناء بين مصر واسرائيل عام 1975 والتي أفضت إلى تأمين الجبهة المصرية امام القوات الإسرائيلية، فضلاً عن تمكين الولايات المتحدة طبقاً لهذه الاتفاقية من الاشراف على المحطات الأرضية للإنذار المبكر والتي أهلتها وحليفتها اسرائيل من مراقبة اجواء المنطقة العربية برمتها.

لذلك فقد كان تأمين الجبهة المصرية فضلاً عن ضرب الفصائل الفلسطينية وطردها من الأردن من بين العوامل التي ساعدت الدولة العبرية على تركيز نشاطها وعملياتها العسكرية باتجاه لبنان الذي كان المنفذ الوحيد للعمل الفدائي الفلسطيني، وذلك من خلال غارات جوية وبرية على الأراضي اللبنانية، كما قامت اسرائيل بتنظيم عمليات اغتيال للقيادات الفلسطينية داخل بيروت خلال عامي 1973 و 1974. وكان من بين نتائج ذلك هو ازدياد تعاطف عدد من القوى الوطنية اللبنانية مع المقاومة الفلسطينية ذلك التعاطف الذي تحول إلى تحالف سياسي ليتطور إلى تشكيل مليشيات مسلحة لاسيما بعد أن أعلنت الحكومة اللبنانية انها عاجزة عن حماية القيادات الفلسطينية من عمليات الاغتيال الاسرائيلي واجابت على طلب تلك القيادات بالحماية (بأن عليهم أن يحموا أنفسهم).

ان تسليح الفصائل الفلسطينية وعددها يتجاوز (30) فصيلاً فضلاً عن تسليح عدد من الأحزاب والقوى اللبنانية لا سيما الإسلامية منها دعماً للفلسطينيين أدى إلى رد فعل مضاد من قبل طرفين الأول القوى اللبنانية الرافضة للوجود الفلسطيني بالشكل الذي عليه في لبنان لاسيما ما يتعلق بتسليحه وحرية العمل العسكري ضد اسرائيل عبر الحدود اللبنانية على اعتبار ان ذلك يحمل لبنان مسؤولية واعباء المشكلة الفلسطينية بعد أن تخلى عنها اغلب الأقطار العربية لاسيما دول المواجهة مع اسرائيل، وتحت مبرر الدفاع عن النفس وعن لبنان ووحدته واستقلاله قامت هذه القوى بتشكيل مليشيات مسلحة مما هيئ الأجواء لاشتعال الحرب الأهلية. الطرف الثاني الأقطار العربية الراغبة بالسلام مع اسرائيل على الطريقة الأمريكية والتي عملت على دعم القوى اللبنانية الرافضة للعمل الفلسطيني في لبنان بالمال والسلاح والرجال، وعلى رأس هذه الاقطار سوريا ومصر والسعودية وذلك بالضد من الدول العربية الرافضة لحلول السلمية مثل العراق وليبيا والجزائر.

وهكذا تحولت الساحة اللبنانية إلى مسرح للتنافس العربي اذ تشير التقارير الصحفية في تلك المرحلة إلى أنه في عام 1975 كانت ترسل إلى لبنان اموال عربية طائلة تزيد على (300) مليون ليرة لبنانية تدفع إلى مقاتلين في المليشيات بما يعادل (600) ليرة شهرياً لكل مقاتل، هذا فضلا عن الاسلحة والرجال التي كانت ترسل إلى لبنان بشكل مستمر، وذلك كون الحدود اللبنانية كانت تشهد تسوية ملحوظة بدخول الأشخاص والبضائع المختلفة دون رقابة. اذ ساهم ضعف الحكومة اللبنانية في ايصال الأمور إلى حالة التصادم الطائفي والسياسي عندما فقدت بشكل تدريجي سيطرتها على ادارة مفاصل الدولة ومنشآتها التي تعرضت للسرقة والتهب. كما أن الحكومة اللبنانية منحت الترخيص العشوائي للأحزاب على اختلاف أنواعها واهدافها لبنانية كانت ام اجنبية وكان لهذه الأحزاب عدد كبير من الصحف الممولة من الخارج، فضلا عن المليشيات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى انقسام الجيش إلى ولاءات طائفية وعنصرية.

ومن العوامل الأخرى التي أثرت على الأوضاع في لبنان هو الدعم الكبير الذي قام به السوفيت للفصائل الفلسطينية واعتبار هذا الدعم الفرصة التي قد تكون الوحيدة لمواجهة السياسة الأمريكية في المنطقة والتي حققت تقدما ملحوظاً على السياسية السوفيتية التي بدا أنها عزلت في المنطقة لا سيما بعد الاتفاقيات العربية الاسرائيلية التي تمت برعاية أمريكية.

لقد كان لتهميش السوفيت في عملية السلام التي بدأت تسير بخطوات متسارعة دوراً في محاولة الاتحاد السوفيتي افشال المخططات الأمريكية أو على الأقل إحراجها. هذا فضلاً عن التزام السوفيت أمام (دول الرفض) العربية باستمرار دعمها ودعم المقاومة الفلسطينية، لذلك فقد أصدر الاتحاد السوفيتي بيان حلّ فيه السياسة الأمريكية - الاسرائيلية مسؤولية الأوضاع في لبنان.

ولقد بدأت الشرارة الأولى للحرب الأهلية في لبنان في 26 شباط 1975 عندما وقعت اصطدامات في مدينة صيدا بين قوات الجيش اللبناني وعدد من صيادي الأسماك المدعومين من قبل أحد النواب اللبنانيين بهدف الغاء امتياز الصيد البحري الممنوح لشركة يديرها السياسي اللبناني كميل شمعون، أدت هذه الاصطدامات إلى انتشار الفوضى في مدينة صيدا وانسحاب القوات الحكومية منها تجددت

المصادمات في نيسان من نفس العام، ولكن هذه المرة بين مليشيات مسيحية وفلسطينية أدت إلى مقتل (30) فلسطيني.

توالت المواجهات والمصادمات الطاحنة بين اللبنانيين الأمر الذي أدى إلى انتهاء دور الحكومة وتفكك الجيش. شهد عام 1976 معارك عنيفة بين الأحياء البيروتية واماكن اخرى من لبنان لاسيما عندما أعلن العميد عزيز الأحدب نفسه حاكماً عسكرياً للبنان في 11 آذار 1976 بوحي من قوى خارجية اذ أدى ذلك إلى اشتعال اعمال العنف في مختلف انحاء لبنان، ففي 18 كانون ثاني 1976 تم تدمير احياء الكرنتينا والمسلخ في الضاحية الشمالية من بيروت من قبل القوى المسيحية، كما رد الفلسطينيون وحلفاؤهم باجتياح مناطق الجية والسعديات والدامور في 19 كانون الثاني.

لقد بدأ الدور الخارجي واضحاً في الأزمة اللبنانية لا سيما الدور السوري اذ ازداد الخلاف بين القيادة السورية والمنظمات الفلسطينية خاصة بعد فشل اجتماع دمشق في 22 آذار والذي ضم ياسر عرفات و كمال جنبلاط اضافة إلى الرئيس السوري حافظ الأسد، وعلى اثر الاجتماع المذكور أعلن السوريون بأن عليهم التدخل بشكل مباشر في لبنان بهدف ايقاف الحرب الأهلية بين القوى اللبنانية واكد الأسد في نيسان (أن سوريا مستعدة للتحرك باتجاه لبنان لتدافع عن جميع المظلومين)، وفي حزيران من نفس العام تحركت القوات السورية باتجاه لبنان. اللافت في الأمر هو عدم الاعتراض الأمريكي على التدخل السوري، إذ أعلن وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر أن التدخل العسكري السوري يقترب من الحدود التي يمكن للولايات المتحدة التسامح بها ، وأعلن المبعوث الأمريكي للمنطقة (دين براون) أن التدخل السوري في لبنان ضروري وقادر على المساهمة في اعادة الأمن الى البلد. أما الأقطار العربية فكان انقسامها واضحا اذ عقد اجتماع قمة مصغر في 16/ 10/ 1976 بين الأطراف المتوافقة في موضوع لبنان والمتفقة على تحجيم النشاط الفلسطيني فيه تمهيداً لاستمرار العملية السلمية التي بدأها الأمريكيون في المنطقة، وهذه الأطراف في مصر والسعودية وسوريا والكويت فضلا عن دعوة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وصدر عن الاجتماع قررا بوقف اطلاق النار في لبنان وانتشار قوات الردع العربية التي تتكون من قوات سعودية بواقع (1200) جندي وسودانية (1000) جندي ودولة الامارات (800) جندي، أما القوات السورية فكان لها حصة الأسد اذ زادت عن (25) الف جندي مدعومين بمئات الدبابات. لم تحض هذه القوات بقبول جميع الأقطار العربية إذ اعتبرتها عدد من هذه الدول قوات احتلال سورية بمباركة امريكية واسرائيلية بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية وتمهيد الطريق للحل السلمي وفق الطريقة الامريكية ومن هذه الدول العراق وليبيا والجزائر.

لقد شهد عام 1976 اتساع نطاق المعارك بين الأطراف المتصارعة وتخلل هذه المعارك مذابح رهيبة للمدنيين من اطفال ونساء وشيوخ كما حصل في مخيم (تل الزعتر) الذي سقطوا فيه مئات الفلسطينيين بشكل لا انساني.

أما الدور الاسرائيلي في الحرب الأهلية اللبنانية كان كبيراً ومؤثراً اذ رأت الدولة العبرية أن وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان خطراً يهدد أمنها وعملت على تقويض هذا الوجود بكل الأساليب المتاحة ومنها دعم قوى داخلية لبنانية مناوئة للوجود الفلسطيني او عن طريق التدخل المباشر لاغتيال القيادات الفلسطينية والقوى المتحالفة معها.

وعند دخول القوات السورية الأراضي اللبنانية اعتبرته اسرائيل انه لصالحها بالرغم من أنها لم تجري أي اتفاقات و مفاوضات لتثبيت وقف اطلاق النار مع سوريا بعد حرب 1973. ويأتي هذا الموقف انطلاقاً من:

أ- ان هذه القوات جاءت للتصدي للمنظمات الفلسطينية والقوى المؤيدة لها وهذا الموضوع يلتقي مع اهداف إسرائيل.

ب- رأت الدولة العبرية أن التدخل السوري هر ضمن الحدود المسموح بها كما أشار رئيس وزراء اسرائيل اسحاق رابين.

ج- عدم محاولة القوات السورية استفزاز إسرائيل اذا امتنعت تلك القوات من عبور نهر الليطاني ويعني ذلك وجود مسافة عازلة بين القوات السورية والحدود الاسرائيلية في جنوب لبنان الأمر الذي أدى إلى جعل هذه المنطقة مساحة مفتوحة للنشاط الاسرائيلي وللقوى المؤيدة لها والتي تكفلت هي بتصفية الوجود الفلسطيني في هذه المساحة ليتحقق ما اطلق عليه (الحزام الأمني)، وهو الشريط الحدودي بين لبنان واسرائيل التي سيطرت قوى لبنانية متحالفة مع اسرائيل لمنع أي عمل مسلح ضد الأخيرة.

لقد أفصحت الدولة العبرية عن اهتمامها بأحداث لبنان وحرصت على أن تكون هذه الاحداث في صالحها في 12 أيار من عام 1976 صرح رابين لصحيفة ايديعوت احتوت " أن سورية منهمكة الان في منازلة ضد منافسيها في لبنان وانه قتل في لبنان في الاسبوع الماضي من الارهابيين والمتمردين اكثر مما قتل الجيش الاسرائيلي في السنتين الماضيتين".

أما دايان وزير الدفاع الاسرائيلي فقد أكد لمجلة التايم "أذا كان كيسنجر قد اشعل النار في الساحة اللبنانية فان اسرائيل هي التي أبقتها متقدة وهي التي منعت اخمادها".

وحتى بعد أن قرر مجلس الأمن الدولي في أذار 1978 نشر قوات دولية في الجنوب اللبناني استمرت اسرائيل بلعب الدور المهم في ابقاء تواجدها المباشر وغير المباشر في المنطقة بل تطور هذا التواجد لتعلن المليشيات المسيحية المتحالفة مع اسرائيل قيام دولة (لبنان الحر) في نيسان عام 1979 في الشريط الحدودي الذي تبلغ مساحته (500كلم^2) ومنع التواجد الدولي في هذه المنطقة، وعندما لم تنفع هذه الإجراءات في منع المقاومة الفلسطينية قامت القوات الاسرائيلية باجتياح لبنان عام 1982 وعملت على ارتكاب مذابح بشعة خاصة في مخيم صبرا وشاتيلا.

المحاضرة الثامنة

عنوان المحاضرة:

السياسة والمصالح والايديولوجيا في افريقيا Politics and interests and ideology in Africa

التدخل الدولي في الكونغو International intervention in the Congo

الصراع الدولي في إفريقيا خلال عقد السبعينات

International conflict in Africa during the seventies

1- انغولا 1-
Angola

محتوى المحاضرة:

السياسة والمصالح والايديولوجيا في افريقيا

ما أن حل العقد السادس من القرن العشرين حتى اصبحت القارة الأفريقية مسرحاً جديداً للتنافس الدولي في اطار الحرب الباردة، اذ اتسمت المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بتصاعد حركات التحرر للتخلص من السيطرة الاستعمارية الأوربية، وكان لأفريقيا نصيب كبير من هذه الحركات بعد أن عانت لقرون طويلة من الاستغلال والقهر تحت نظرية (مسؤولية الرجل الابيض) والتي بررت تلك السيطرة.

ساعدت عوامل عدة حركات التحرر في افريقيا كان من بينها نيل عدد من الدول في شمال افريقيا لاستقلالها (مثل المغرب وتونس وليبيا) مما اعطى زخماً للمطالبة باستقلال باقي الشعوب الأفريقية، فضلاً عن ظهور عدد من القيادات الوطنية الأفريقية قادت عملية النضال ضد السيطرة الاستعمارية. إلا أن أحد العوامل المهمة في الدعم الذي قدمه الاتحاد السوفيتي لهذه الحركات تحت مبررات وذرائع ايديولوجية في مظهرها المعلن إلا أن المبررات الحقيقية لم تكن غائبة عن هذا الدعم في استخدام هذه الحركات في عملية الصراع السياسي مع الغرب ولبناء تواجد سوفيتي في هذه المنطقة التي لا تزال بعيدة نسبياً عن دائرة الصراع في الحرب الباردة.

ومن بين الوسائل التي استخدمها الاتحاد السوفيتي لمد الجسور مع حركات التحرر في المنطقة كان الاعلام، اذ عمل على انشاء بث اذاعي موجه إلى الشعوب الأفريقية وبلغاتها المحلية بهدف اشاعة روح الحماس الوطني لدى تلك الشعوب وحثها على مقاومة الاستعمار الغربي وكان الاتحاد السوفيتي قد أنشأ عام 1959(جمعية الصداقة مع شعوب افريقيا) ارسلت وفوداً لزيارة الدول الافريقية واستقبلت عددا من الزعماء الوطنيين في افريقيا كل ذلك جعل القضايا الأفريقية تقفز إلى واجهة الأحداث الدولية

وتدخل في اطار المشاكل التي تناقشها الأمم المتحدة وتناولتها الأطراف الدولية الفاعلة، وعلى سبيل المثال عندما نالت (غينيا) استقلالها عام 1959 من فرنسا قررت الاخيرة حرمانها من المساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية، لذا فقد سارعت قيادة تلك الدولة إلى موسكو لطلب المساعدة التي كانت تعد بها دائمة للدول التي تكافح الاستعمار، وعقدت غينيا مع الاتحاد السوفيتي اتفاقاً في اذار من عام 1960 تضمن تعهد الاتحاد السوفيتي بإقامة العديد من المنشآت الصناعية والعلمية ومنح غينيا فيها قرضاً بقيمة (12) مليون جنيه استرليني.

ويورد الكاتب الفرنسي هنري ميفرود كميات الأسلحة التي أرسلها الاتحاد السوفيت إلى غينيا بعد استقلالها مباشرة ويشير إلى أنه (ما أن استقلت غينيا حتى وجدت نفسها في حاجة ماسة للأسلحة والمعدات والمال، فطلبت من واشنطن المساعدة إلا أن الأخيرة تمهلت فإذا بالباخرة البولندية (ايجو) تصل إلى غينيا وتفرغ في موانئها ثمانية آلاف بندقية فضلاً عن المدافع والمصفحات المدرعة).

لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن النشاط السوفيتي في غينيا ما هو إلا نقطة ارتكاز لمد الجسور إلى باقي مناطق أفريقيا لجعلها تحت النفوذ الشيوعي. وفي ذلك يشير ايزنهاور في آخر سنة من حكمه "في عالم اليوم حيث يتحدث أعداء الحرية عن (حروب التحرر الوطني) فإن الفوارق القديمة بين الحرب المحلية (الأهلية) والحرب الدولية قد فقدت معظم معانيها وأن لحظة اتخاذ القرار يجب أن تصبح لحظة العمل". لذا فقد دعا ايزنهاور عام 1960 الرئيس الغيني احمد سكوتوري لزيارة واشنطن. وخلال اللقاء معه عرض الرئيس الأمريكي تقديم المساعدات والقروض إلى غينيا، إلا أن هذا العرض جاء متأخراً إذ باشر الخبراء من الدول الشيوعية عملهم في غينيا وأصبح من الصعوبة الاستغناء عن خدمات أكثر من (200) خبير من جيكوسلفاكيا وبلغاريا والمجر والمانيا الشرقية.

كما أن الصين دخلت على الخط عندما منحت غينيا قرضاً في عام 1965 بلغت قيمته (25) مليون دولار. واستمرت المساعدات من الأقطار الشيوعية بالرغم من المحاولات الأمريكية لوقف هذا التعاون، فقد جددت غينيا تعاونها مع الاتحاد السوفيتي وفيه تعهد الأخير بتزويد غينيا بالآلات والنفط والمواد الأساسية الأخرى مقابل تزويد الاتحاد السوفيتي لبعض المحاصيل الزراعية التي تشتهر بها غينيا.

لقد أثارت هذه السياسة مخاوف الولايات المتحدة إلا أن هذه المخاوف سرعان ما خفت عندما مال الزعيم الغيني سكوتوري الى سياسة عدم الانحياز والتي تبناها عدد من دول العالم ومنها الدولة العربية الأفريقية، إلا أن ذلك لم يمنع تحول التنافس الدولي على افريقيا إلى مناطق أخرى مثل الكونغو.

التدخل الدولي في الكونغو:

في حزيران عام 1960 أعلن استقلال الكونغو بعد استعمارها من قبل بلجيكا منذ عام 1876 وعلى الرغم من أن هذا اليوم كان من المفروض أن يكون بداية لتوحيد البلاد واستقرارها، إلا أنه تحول إلى بداية من الصراع الداخلي بسبب عوامل داخلية وتدخلات خارجية.

ووفقاً لاتفاقية الاستقلال فقد بقي المئات من الضباط والجنود والخبراء الجيكيين في الكونغو، وبالنظر لشعور الأفارقة بالكراهية ضد هؤلاء الذين استعمروهم لسنوات طويلة فقد تمردت القوات الكنغولية في بداية تموز من نفس العام عندما رفضوا الانصياع لأوامر الضباط البلجيكيين وطالبوا بمغادرتهم أرض البلاد. ونتيجة لذلك حصلت مصادمات مع هؤلاء الضباط، ولم ينتهي هذا التمرد إلا بعد تدخل الزعيم الكنغولي الأكثر شعبية (باترس لومبا).

وفي الوقت ذاته أعلنت إحدى المقاطعات التي تتكون منها الكونغو، وهي مقاطعة (كاتا نغا) ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة، استقلالها عن الحكومة المركزية. ولم يكونوا البلجيكيون بعيدين عن هذا الإجراء كون سياستهم تقوم على العمل لاستمرار مصالحهم الاقتصادية الواسعة في الكونغو ويكون ذلك بتشجيع حالة الانقسام والفوضى ليكون هناك مبرر للتدخل مقبول دولياً، لاسيما أن مصالحهم الاقتصادية وشركاتهم الكبرى العاملة هناك كان يخشى أن تتعرض لسيطرة الحكومة الكنغولية بأسلوب التأميم أو بأي أسلوب آخر.

وبالفعل أعلنت بلجيكا أن عليها أن تتدخل لإعادة الأمن والوحدة والاستقرار إلى أراضي الكونغو، وفي مقاطعة كاتانغا بالتحديد والتي تُمثل مركز مهم للاستثمارات البلجيكية. جاء تدخل القوات البلجيكية في مشاكل الكونغو وسط مخاوف حكومة لومبا من عودة الاستعمار البلجيكي على البلاد، لذا فقد طالبت تلك الحكومة من الأمم المتحدة التدخل لفرض الأمن والقانون بدلاً عن القوات البلجيكية كما اتصل لومبا بالاتحاد السوفيتي طالباً منهم العون للوقوف بوجه التدخل البلجيكي.

في تموز عام 1960 قرر مجلس الأمن إرسال قوة تابعة له للمساعدة في إعادة الاستقرار إلى الكونغو، كما طلب مجلس الأمن من القوات البلجيكية الانسحاب من الأراضي الكنغولية. لم يكن دور القوات الدولية مؤثراً في إعادة الاستقرار للكونغو بالرغم من الدعم الأمريكي الكبير لها، وجاء الدعم الأمريكي ليقطع الطريق أمام الاتحاد السوفيتي لاستغلال هذه المشكلة والتدخل في المنطقة لاسيما أن لومبا قد استنجد بالسوفيت للتدخل من أجل وضع حد لحالة عدم الاستقرار في الكونغو، إلا أن الاتحاد السوفيتي اكتفى في هذه المرحلة بدعم قوات الأمم المتحدة.

وبسبب فشل قوات الأمم المتحدة في مهمتها بإنهاء حالة التمرد والانفصال، فقد وقف الزعيم لومبا موقفاً معارضاً ليس فقط لتلك القوات التي إرتاب بمهماتها وإنما عارض التدخل الأمريكي في بلاده والذي وصفه محاولة لملء الفراغ الذي قد يتركه انسحاب بلجيكا من الكونغو.

لقد حاول لومبا الاستعانة بالدول الأفريقية للوقوف بوجه التدخلات الأجنبية وتحيز قوات الأمم المتحدة إلى جانب رئيس الدولة (زافويو) ضد حكومة لومبا فضلاً عن عدم جدية هذه القوات في إنهاء الانفصال الذي كان يستند أساساً على جيش من المرتزقة البيض ومدعوم من قبل الدول المستفيدة

من هذه الأوضاع, إلا أن الدول الأفريقية لم يكن موقفها جاداً في مساعدة لومبا ضد خصومه في الداخل والخارج وذلك أما لكونها كانت ضعيفة أو تابعة للقوى الكبرى، أو لأنها لا تريد أن يكون لها مواقف عدائية ضد الولايات المتحدة الأمر الذي شجَّع رئيس الدولة على عزل لومبا من منصبه، إلا أن الأخير رفض هذا الأجر ليزداد الانقسام الداخلي ويتعمق بوجود سلطتين في الكونغو: الأولى يمثلها لومبا مؤيداً من قِبَل البرلمان، والثانية سلطة رئيس الدولة مدعوماً بقواته العسكرية، وبقوات الأمم المتحدة المدعومة أمريكياً لذلك قامت القوات التابعة للأمم المتحدة بالسيطرة على الإذاعة والمطارات ومداخل وخارج العاصمة الأمر الذي ساعد على عزل لومبا عن مؤيديه، ومن ثم القاء القبض عليه في 17/ 1/ 1961 وأُعدِم من قِبَل قائد الانفصال في كاتانغا (تشو ميني)، وقد زاد هذا الأمر في تصاعد التوتر في الكونغو.

بعد إزاحة لومبا الذي اعتبر معادياً للغرب وموروثه الاستعماري في الكونغو دعمت الولايات المتحدة توحيد الكونغو وأجبرت (تشومي) على إنهاء عصيانه وانفصاله عن الحكومة المركزية وذلك في 16 كانون الثاني 1963 ، وشعرت الولايات المتحدة بالنجاح والانتصار في هذه العملية من خلال تثبيت سياستها ومصالحها، لاسيما أنها قدمت دعماً كبيراً للقوات الموالية لها مالياً (أكثر من 6 مليون دولار) وعسكرياً من خلال إرسال (100) خبير أمريكي لتدريب تلك القوات. إلا أن ذلك لم يكن نهاية المطاف ففي نهاية عام 1963 اشتعلت الثورة من جديد في الكونغو من قبل انصار لومبا الذين قرروا التصدي للرئيس الكنغولي. واستطاع الثوار تحقيق عدة نجاحات مهمة تمكنوا خلالها من السيطرة على أجزاء واسعة من الكونغو، وكذلك معدات وعربات تابعة للأمم المتحدة.

أن نجاح الثوار أثار مخاوف الولايات المتحدة من جديد من أنه قد يكونوا مدعومين من قوى شيوعية، لذلك عملت على إبقاء القوات الدولية وتعاونت معها في شباط عام 1964 بقصف مواقع الثوار. وفي حزيران عام 1964 كانت قوة الثوار قد بدأت تضعف وبدأ الرئيس الكنغولي بدعم أمريكي بلجيكي من العمل على فرض سيطرته على الكونغو مستخدماً مختلف الأساليب منها التهدئة ومنها الاستعانة بالمرتزقة البيض وكذلك الاستعانة بقائد الانفصال (تشومي) الذي تسلم منصب رئاسة الوزراء خلفاً لـ (لومبا).

وأمام هذه التحديات قام الثوار بالإعلان بأنهم يقبضون على (130) أجنبي كرهائن، كما اعتقلوا عدداً من البلجيكيين والأمريكيين في تشرين الثاني 1964 واعتبروهم أسرى حرب على اعتبار أن الولايات المتحدة تخوض حرباً ضدهم. وقد تعززت الشكوك الأمريكية في الدعم الشيوعي للثوار وطلبهم علناً من الاتحاد السوفيتي تقديم العون لهم. لذا قررت الولايات المتحدة التدخل بشكل مباشر لإنهاء أزمة الرهائن بإنزال أكثر من (500) مضلي في منطقة احتجاز الرهائن وقد سيطرت القوات المُنَزلة من الجو وجلهم من البلجيكيين على النقاط الاستراتيجية بالتعاون مع مرزقة تشومي. لقد أدرك الرئيس كازفوبو أن عليه يغير سياسته تجاه شعبه ليكون مقبولاً لديهم وبهدف إشاعة الاستقرار وإيقاف العنف. لذا فقد عزل تشومي وتخلص من المرتزقة البيض, إلا أن تشرين الثاني من عام 1965 شهد نهاية

حكم الرئيس المذكور وذلك بانقلاب عسكري قاده موبوتو سيسيكو وهو أحد القادة العسكريين الذين كانوا داعمين للرئيس وسياسته.

الصراع الدولي في إفريقيا خلال عقد السبعينات

يتفق معظم الباحثين في تاريخ العلاقات الدولية أن عقد السبعينات شهد حالة من التراجع والتراخي في الدور العالي للولايات المتحدة الأمريكية أمام النشاط الدبلوماسي والعسكري السوفيتي ويُعزى ذلك إلى مجموعة من الاخفاقات الأمريكية الداخلية والخارجية جعلت الرأي العام الأمريكي يضغط باتجاه تحديد حركة الإدارة الأمريكية وجعلها محكومة بتفويض السلطة التشريعية التي حدَّت من انغماس الولايات المتحدة في المشاكل الدولية خاصةً منها التي لا تمثل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية، الأمر الذي فسح المجال واسعاً أمام الاتحاد السوفيتي للتحرك بحرية أكبر في عدد من مناطق التوتر ومنها أفريقيا، مما اعتبره السوفيت انتصاراً لهم وبداية لدور عالمي واسع للكتلة الشيوعية. إلا أنها في الواقع لم تكن إلا مرحلة محدودة في تأثيرها وفي طول مدّتها، لأننا سوف نشهد بعد انتهاء هذا العقد أن السوفيت كانوا قد دخلوا في نفق ستكون نهايته انهيار الكتلة الشيوعية برمتها.

1- انغولا

تأتي الحرب الأهلية في انغولا كتعبير عملي عن تلك المرحلة، إذ دخلت القوى الوطنية الأنغولية، التي ناضلت كثيراً من أجل التحرير ونيل الاستقلال من الاستعمار البرتغالي، في نزاع مرير نتيجة للاختلافات حول تفاصيل الاستقلال من بينها القيادة الموحدة ومهمة الدعم الدولي فضلاً عن الأيديولوجية المتبناة.

كان للتدخل الإقليمي والدولي أثره الواضح في تعميق هوّة الخلاف بين الأطراف الانغولية. إذ أن هذه الأطراف وخلال فترة النضال ضد الاستعمار البرتغالي كانت قد استندت إلى جهة دولية أو إقليمية من أجل مدها بالمال والسلاح كلّ لأهدافه.

وعندما أقرت البرتغال بحقوق أنغولا بالاستقلال (وذلك بعد الانقلاب الذي حمل في لشبونة في نيسان من عام 1974) كانت هناك ثلاثة أطراف رئيسة تتقاسم السيطرة على الأقاليم الانغولية. أهمها الحركة الشعبية لتحرير انغولا بزعامة اغستينو بينتيو والذي يتبنى الفكر الماركسي والمدعوم من الاتحاد السوفيتي، أما الطرف المهم الثاني هو الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا بزعامة روبيرتو وله ميول غربية ومدعوم من قبل زائير وجنوب أفريقيا ومن الولايات المتحدة الأمريكية. أما الطرف الثالث هو الاتحاد الوطني والذي تحالف مع الجبهة الوطنية.

في تشرين اول من عام 1974 وقّعت البرتغال مع الفصائل الثلاث اتفاقيات لوقف إطلاق النار والاعتراف رسمياً بحق أنغولا بالاستقلال الذي تعهدت بإعلانه بعد عام من تاريخ توقيع هذه الاتفاقيات. وقد رَعَت البرتغال مؤتمراً للفصائل الانغولية قرب العاصمة البرتغالية بهدف إيجاد آلية لتشكيل حكومة انتقالية تهيء لاستلام السلطة بعد انسحاب القوات البرتغالية، وتم خلال هذا المؤتمر

توقيع اتفاقية (الفور) في كانون ثاني عام 1974 بين الأطراف الانغولية لتنظيم تقسيم السلطات بين تلك الفصائل إلا أنه سرعان ما إنهار الاتفاق المذكور ليبدأ نزاعاً مريراً بين الحركة الشعبية والجبهة الوطنية، وأن هذا النزاع لم يكن بعيد عن المصالح الدولية في انغولا.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها البرتغال ومنظمة الوحدة الأفريقية لوقف أعمال العنف إلا أن جميع اتفاقيات الهدنة أو وقف إطلاق النار ذهبت أدراج الرياح أمام تصلب الأطراف وتمسكها بأهدافها التي في جَلِّها أهداف اقليمية أو دولية، وهذا ما سوف تكشف عنه التدخلات الدولية لهذا الطرف أو ذاك.

ففي آب من عام 1975 أخذ التدخل الدولي شكله الفعّال والعلمي عندما بدأ الاتحاد السوفيتي بتقديم الدعم العسكري والمادي من خلال إرسال شحنات الأسلحة إلى (الحركة الشعبية) مما مكَّن الحركة من الحصول على مكاسب مهمه في الحرب للسيطرة على عدد كبير من الأقاليم الانغولية.

لقد جاء التدخل السوفيتي المباشر ليُحفز الأطراف الأخرى للتدخل في تلك الحرب بشكل مباشر أو غير مباشر. إذ سارعت جنوب أفريقيا (الموالية للغرب) لإرسال آلاف الجنود للقتال إلى جانب الجبهة الوطنية وذلك بهدف منع نجاح السوفيت في انشاء نظام موالي لهم في انغولا، لأن ذلك يعد تهديداً مباشراً لتلك الدولة العنصرية. أما الولايات المتحدة فكان تحركها كما عُدَّ ضرورياً لحماية مصالحها في المنطقة لاسيما انها ترتبط بعلاقات اقتصادية وسياسية مع جنوب افريقيا، لذا فقد سارع الرئيس الامريكي جيرالد فورد بالإيعاز لوكالات الاستخبارات الأمريكية بتقديم الدعم المالي والتسليحي إلى الجبهة الوطنية، وتشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة قدمت خلال عام 1975 ما قيمته 32 مليون دولار إلى تلك الجبهة على شكل أسلحة أو مساعدات إلا أن هذا الدعم الأمريكي المادي ترافق مع الهزيمة الأمريكية الكبيرة في فيتنام الأمر الذي أثَّر سلباً على ذلك الدعم، فقد أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً في 19 كانون أول 1975 بقطع كافة المساعدات عن الحركات الانغولية.

وقد برر القادة الأمريكيون هذا الموقف بأن المصالح الامريكية الاستراتيجية لا تشكل قضية مهمة في انغولا تدعو إلى التدخل، إلا أن هذا الطرح لا يغطي اطلاقاً عجر أمريكي واضح المعالم في مواجهة الاندفاع السوفيتي لاستثمار حالة الانكسار الأمريكي الداخلي والخارجي وتعميق النفوذ السوفيتي في مختلف بقاع العالم ومنها افريقيا.

وفي هذا الإطار أشار هنري كسينجر وفي خطاب له في شباط 1976 إلى أنه عندما تقوم دولة عظمى بتحويل ميزان القوى لمصلحتها في نزاع محلي عن طريق التدخل العسكري ولا تواجه مقاومة فإن ذلك يمثل سابقة ذات أبعاد خطيرة. لقد أدى التدخل الجنوب أفريقي والأمريكي إلى استمرار المعارك بين الأطراف الانغولية المتحاربة الأمر الذي جعل حسم الموقف لصالح طرف دون آخر أمراً متعذراً حتى جاء موعد إعلان الاستقلال الذي تعهدت به البرتغال.

في 11 تشرين الثاني 1975 أعلن زعيم الحركة الشعبية بتيتو عن قيام جمهورية انغولا الديمقراطية، وسارعت دول الكتلة الشيوعية بالاعتراف بهذه الدولة، وفي ذات الوقت أعلنت (الجبهة الوطنية) عن

استقلال انغولا بزعامتها إلا أنها لم تلقِ الاعتراف الدولي الواسع على الرغم من تأييد عدد من دول العالم للجبهة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وزامبيا وجنوب افريقيا. أعتبر ذلك تصعيداً للموقف في الحرب الأهلية الانغولية وبدا أن الأطراف الدولية تدفع بكل قوتها للفوز بنتيجة هذه الحرب لذلك فقد دفع الاتحاد السوفيتي بعنصر جديد في المواجهة عندما أوعز إلى حلفائه في كوبا بإرسال قوات عسكرية إلى انغولا للاشتراك في القتال إلى جانب الحركة الشعبية ولمواجهة التدخل الغربي المباشر عن طريق قوات جنوب افريقيا.

وقد وصل أعداد القوات الكوبية إلى (15) ألف جندي في نيسان عام 1976، لقد أفرز التدخل الكوبي عدة معطيات أهمها الرغبة السوفيتية القوية للفوز بهذه المواجهة وإنها تمثل حجر الزاوية في اختبار الإرادات بينها وبين الولايات المتحدة، كما أن التدخل الكوبي العسكري المباشر قد أخلَّ بموازين القوى داخل انغولا. إذ تمكنت قوات الحركة الشعبية من استثمار ذلك لتحقيق الانتصارات المتوالية وطرد القوى المناوئة لها إلى خارج الحدود، إذ انهارت قوات الجبهة الوطنية بعد وقف الدعم الأمريكي وانسحاب قوات جنوب افريقيا وبدأت بالانسحاب إلى دول الجوار لتشن من هناك حرب عصابات.

استطاع الاتحاد السوفيتي أن يصور الحرب في انغولا (من خلال قنواته الإعلامية والدبلوماسية) إنما هي حرب بين القوة الحكومية الشرعية ومتمردين مدعومين من قوى أجنبية. لقد أعطى الاتحاد السوفيتي شعوراً لدى الشعوب الافريقية بأن الاتحاد السوفيتي أصبح متفوقاً من الناحية العسكرية يرافق ذلك عجز امريكي عن مجاراة هذا التفوق مما هدف إلى اقناع الدول الأفريقية بأن الاعتماد على الاتحاد السوفيتي سيحقق لها منافع ومكاسب سياسية واقتصادية، وإن القادة السوفيت لا يزالون عند شعاراتهم التي رفعوها منذ عقود في دعم حركات التحرر الوطني وإن الاتحاد السوفيتي هو الحليف الحقيقي لدول العالم الثالث.

كما أن لتدخل جنوب افريقيا في الصراع داخل انغولا وهو النظام العنصري المرفوض افريقياً ودولياً أثر بشكل كبير في انحياز عدد من الدول الأفريقية للتدخل السوفيتي بل إن عدد من قادة افريقيا قد دعوا إلى ذلك التدخل بهدف منع قيام نظام موالي النظام جنوب أفريقيا العنصري، مثل الدعوات التي أطلقها الرئيس التنزاني جلبوس نيرري والرئيس الكنغولي نغوابي وغيرهم.

لقد أشرت الحرب في أنغولا أن دول العالم الثالث لا زالت ساحة خصبة للصراع الدولي، وإن هذه الدول لم تستطع أن تعتمد على نفسها في الحفاظ على استقلالها حتى وان كانت هناك منظمة إقليمية

تضمهم، إذ أشرت هذه الأزمة ضعف منظمة الوحدة الأفريقية وخضوعها للتأثيرات الخارجية وإن شعر السوفيت بنشوة النصر في أنغولا فإن هذا النصر لن يشكل في المرحلة القادمة ومع استمرار السوفيت في سياسة التدخل المباشر في النزاعات المحلية إلا عامل إضعاف وتدهور للقدرات وللمكانة السوفيتية.

المحاضرة التاسعة

عنوان المحاضرة:

2- النفوذ السوفيتي في القرن الأفريقي 2- Soviet influence in the Horn of Africa

الحرب الأمريكية في فيتنام The American War in Vietnam

محتوى المحاضرة:

2- النفوذ السوفيتي في القرن الأفريقي

اعتبر القرن الأفريقي خلال الحرب الباردة ذا أهمية استراتيجية لطرفي الحرب الذين حاولا جاهدين السيطرة على تلك المنطقة مستغلين الأوضاع السياسية غير المستقرة بين دول المنطقة، وتأتي تلك الأهمية من كون هذه المنطقة تطلّ على ممرات مائية مهمة تسيطر من خلالها على حركة الملاحة البحرية بين البحر المتوسط وخليج عدن ومنه إلى بحر العرب. فالمحيط الهندي عبر مضيق باب

المندب. لذا فقد مثلت السيطرة على هذه المنطقة أو على الأقل تأمين الملاحة فيها هدفاً استراتيجياً لمختلف الأطراف.

ومنذ ستينات القرن العشرين عمل طرفي الحرب الباردة على مد نفوذهم إلى دول المنطقة، فالاتحاد السوفيتي من خلال ادعاءاته بدعم حركات التحرر الأفريقية ودول العالم الثالث بشكل عام تمكن من مد جسور العلاقة مع الصومال منذ عام 1963 مستغلاً حالة النزاع الحدودي بين الصومال وأثيوبيا، إذ أمد الحكومة الصومالية بالمساعدات المالية والاقتصادية فضلاً عن اعتماد الصومال على السوفيت في بناء قوتهم العسكرية والذين لبّوا بسخاء طلبات الصومال في هذا المجال واستمروا في هذه السياسة حتى منتصف السبعينات.

أما الولايات المتحدة فكان لها تأثيرها ونفوذها على النظام السياسي الأثيوبي الذي كان يتزعمه الإمبراطور هيلاسيلاسي وكانت لها قواعدها للاتصالات في عدة مناطق من الأراضي الأثيوبية يعود تاريخها إلى عام 1952، ومن ذلك التاريخ أمدت الولايات المتحدة أثيوبيا بمساعدات مختلفة ومن أبرزها المساعدات العسكرية. إلا أن نفوذ الدولتين العظمتين تغير بشكل جذري نتيجة لعوامل عدة من أهمها:

1- الانقلاب العسكري الذي أطاح بالإمبراطور هيلاسيلاسي عام 1974 ووصول مجموعة ثورية (راديكالية) إلى السلطة بدت إنها تميل إلى علاقات أوثق مع الاتحاد السوفيتي، ساعد على ذلك ضعف الاهتمام الأمريكي بالتطورات السياسية في أثيوبيا وتباطئهم بتقديم العون الاقتصادي والعسكري الذي تَعوَّد الأثيوبيون الحصول عليه، مما فسح المجال إلى بدء اتصالات مصرية بين القيادة الجديدة في أديس أبابا والقيادة السوفيتية. وأشار وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس عام 1977 إلى أن النظام الجديد في أثيوبيا ينتهك حقوق الإنسان لذا فإن العون العسكري لتلك الدولة سوف يتناقص.

ب- التطورات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي حَدَّت من حركتها في الشؤون العالمية فضلاً عن تناقص أهمية قواعد الاتصالات الأمريكية في المنطقة نتيجة للتطورات التقنية والعلمية التي سمحت باستخدام الأقمار الصناعية للحصول على المعلومات، تطور الأسلحة بعيدة المدى، فضلاً عن حالة الوفاق التي سادت العلاقات الأمريكية السوفيتية على مختلف الصُعد مما أضعف إمكانية المواجهة المباشرة على النفوذ في هذه المناطق.

ج- البرغماتية السوفيتية غير المعلنة، إذ بدأ الاتحاد السوفيتي ومنذ عام 1977 بالتخلي عن حليفه العسكري والإيديولوجي (النظام الصومالي برئاسة محمد سياد بري) وذلك نتيجة لرغبته بكسب النظام الجديد في أثيوبيا مُعَلِلاً هذا التغيير بأن الصومال قام بالعدوان على أثيوبيا على الرغم من أن المشكلة الحدودية بين الدولتين لم تكن وليدة ذلك التاريخ وإنما تعود إلى عقود من الزمان.

المهم في الأمر أن النظام الأثيوبي الجديد بزعامة منغستو هيلا مريام تمكن من إرضاء طموحات الحكومية السوفيتية بتبني الخط الشيوعي في السلطة، والقضاء على كل الضباط الموالين للغرب. فقد تمكن مريام في شباط من عام 1977 بمعركة وُصِفَت بالدموية التخلص من كل مناوئيه وتولي السلطة وسط ترحيب وتأييد دول الكتلة الشيوعية، الأمر الذي عُدَّ تحولاً جذرياً في خارطة التحالفات في المنطقة، وعندما نشب النزاع الحدودي بين الصومال وأثيوبيا باندفاع القوات الصومالية باتجاه إقليم الأوغادين المتنازع عليه في شباط 1977 تحت ستار معاونة قوات (جبهة تحرير الصومال الغربي) كان السوفيت قد حسموا أمرهم في دعم أثيوبيا والتخلي عن الحليف القديم الصومال. وبالرغم من إنهم حاولوا لعب دور الوسيط في الحرب وإجبار الصومال بالانسحاب من الأراضي الأثيوبية إلا أن أصرار الحكومة الصومالية على الاستمرار بالحرب جعل الاتحاد السوفيتي يتخذ الخطوات بشكل متصاعد لدعم أثيوبيا وبدأ ذلك بانتقاد الأعلام الروسي للموقف الصومالي ووصف الحرب بأنها غزو صومالي لأراضي دولة أخرى إلا أن ذلك لم يوقف تماماً التعاون العسكري مع الصومال الأمر الذي شجَّع الرئيس الصومالي من خلال زيارته إلى موسكو محاولة كسب التأييد السوفيتي لموقفه إلا أنه فشل في مسعاه.

في تشرين الثاني من عام 1977 وصلت العلاقات الصومالية السوفيتية إلى حالة التأزم عندما أعلن السفير السوفيتي في أثيوبيا بأن بلاده أوقفت بشكل كامل التعاون مع الصومال، في المقابل أعلنت الصومال عن طرد كافة الخبراء السوفيت وأوقفت كافة التسهيلات البحرية الممنوحة للسوفيت، وأكثر من ذلك بدأ الصومال بفتح قنوات اتصال مع الولايات المتحدة لعقد تحالفات جديدة في المنطقة.

في هذه الأثناء بدأ الاتحاد السوفيتي بإنشاء أكبر جسر جوي إلى المنطقة لنقل الأسلحة المتنوعة لدعم الموقف العسكري الأثيوبي الذي بدأ ضعيفاً في بداية الحرب إذ خسرت اثيوبيا معظم أراضي إقليم الأوغادين، وبنفس أسلوب الحرب في انغولا لم يتدخل الاتحاد السوفيتي بقواته مباشرة وإنما ترك مهمة التدخل لطرف ثالث هو كوبا. إذ وصل آلاف الجنود الكوبيين إلى أثيوبيا عن طريق الجو واشتركوا بالقتال إلى جانب القوات الأثيوبية مدعومين بسلاح الجو السوفيتي الذي بدأ بنقل المعدات الثقيلة إلى ساحة المواجهة، الأمر الذي ساعد على إزاحة القوات الصومالية عن مواقعها ولم يحل آذار من عام 1978 حتى استعادت اثيوبيا كل أراضيها.

لقد عَمَّق تدخل الاتحاد السوفيتي بالأحداث نفوذه في أفريقيا بعد هذه الحرب وبعد الحرب الأهلية في أنغولا قابله تراجع أمريكي واضح، وكانت الحسابات السوفيتية تقوم على أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتدخل في المنطقة نتيجة لأوضاعها السياسية بشكل عام فضلاً عن أن الاتحاد السوفيتي كان يدَّعي أنه يقف ضد عدوان دولة على أراضي دولة أخرى مما كان مبرراً مقبولاً دولياً وافريقياً.

حاول الاتحاد السوفيتي من خلال دعمه لأثيوبيا إقامة حزام شيوعي حول المدخل الأسفل للبحر الأحمر، إذ أشار الرئيس الصومالي في إحدى مقابلاته مع جريدة الأهرام القاهرية بأن كاسترو طرح إقامة فيدرالية للدول الاشتراكية في المنطقة وهي أثيوبيا والصومال واليمن الجنوبي تكون بمثابة القاعدة المتقدمة للاتحاد السوفيتي في أفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك المنفذ المهم للسوفيت إلى

المحيط الهندي لتأمين تَفوّق استراتيجي في محاولته استثمار التراجع الأمريكي على الصعيد الدولي إلا أن هذا التفوق وتلك الانتصارات لم تمنع الولايات المتحدة من العمل بأسلوب آخر لامتصاصها سياسياً واقتصادياً وتقنياً. فضلاً عن أن الاندفاع السوفيتي للتورط في منازعات إقليمية في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا أدى إلى استنزاف قدراته الاقتصادية المتهالكة أصلاً ما مهد الطريق إلى الصعوبات الكبيرة على الصعيد الداخلي والخارجي أضطر معه القيادة السوفيتية إلى تَغيّر استراتيجيتها خلال عقد الثمانينات.

الحرب الأمريكية في فيتنام

أجمع المهتمون بالشأن الأمريكي أن منطقة جنوب شرق اسيا لم تمثل من الناحية الاقتصادية أهمية كبرى للولايات المتحدة مقارنة مع مناطق اخرى اكثر اهمية، كما انها لا تمثل تحدياً ملحاً من الناحية العسكرية يهدد الأراضي الأمريكية، إلا أن مع ذلك كله رمت الولايات المتحدة بكل ثقلها العسكري والسياسي والمادي في تلك المنطقة. وان التفسير المقبول لذلك هو ان الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها تنساق بشكل متصاعد في مشاكل هذه المنطقة مأخوذة بتطورات الحرب الباردة التي بدأت في عهد ترومان واستمرت في المراحل اللاحقة لاسيما في مرحلة ايزنهاور - دالس .

كما أن انتصار الشيوعيين في الصين عام 1949 وهزيمة الاتجاه المدعوم امريكياً والمتمثل بـ (تشان كاي شك) عده الامريكيون هزيمة لهم لا يمكن قبولها في هذه المنطقة يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة اعتبرت نفسها البديل او الوريث للقوى الاستعمارية السابقة كفرنسا التي خسرت مواقعها في هذه المنطقة لاسيما في فيتنام بعد مؤتمر جنيف عام 1954, ولأنها تخشى ان يملئ الفراغ من قبل الاتحاد السوفيتي وحلفائه والذين يمثلون خطراً ليس فقط عسكرياً وانما ايديولوجياً وسياسياً واقتصادياً ، فأنها بدأت بالانغماس في مشاكل المنطقة بشكل متدرج حتى اصبحت غير قادرة على الانسحاب من المواجهة فكان (الهروب إلى الأمام) كما أن التدخل الأمريكي في المنطقة جاء منسجماً مع سياستها الرامية إلى تطويق الاتحاد السوفيتي بمجموعة من الدول التابعة أو المتحالفة مع الولايات المتحدة من اجل منعه من التحرك الاقليمي والدولي .

وفي ضوء ذلك كتب ايزنهاور إلى الحكومة البريطانية عام 1954 يقول له: " اذا وقعت الهند الصينية في ايدي الشيوعيين فان التأثير النهائي على مواقعكم ومواقعنا الاستراتيجية العالمية سيكون كارثة نتيجة لتغيير موازين القوى اللاحق في جميع مناطق اسيا والمحيط الهندي وانا اعلم أن ذلك غير مقبول لنا ولكم) كما أشار في إحدى خطبه في نيسان 1954 "أن سقوط الهند الصينية حسب مبدأ (احجار الدومينو) سيهدد الهند واليابان واندنوسيا والفلبين".

عندما عقد مؤتمر جنيف في عام 1954 لتسوية الأزمة الفيتنامية بين فرنسا والثوار الفيتناميين، كان الحل الذي تم التوصل اليه توفيقياً أي لم ينهى جذور المشكلة أذ انقسمت فيتنام إلى جزء شمالي يحكمه

هوشي منه وهو ذا توجه شيوعي ومدعوم من قبل الاتحاد السوفيتي، والجزء الجنوبي المدعوم من قبل الولايات المتحدة والغرب بشكل كامل، وقدرت المعونات الأمريكية لنظام سايغون (الجنوبي) بـ (ملياري دولار)، فضلاً عن ارسال بعثات لتدريب الجيش. لذا فان مؤتمر جنيف لم ينهي المشكلة، بل اجلها حتى عام 1960 عندما وجد (هوشي منه) أنه استطاع أن يبني تجربة ناجحة في فيتنام الشمالية، وانه تمكن من بناء البنية التحتية الاقتصادية والعسكرية التي تؤهله للتصدي للهيمنة الأمريكية على الجزء الجنوبي من فيتنام . وانه من المؤكد أن (هوشي منه) يعلم جيداً أنه لا يتمكن وحده من القيام بذلك لولا الدعم اللامحدود الذي يقدمه السوفييت والصينيون له وان عليه ان يستغل حالة الصراع المستمر (الحرب الباردة) بين المعسكرين ليحقق بتوحيد فيتنام .

ومع حلول كانون أول 1960 تم تشكيل جبهة التحرير الوطنية من مجموعة منظمات عسكرية شمالية وجنوبية وبدأت بالقيام بأعمال الاغتيال والخطف واعمال عسكرية مختلفة في فيتنام الجنوبية . واشار كندي عام 1961 إلى هذه الأعمال عندما ذكر ان اربعة الاف رجل من صغار المسؤولين الفيتناميين يقتلون شهرياً .

مع بداية ولاية كندي 1991 كان هناك ما يقارب (20) ألف مقاتل من (الفيت كونغ) وتعني الشيوعي الفيتنامي يعملون للإطاحة بحكم (ديم) في جنوب فيتنام والعمل والأراضي الفيتنامية . فيما ارسلت الولايات المتحدة في نفس العام ما يقارب (685) مستشاراً عسكرياً أمريكياً لدعم حكومة (ديم).

وعلى نفس المبررات التي أوردها ايزنهاور وهي الخشية من سقوط المنطقة بالتتابع بأيدي السوفييت (لعبة الدومينو) اشار كندي في ايلول عام 1963 : "اذا سقطت فيتنام الجنوبية فان ذلك يعطي الصينيين وضعاً جغرافياً افضل وسيعطي الانطباع ان الصين والشيوعيين ستكون موجة المستقبل في جنوب شرق اسيا". وهذا ما اكد عليه ايضاً وزير الدفاع الأمريكي في آذار من عام 1964 . وبناء على ذلك أوصى الخبراء العسكريون والسياسيون بضرورة ارسال قوات عسكرية أمريكية من اجل دعم فيتنام الجنوبية ضد محاولات ضمها إلى حكومة فيتنام الشمالية . وعند وصول جونسون إلى السلطة (بعد اغتيال كندي في 1963) كانت الولايات المتحدة قد ارسلت اكثر من (1500) مستشاراً عسكرياً امريكياً، لذا وجد جونسون نفسه مضطراً للاستمرار في دعم المجهود العسكري الأمريكي في فيتنام . وقد ساعدت عدة عوامل على ان يجد الأمريكيون انفسهم ووجهاً الوجه مع (الفيت كونغ) بعد أن كانوا يظهرون بمظهر الداعم لسلطات كوريا الجنوبية ومن بين هذه العوامل:

أ- تراجع شعبية (ديم) في جنوب فيتنام بسبب الأعمال الإرهابية التي قام بها ضد خصومه السياسيين والدينيين لاسيما قمعه للمظاهرات المناوئة له في عام 1963، والتي اثارت سخط شعبي عارم تمثل بقيام الرهبان البوذيين بأحراق انفسهم امام الناس احتجاجاً على سياسة (ديم).

لذا تقرر في الولايات المتحدة العمل على تنحيته واقامة حكم عسكري بأشراف امريكي، وهكذا حصل انقلاب عسكري ضد ديم في 2 تشرين الثاني 1963، أدى إلى اغتياله واستلام الجنرالات العسكريين

للسلطة . إلا أن هذا الانقلاب لم ينهي حالة عدم الاستقرار السياسي في فيتنام الجنوبية، بل ان الاوضاع ازدادت سوءا إلى ما يشبه الانهيار السياسي.

ب- تصاعد الأعمال العسكرية المنظمة ضد فيتام الجنوبية والقوات الأمريكية فيها والتي كانت فاعلة ومؤثرة، وتنذر باحتمال سقوط فيتنام الجنوبية تحت سيطرة (الفيت كونغ). لذلك قررت الولايات المتحدة تصعيد الموقف إلى مداه من خلال الدخول مباشرة في الحرب. إذ اشار وزير الخارجية الأمريكية في عام 1964 بأن التزامات بلاده في فيتنام لا حدود لها ولمح إلى أن الرئيس جونسون مستعد للمجازفة في الحرب.

في صيف عام 1964 اختلقت الولايات المتحدة مبرراً لإعلانها الحرب ضد فيتنام الشمالية عندما اتهمت السفن الحربية لهذه الدولة بأطلاق النار على السفن الحربية الأمريكية التي كانت في مياه دولية (سربت معلومات فيما بعد بأن الحادث كان مفتعلا لإيجاد المبررات الكافية لتصعيد الحرب في فيتنام). وكان ذلك كافياً لأقناع الأمريكيين والمتحالفين معهم بضرورة خوض غمار الحرب في فيتنام. اذ حصل الرئيس جونسن على تفويض من الكونغرس الأمريكي بشن الحرب وطالب (باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لوقف العدوان وعدم تكراره). فضلاً عن أن الشارع الامريكي تحمس للحرب عندما أظهر استفتاء جرى في امريكا في نفس الفترة أن (85%) من الأمريكيين يؤيدون اجراءات الرئيس جونسون في خطواته العسكرية.

بدأت أمريكا حربها بقصف مكثف على المنشآت المدنية والعسكرية في فيتنام الشمالية، وخلال شهور عدة من اعلان امريكا الحرب كان عدد القوات الأمريكية قد تجاوز (100) الف جندي ثم تجاوز في عام 1967 نصف مليون جندي. واستخدمت القوات الأمريكية أساليب بالغة القسوة في حربها، اذ اشارت التقارير اليومية للحرب أن الولايات المتحدة الامريكية ارتكبت جرائم حرب ومجازر من خلال استخدامها للأسلحة المحرمة دولياً كالقنابل الفسفورية والنابالم وقنابل الغاز التي ضاعفت اعداد الضحايا من الفيتناميين. إلا أن هذه القسوة البالغة لم تثن الفيتناميون من مواصلة القتال والتصميم على كسب المعركة بالرغم من التضحيات الهائلة الامر الذي دعا المخططين العسكريين الأمريكيين للمطالبة بزيادة عدد القوات وتوسيع العمليات العسكرية لتشمل دول اخرى يتخذها الفيتناميين قواعد لهم مثل كمبوديا.

في عام 1968 وبالتحديد كانون الثاني شن الفيتناميون هجوماً كاسحاً بمناسبة رأس السنة الفيتنامية (تت) والذي مثل تحدياً كبيراً بعد سنوات عدة من القصف والتدمير الأمريكي لاسيما أن القوات الأمريكية قد جاوزت في هذه الفترة (600) الف جندي.

مع بداية عام 1969 كان الأمريكيون قد وصلوا إلى حد الانهاك العسكري السياسي في هذه الحرب وبدأوا بدراسة الكيفية التي يعالجون بها موقفهم، وصادف ذلك تخلي جونسون عن الرئاسة وفوز ريتشارد نيكسون بالانتخابات الأمريكية. عندما وصل نكسون إلى السلطة كانت تقارير الخسائر الأمريكية البشرية مخيفة فضلاً عن التكاليف المادية. وتشير تلك التقارير الى أن الخسائر الأمريكية خلال عام 1969 فقط بلغت (278) قتيل اسبوعياً، أما خسائرها المادية فقد جاوزت (22) مليار دولار سنوياً لذلك اتخذ الرئيس نيكسون قراراً بتغيير الاستراتيجية العسكرية في فيتنام إلى ما أطلق عليها (فتنمة الحرب) والقاضية بتقليل الاعتماد على القوات البرية الامريكية وترك هذه المهمة لقوات فيتنام الجنوبية مع التركيز على القصف الجوي الأمريكي وضرب قواعد الفيت كونغ في دول الجوار الفيتنامي، وقد بدأ بالفعل تخفيض عدد القوات الأمريكية تدريجياً.

لاقت الحملة الأمريكية في فيتنام انتقادات واسعة في العالم فقد اعلنت فرنسا معارضتها للسياسة الأمريكية في فيتنام عندما اشار بيان الحكومة الفرنسية في10 / 1/ 1956الى انها لا تتفق مع الحكومة الأمريكية في استخدام السلاح لحل المشاكل في جنوب شرق اسيا. اما المعسكر الشيوعي فقد اعلن تضامنه وتأييده لفيتنام الشمالية لصد ما اطلق عليه بالعدوان الأمريكي. وكان للدعم المادي والعسكري الأثر الكبير في الصمود الفيتنامي ضد القوة الأمريكية. اما دول عدم الانحياز فأنها اصدرت بياناً في نيسان 1965 طالبت فيه بوجوب حل الأزمة بالطرق السلمية. اما الامم المتحدة فقد كان دورها ضعيفاً وغير مؤثر ولا يتجاوز الدعوات والرغبات بإحلال السلام.

المحاضرة العاشرة

عنوان المحاضرة:

الموقف في دول جنوب شرق اسيا The situation in Southeast Asian countries

The knot of the United States of America in Vietnam	عقدة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام
The United States has a forward escape policy	الولايات المتحدة وسياسة الهروب إلى الأمام
Peaceful efforts and historical defeat failed	فشل الجهود السلمية والهزيمة التاريخية

محتوى المحاضرة:

الموقف في دول جنوب شرق اسيا:

قبل اشتعال الحرب في فيتنام كان الاتحاد السوفيتي يسعى جاهداً لتوسيع نشاطه في هذه المنطقة، ومنذ عام 1958 تمكن من كسب إندونيسيا اقتصادياً وعسكرياً عندما عقد معها اتفاقاً في ذلك العام على شراء الأسلحة وانشاء معامل الفولاذ والصلب. وقد زار سوكارنو (الرئيس الإندونيسي) موسكو مرات عديدة وتحالف داخلياً مع الحزب الشيوعي الاندنوسي الذي كان له دوراً مميزاً في الحياة السياسية الداخلية الاندنوسية من 1961 عندما زار سوكارنو موسكو اعلن اتفاقه مع السوفييت على مجمل القضايا الدولية وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بمنطقة جنوب شرق اسيا.

وخلال الأزمة الفيتنامية وتصاعدها زار وزير الدفاع السوفيتي إندونيسيا عدة مرات في عام 1962 وفي آذار 1963 فسرتها الصحافة الامريكية بأنها من اجل توقيع صفقات للأسلحة السوفيتية. وهذا ما أكدته إندونيسيا بإعلانها أنها سوف توقع اتفاقاً مع السوفييت حول تجهيز القوات الإندونيسية بأسلحة حديثة. إلا أن الولايات المتحدة تترك الامر هكذا فقد اسهمت في احداث ازمة داخلية في إندونيسيا ادت بالنتيجة إلى اضعاف سلطة سوكارنو وبالتالي اسقاطه من خلال انقلاب عسكري قاده سوهارتو والذي انهى النفوذ المتزايد للحزب الشيوعي الإندونيسي عام 1967.

أما الهند فكانت هي الأخرى مجالاً للتنافس السوفيتي الامريكي وذلك من خلال محاولة السوفييت دعم الهند اقتصادياً وعسكرياً والوقوف بوجه الهجوم الصيني ضد الأراضي الهندية (تشرين الثاني 1962)، فضلاً عن ذلك وقفت الدول الشيوعية الأخرى (في أوربا) نفس الموقف السوفيتي في دعم الهند.

أما لاوس وكمبوديا وهما دولتان لهما حدودهما مع فيتنام فقد عملت الولايات المتحدة على ضمان سيطرتها على هذه المناطق بالدعم المادي، اوحتى بالقوة العسكرية، وذلك لتدمير القواعد الفيتنامية فيها.

لقد مثلت لاوس احدى النقاط الساخنة في المواجهة الأمريكية السوفيتية في بداية عام 1962، حيث اجبر كندي السوفيت من خلال التهديد باستخدام القوة العسكرية والتي تحركت فعلا في تايلند وبحر الصين، على رار حياد لاوس إلا أن تصاعد الحرب في فيتنام جعل الأمريكيون يتحركون عسكرياً ضد لاوس وكمبوديا واقامة انظمة موالية لها في هاتين الدولتين.

عقدة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام

عند استلام الرئيس الأمريكي ريتشاد نيكسون السلطة (بعد فوزه بالانتخابات) من الرئيس جونسون في 20 كانون الثاني 1969 كان الاخير قد بدأ مساعيه السلمية لأنهاء الحرب في فيتنام بعد الاخفاقات العسكرية والسياسية الأمريكية في هذه الحرب لذا فقبل يومين من تولي الرئيس رئيس نيكسون السلطة بدأت المفاوضات بين وفد فيتنامى وآخر أمريكي في باريس.

لقد بدت الحرب الفيتنامية بمثابة الكارثة للأمريكيين، وذلك انطلاقا من حقائق عدة:

1- طول فترة الحرب وتكبد القوات الأمريكية خسائر بشرية ومادية هائلة دون تحقيق نتائج تذكر.

2- ازدياد المعارضة الداخلية في الولايات المتحدة للاستمرار في الحرب والضغط باتجاه ايجاد حل سريع لأنهائها وفي هذا الاطار أكد أحد السياسيين الأمريكيين في شهادته أمام الكونغرس وهو (جورج ماكينان) " أن جنوب شرق اسيا ليس بذلك التأثير الحاسم على المصالح الامريكية الاستراتيجية أوعلى التوازن العالمي للقوى إلى الحد الذي يبرر استمرار التورط فيه", كما قاد عدد من زعماء الكونغرس حملة مضادة لاستمرار الحرب مدعومة بازدياد حدة الاحتجاجات والاضطرابات التي قام بها الطلبة الأميركيون في عدد من الجامعات.

3- على الرغم من القصف الجوي العنيف وبمختلف الأسلحة ذات التدمير الهائل إلا أن ذلك لم يحطم ارادة الفيتناميين. فقصف المدن والمراكز الصناعية في فيتنام لم تؤثر على الشعب الفيتنامي كثيراً لانهم أساساً أغلبية فلاحية ويعتمدون في الحصول على حاجاتهم الأساسية من الدعم الصيني والسوفيتي لهم.

فضلا عن ذلك فأن (60%) من الأراضي الفيتنامية تقع تحت سيطرة (الفيت كونغ) مما يعطيهم القدرة على المناورة والحركة حتى في الاراضي التي لا تقع تحت سيطرتهم. إذ أن ايديهم تصل إلى هذه المناطق بأسلوب او بآخر لاغتيال او اختطاف المتعاونين مع نظام الشطر الجنوبي متهمين اياهم بالعمالة أو الخيانة. لهذا فقد فشل نظام (سايفون) الجنوبي من جذب المزيد من المؤيدين له او المتعاونين معه خشية أن يطالهم سلاح (الفيت كونغ). ويزيد في ذلك أن الفيتناميين جميعاً كانوا يشعرون بالمرارة والحقد نتيجة الغارات العنيفة التي يشنها الطيران الأمريكي والتي تقتل الآلاف من ابناء وطنهم.

لهذه الأسباب وغيرها شعر صناع القرار في الادارة الأمريكية أن عليهم دراسة الموقف من منظور جديد يضع في الحسابات وعود الرئيس الأمريكي (أثناء الانتخابات) بإنهاء الحرب وعودة ابناء القوات الأمريكية الى ديارهم، من هنا جاء المبدأ الذي سُمي (مبدأ نيكسون) والذي أُطلق عليه ايضاً بـ (سياسة الفتنمة) والذي أصبح أحد ركائز السياسة الأمريكية ليس في فيتنام فحسب وإنما في بقاع أخرى من العالم.

ويقوم هذا المبدأ على مجموعة من الأسس من أهمها استمرار الأهداف والالتزامات الامريكية في المنطقة، ولكن ليس من خلال التدخل العسكري المباشر، وإنما من خلال استخدام قوات الدول الحليفة مع مَدّها بحماية جوية مطلقة بما فيها المظلة النووية الأمريكية، فضلاً عن تقديم كافة المساعدات

المادية والفنية العسكرية والاقتصادية الذي يؤمن تَفوّق القوات الحليفة من دون اشراك القوات الأمريكية في المعارك بشكل مباشر.

وبموجب هذه السياسة الجديدة فقد قررت الإدارة الأمريكية الاعتماد على قوات فيتنام الجنوبية من خلال تدريبها وتهيئتها وتقديم المساعدات اللازمة لها لتكون في مواجهة (الفيت كونغ) يرافق ذلك انسحاب تدريجي للقوات الأمريكية من فيتنام، وذلك في إطار زمني حُدد بعامين.

في ذات الوقت كانت القوى الفيتنامية المناوئة للوجود الأمريكي تسعى لتوحيد جهودها وتعزيز مواقعها واستثمار حالة الانكسار المعنوي للولايات المتحدة، لذا فقد أُعلِن في 8 حزيران عام 1969 تشكيل حكومة ثورية لفيتنام الجنوبية وتخويلها كافة الصلاحيات والسلطات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

كان الهدف من إعلان الحكومة هو سحب الشرعية من نظام سايغون المدعوم أمريكياً والتالي إضعافه دولياً. وبالفعل فقد اعترفت (20) دولة بالحكومة الجديدة من بينها الاتحاد السوفيتي والصين ومصر، فضلاً عن إعطاء هذه الحكومة الصفة الشرعية لتكون المفاوض الرئيسِ في محادثات السلام الجارية في باريس.

في آب من عام 1970 بدأت المفاوضات سرية ودعا خلالها (هنري كيسنجر) ممثل الحكومة الأمريكية إلى إحلال السلام وفقاً لاتفاقية جنيف لعام 1954 (وتقضي بوجود دولتين فيتناميتين شمالية وجنوبية، تُفصِل بينهما منطقة منزوعة السلاح مع إنشاء لجنة دولية للرقابة).

إلا أن الفيتناميين رفضوا ذلك وأصروا على الانسحاب الأمريكي دون أي شروط وإجراء انتخابات لتشكيل حكومة شرعية في سايغون. ولجأت القوات الأمريكية أثناء المفاوضات إلى تشديد القصف على (هانوي) في محاولة للضغط، إلا أن إرادة الفيتناميين كانت أقوى مما حسبه الأمريكيون، فقد ردَّ (الفيت كونغ) بحملة قصف مدفعي كثيف ضد المدن الجنوبية والقواعد الأمريكية القريبة منها.

الولايات المتحدة وسياسة الهروب إلى الأمام

مع استمرار المفاوضات المتعثرة واستمرار المعارك الجوية والبرية، كان لابد أن تخطو الولايات المتحدة خطوات جديدة للضغط على الفيتناميين وإجبارهم على قبول الشروط الأمريكية للسلام، وكان هدف قطع الإمدادات العسكرية والبشرية عن (الفيت كونغ) اسلوباً جديداً للضغط. إذ كانت الإمدادات العسكرية والبشرية تأتي للثوار من طرق وأطراف مختلفة من بينها الأراضي الكمبودية التي كانت (60%) منها تحت سيطرة الفيتناميين الشماليين بمباركة وتأييد من قبل الزعيم الكمبودي (نوردوم سيهانوك) الذي كان له اتصالات مستمرة مع الاتحاد السوفيتي والصين، فضلاً عن تأييده غير المُعلَن للمَد الشيوعي في المنطقة. لذلك تحركت الولايات المتحدة من خلال مؤيدين في الحكومة الكمبودية وعلى رأسهم (لون نول) من أجل إبعاد سيهانوك والعمل على تدمير قواعد الفيتناميين في كمبوديا. واستغل (نول) زيارة سيهانوك إلى الصين في آذار 1970 ليُعلِن عزله من السلطة وتطبيق سياسة

جديدة أزاء السيطرة الفيتنامية على الأراضي الكمبودية، لذا أصدر تحذيراً إلى فيتنام الشمالية يطلب فيها سحب قواتها. وفي ذات الوقت أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون التدخل المباشر لدعم حلفائه في كمبوديا، وذلك في 3 نيسان، إذ اندفعت الدبابات الأمريكية عبر حدود فيتنام الجنوبية وبغطاء جوي كثيف وتمكنت من فرض سيطرتها على معظم الأراضي الكمبودية.

لقد جاءت هذه الخطوة مفاجئة حتى للأمريكيين أنفسهم ذلك إن الرئيس نيكسون كان قد أعلن أنه بصدد تخفيف التواجد الأمريكي في المنطقة وسحب القواعد الأمريكية والبدء بالتفاوض لإحلال السلام. كما أن هذا العمل جاء متناقضاً للمبدأ الذي أعلنه نيكسون وهو مبدأ (الفتنمة) أي الابتعاد عن التدخل المباشر في جنوب شرق آسيا، فضلاً عن ذلك كله إنه اتخذ قرار التدخل دون الرجوع إلى الكونغرس الأمريكي الذي رفض في حزيران 1970 إرسال قوات إضافية إلى كمبوديا، الأمر الذي أجبر الرئيس الأمريكي على التسريع بعملية الانسحاب من كمبوديا والذي تم في 30 حزيران عندما استُبدلت القوات الأمريكية بقوات من فيتنام الجنوبية مع إبقاء الدعم العسكري والمادي.

أما الموقف الدولي فكان معارضاً بشدة للخطوة الأمريكية، لاسيما الاتحاد السوفيت الذي عدَّ العملية خرق لكل الاتفاقات الدولية، أما الصين فكانت إجراءاتها أكثر عمقاً عندما قطعت علاقتها الدبلوماسية مع حكومة الانقلاب في كمبوديا، وأعلنت تأييدها لتشكيل قوات التحرير الوطنية الكمبودية التي شكلها سيهانوك على الأراضي الصينية، وقدمت لها العون المادي والعسكري بهدف تعزيز حالة الانكسار الأمريكي في المنطقة.

ولم تكتفِ القوات الأمريكية نشاطها العسكري في كمبوديا وإنما وسَّعت جبهتها العسكرية لتشمل أراضي لاوس عندما قامت بقصف عدة مواقع يتخذها الشيوعيون كقواعد لهم في هذه الدولة لتقديم الدعم (للفيت كونغ) ومحاولة إضعاف حكومة لاوس المتحالفة مع الولايات المتحدة.

أما تايلند فكانت فيها حكومة عسكرية موالية للولايات المتحدة وعلى أراضيها قواعد عسكرية أمريكية وتُعَد هذه القواعد منطلقاً مهماً لشنَّ الغارات الجوية ضد الثوار في فيتنام وكمبوديا ولاوس. وبعد الانقلاب في كمبوديا دعمت الحكومة التايلندية هذا الانقلاب من خلال القيام بغارات جوية ضد قواعد الشيوعيين الكمبوديين.

كما أن تايلند قامت بتدريب أكثر من (10000) عشرة آلاف جندي كمبودي لإعدادهم للاشتراك في المواجهات الدائرة في المنطقة. لقد كان فشل الغزو الأمريكي لكمبوديا ذا أثر معنوي سلبي على القوات الأمريكية، ففي الوقت الذي شعرت فيه الإدارة الأمريكية بالإحباط والشعور بالورطة، شكل هذا الفشل انتصاراً معنوياً للصين التي كانت الطرف الرئيسِ في دعم القوى الشيوعية في المنطقة، وذلك من خلال ترسيخ مركز الصين وهيمنتها على الثوار في دول جنوب شرق آسيا الذين اجتمع هدفهم على إلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة مهما كان الثمن.

فشل الجهود السلمية والهزيمة التاريخية:

مع تصاعد العنف وتزايد الخسائر البشرية والمادية لدى الطرفين الفيتنامي والأمريكي حاول الطرفان الاتجاه نحو الحل السلمي. وفي حزيران من عام 1971 أجرى الوفد الأمريكي برئاسة هنري كيسنجر والفيتنامي برئاسة لي دوغ جولة جديدة من المفاوضات في باريس وقَدَّم كُل وفد مشروعه للحل، وعندما تعثرت المفاوضات حاولت الولايات المتحدة الضغط باستئناف القصف الجوي العنيف على هانوي، إلا أن القوات الفيتنامية واصلت ايضاً تحديها للقوات الأمريكية.

في محاولة من الرئيس نيكسون لتحييد موسكو وبكين فقد عمل على مد الجسور الدبلوماسية مع العاصمتين. إلا أن ذلك لم يمنع من قيام الفيتناميون بهجومهم الواسع وفي آذار من عام 1972 والذي سيطروا خلاله على مواضع مهمة في الشطر الجنوبي من فيتنام، وقد واجهت القوات الأمريكية ذلك بمزيد من القصف المكثف بالطائرات, وفي هذه الأجواء استمرت المفاوضات في باريس إلى أن تم التوصل في كانون الثاني من عام 1973 إلى اتفاق بين الطرفين يقضي بانسحاب القوات الأمريكية من الأراضي الفيتنامية خلال (60) يوم، وإيجاد خط فاصل بين طرفي القتال منزوع السلاح وإنشاء لجنة دولية لمراقبة الأوضاع في فيتنام إلا إن هذا الاتفاق لم ينهِ حالة الحرب، بل تصاعد الموقف العسكري بين شطري فيتنام وذلك عندما حاولت فيتنام الجنوبية استعادة الأراضي التي سيطر عليها الشماليون في الأعوام السابقة ولم تنفع الجهود السلمية في إنهاء المشاكل المتراكمة بين الطرفين. الأمر الذي جعل الحل العسكري سيد الموقف. ومع بداية عام 1975 بدأ الشماليون بتخطيط مُسبَق هجوماً عسكرياً شاملاً بهدف السيطرة على كل أراضي فيتنام الجنوبية، ووسط تراجع سريع لقوات الشطر الجنوبي وانعدام الدعم الأمريكي الفاعل، بدأ الشماليون على وشك تحقيق أهدافهم، الأمر الذي جعل الأمريكيون يُعلِنون خطة طارئة لإجلاء قواتهم المتبقية وخُبرائهم وعدد من المتعاونين معهم إلى حاملة الطائرات الأمريكية المتواجدة على الشواطئ الفيتنامية. مع تقدم القوات الشمالية حصلت انتفاضة جماهيرية في العاصمة سايغون عجلت من انهيار النظام السياسي فيها، وعَمَّت الفوضى لينتهي الأمر بسيطرة كاملة للشيوعيين الفيتناميين الذين أعلنوا قيام دولة فيتنام الموحدة.

أما الولايات المتحدة فعدَّت ذلك هزيمة تاريخية لها أعطتها دروساً مهمه في كيفية تعاملها مع الشعوب وأجبرتها على تبديل استراتيجيتها القائمة على التفوق العسكري لتبدأ استراتيجية جديدة تقوم على أسس (الفتنمة) أي إقامة أنظمة موالية تُحارب وتُدافع عن المصالح الأمريكية نيابةً عن الولايات المتحدة فكانت (الحرب بالنيابة) أبرز سمات الحرب الباردة في سبعينيات القرن العشرين. لقد تجسدت الهزيمة العسكرية في عدة قرارات اتخذها الكونغرس الأمريكي ومن بينها:

1- إصدار قانون (صلاحيات الحرب) الذي حدَّ من قدرة الرئيس في الدخول في حرب دون موافقة مسبقة عن الكونغرس، وقانون (هيوزراين) الذي وضع عمل الاستخبارات الأمريكية تحت مراقبة السلطة التشريعية.
2- الغاء التجنيد الإلزامي والاكتفاء بالدخول الطوعي للقوات المسلحة الأمر الذي ساهم في انخفاض القوات المسلحة الأمريكية إلى ما يقارب المليونين بعد أن كان يتجاوز (3,5) مليون جندي.

المحاضرة الحادية عشر

عنوان المحاضرة:

التعاطي الدولي مع المشكلة القبرصية International engagement with the Cyprus problem

التحول في السياسة الأمريكية تجاه المعسكر الشيوعي

The shift in American policy toward the Communist camp

أولاً: العلاقات الأمريكية الصينية First: US-China relations

ثانياً: العلاقات الأمريكية السوفيتية Second: US-Soviet relations

محتوى المحاضرة:

التعاطي الدولي مع المشكلة القبرصية

مثلت قبرص أهمية استراتيجية كبيرة للدول الفاعلة في العلاقات الدولية منذ زمن بعيد. وفي التاريخ المعاصر كانت قبرص نقطة وثوب للقوى الدولية في نشاطاتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن كونها قاعدة بحرية تتحكم في طرق المواصلات في البحر المتوسط.

وقد استخدمت بريطانيا قبرص كقاعدة لها في حرب عام 1956 ضد مصر كما استخدمتها دول حلف شمال الأطلسي كقاعدة للعمل ضد دول شرق أوربا وضد المصالح السوفيتية في البحر المتوسط والشرق الأوسط. واستمرت السيطرة البريطانية على الجزيرة حتى آب من عام 1960, إلا أن إنهاء السيطرة البريطانية مثلت بداية لنزاع طويل بين مكونات الشعب القبرصي المنقسمين إلى أصول يونانية مسيحية ومن أصول تركية إسلامية.

وجاء هذا النزاع نتيجة للخلاف حول تقسيم المناصب الحكومية وتشكيل قوات الجيش، إذ كانت هناك وحدات عسكرية يونانية وأخرى تركية. الأمر الذي جعل مهمة تشكيل جيش وطني شيء عسير، كما شمل الخلاف أمور أخرى كتحديد البلديات وحدودها الإدارية وسلطاتها وصلاحياتها.

لقد دعمت الدول جميعاً مساعي الرئيس المنتخب (مكاريوس) لتوحيد الجزيرة وإعمارها، وحصل من أجل ذلك على معونات اقتصادية من الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية وغيرها. إلا أن الخلاف أخذ بالتعمق عندما تدخلت كل من تركيا واليونان في المشاكل الداخلية للجزيرة، ففي عام 1963 دعمت تركيا رسمياً مطالب القبارصة الأتراك بعد زيارة لها قام بها نائب الرئيس القبرصي (التركي الأصل) كوتشوك، فيما أعلنت اليونان دعمها للقبارصة اليونانيين.

في 21 كان أول من عام 1963 أخذت الأزمة الداخلية طابع العنف عندما حصلت مواجهة بين عناصر من الطائفة التركية مع الشرطة في المناطق التي تفصل بين الطائفتين في العاصمة نيقوسيا، وقُتِل أثناء هذه المواجهات عدد من الأتراك الأمر الذي أدى إلى تعاقب المواجهات وانتشارها في أنحاء الجزيرة.

ولكي تؤكد تركيا دعمها للطائفة التركية فقد اتخذت عدة إجراءات عسكرية من بينها تحليق الطائرات الحربية فوق الأراضي القبرصية، فضلاً عن تحريك الأسطول البحري التركي ليقترب من سواحل

الجزيرة، دعمت ذلك بتصريحات حادة أكدت فيها استعدادها لاتخاذ كل الإجراءات المناسبة لحماية رعاياها في قبرص. أما الجيش اليوناني المتواجد على الأراضي القبرصية فقد تحرك لمواجهة القوات التركية.

ونتيجة لتصاعد الأزمة دعا مندوب قبرص في الأمم المتحدة إلى تدخل المنظمة الدولية، وأعلنت بريطانيا إنها سوف تقدم المساعدة اللازمة لإعادة النظام والاستقرار للجزيرة، وبالفعل فقد انتشرت قوات من الجيش البريطاني في المناطق المتوترة.

حاولت تركيا إظهار التحركات اليونانية على إنها محاولة لجر قبرص إلى المعسكر الشيوعي، وذلك في محاولة منها لإقحام الأزمة في خضم الحرب الباردة التي كانت على أشدها في تلك المرحلة، فقد اتهمت اليونانيين بأنهم تابعين للحزب الشيوعي اليوناني، وإنهم يعملون على جعل الجزيرة (كوبا ثانية) في المنطقة.

لذا عُقِدَ في 15 حزيران 1964 مؤتمر في لندن ضم عدداً من الأطراف الدولية المعنية بالمشكلة، ودعت خلاله بريطانيا كل من الولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا باعتبارهم أعضاء في حلف الأطلسي الذي تنتمي اليه كل من تركيا واليونان بالتدخل لوضع حد لحالة عدم الاستقرار. لكن الرئيس مكاريوس رفض أي تدخل أجنبي في البلاد، وإنه في حال استمرار التهديد بذلك فأنه سينظر بطلب دعم دول أخرى، والواضح إنه كان يرمي إلى الاتحاد السوفيتي، والذي أكدت عدة مصادر من إن الرئيس مكاريوس قد عقد فعلاً اتفاقيات معه، لاسيما في ما يتعلق بالتسلح. وزاد من مصداقية هذه العلاقة التصريحات التي أطلقها الاتحاد السوفيتي خلال انعقاد مؤتمر لندن من إن مكاريوس أبلغ الحكومة السوفيتية عن مخاوفه من التدخل الغربي في شؤون الجزيرة ووصف هذه القوات بأنها (قوة استعمارية معتدية من حلف شمال الأطلسي) وحذر السوفيت من هذا التدخل مطالباً مجلس الأمن بالتدخل لحل المشكلة.

إلا أن الموقف السوفيتي لم يمنع الدول الغربية من المضي قِدَماً في خطتها لمنع حصول انشقاق في حلف الأطلسي نتيجة الخلاف اليوناني التركي في قبرص لذ فقد قررت تشكيل قوة مشتركة من الحلف قوامها عشرة آلاف رجل يشكل الأمريكيون منها (1200) رجل تكون مهمتهم إنهاء الخلاف وإعادة الاستقرار للجزيرة على أن لا تتعدى مهمتها الثلاثة أشهر. وفي الوقت الذي أيَّدت فيه اليونان وتركيا هذه الخطوة عارضها الرئيس مكاريوس وطالب أن تكون هذه القوة تحت إشراف وسلطة الأمم المتحدة على أن تنظم لها قوات من دول آسيوية وأفريقية.

في شباط من عام 1964 تجددت الاضطرابات في الجزيرة عندما هاجم الأتراك عمال يونانيين قتل خلالها عدد من الأشخاص. الأمر الذي دعا القوات البريطانية التدخل لحماية السكان العُزَّل من أعمال

العنف. إلا أن القوات البريطانية فشلت في ذلك الأمر الذي دعاها إلى زيادة عدد قواتها بإرسال المزيد منها إلى قبرص. في هذه الأثناء طرح موضوع تقسيم قبرص من قبل الأتراك إلى دولتين تركية ويونانية لتجنب تطوير الصراع في قبرص فقد أعلنت اليونان إنها على أتم الاستعداد لمواجهة تركيا إذا ما حاولت التدخل وعززت ذلك بإرسال سفن حربية إلى قبرص، في حين أرسلت تركيا أسطولها الحربي تجاه الجزيرة.

ولخطورة المشكلة وتعقد التدخلات الدولية فيها طلب عدد من أعضاء مجلس الأمن في آذار إصدار قرار بتشكيل قوة طوارئ دولية ترسل إلى قبرص وتكون تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة. وبعد مداولات وافق مجلس الأمن على المقترح. وتمكن الأمين العام من تشكيل القوة الدولية من دول البرازيل وكندا وايرلندا والسويد تحت قيادة الهندي (سيج جياني).

في ذات الوقت سادت مشاعر التفاؤل على قبرص بعد أن اتخذ كل طرف خطوات تهدئة تجاه الطرف الآخر، فقد قرر مكاريوس إطلاق سراح المعتقلين الأتراك قابله الأتراك بإطلاق سراح المعتقلين اليونانيين، إلا أن ذلك لم يخفف حالة التوتر بين تركيا واليونان. وقبل وصول القوات الدولية طالب الرئيس مكاريوس بانسحاب القوات اليونانية والتركية من الجزيرة لفسح المجال للقوة الدولية بأن تأخذ دورها. وأعلن إنه مستعد لنزع سلاح جميع القبارصة اليونانيين تحت رقابة الأمم المتحدة على أن يتخذ الأتراك نفس الإجراءات إلا إن الأتراك رفضوا هذا الاقتراح.

في 25 نيسان 1964 كان أول اختبار للقوة الدولية عندما قام المئات من اليونانيين باقتحام أحد الممرات الفاصلة مع القبارصة الأتراك (ممر كيريتينا) وجرى تصادم مع القوات التركية الموجودة هناك. كانت الاضطرابات عنيفة وأخذت بالاتساع، وكانت أكبر من قدرة وصلاحيات القوات الدولية التي اتهمها الأتراك بالتقصير في منع هجوم القبارصة اليونانيين ووجهوا لها انتقادات لاذعة.

وبالرغم من دعوة الأمين العام للأمم المتحدة (بوتانت) لإنجاح مهمة القوة الدولية إلا أن الوقائع كانت تشير إلى عكس ذلك، فقد طالبت دول حلف الأطلسي في اجتماع لها في باريس في مطلع مايس 1964 بأن يكون التدخل الدولي أكثر حزماً وفعالية، كما تقرر البدء بمحاولات دبلوماسية لتخفيف حالة التوتر. لم يكن السوفيت ببعيدين عن الدور الغربي في قبرص إذ صرح خروشوف خلال انعقاد مؤتمر باريس بأن التدخل الأطلسي في قبرص "هو محاولة لتحويل الجزيرة إلى مستودع لأسلحتها وحاملات طائراتها.... وإنها تسعى لإقامة قاعدة ذرية فيها....".

في مايس تصاعدت حدة الاشتباكات في الجزيرة وعززت كل من اليونان وتركيا قواتها استعداداً للمواجهة العسكرية وقد حاولت الولايات المتحدة منع حصول مثل هذه المواجهة وذلك بوضع أسطولها السادس في البحر الأحمر في حالة الاستعداد لمنع نشوب الحرب إلا أن ذلك لم يمنع تواصل الاستعدادات للحرب، إذ أشارت التقارير إلى تسلل الآلاف من اليونانيين والأتراك إلى داخل الجزيرة.

في منتصف تموز تطورت الأحداث بشكل خطير عندما بدأت اشتباكات واسعة بين اليونانيين والأتراك وتَعمَّقت في آب عندما تدخل الطيران التركي بالإغارة على المدن القبرصية اليونانية دمرت خلالها عدد من المواقع اليونانية وقتلت وجرحت عدد كبير من السكان اليونانيين.

تحركت دول العالم كُلٌ لأهدافه لمنع تطور الأزمة إلى حرب مباشرة بين تركيا واليونان، فقد اجتمع مجلس الأمن في 8 آب لدراسة الأوضاع في قبرص، كما ناشدت دول حلف الأطلسي بوقف التصعيد خشية انفراط عقد الحلف الذي تنتمي اليه كل من تركيا واليونان.

أما الرئيس السوفيتي خروشوف فقد أرسل محذراً تركيا استمرارها بالتصعيد العسكري، وداعماً الرئيس مكاريوس، إلا أن الولايات المتحدة رفضت هذه التحذيرات وصَرَّح وزير الخارجية الأمريكي "إنه واثق من أن السوفيت يُقَدِرون خطورة تدخلهم في تركيا".

في 9 آب أصدر مجلس الأمن قراره بوقف الغارات التركية على قبرص، ووقف إطلاق النار بين كافة الأطراف في الجزيرة، وقد أبلغت كل من قبرص وتركيا موافقتها على القرار. ووجه رئيس وزراء تركيا دعوة إلى رئيس وزراء اليونان لإنهاء المشكلة.

التحول في السياسة الأمريكية تجاه المعسكر الشيوعي

أولاً: العلاقات الأمريكية الصينية

كان تورط الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا والذي بدأ عملياً مع الحرب الكورية يُعزى إلى رد الفعل الأمريكي إزاء انتصار الشيوعية في الصين، عندما تمكن ماوتسي تونغ من قيادة الحزب الشيوعي الصيني للسيطرة على معظم الأراضي الصينية وطرد قوات تشان كاي شك المدعون أمريكياً.

لقد جاء الانتصار الشيوعي في الصين في ذروة التوجه الأمريكي لمقاومة المد الشيوعي في العالم ووقف انتشار الشيوعية والذي تبناه بقوة الرئيس هاري ترومان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والذي أطلق عليه سياسة القبضة الحديدية أو (سياسة الرد الشامل).

وكان ورثة ترومان أوفياء لهذا التوجه لاسيما آيزنهاور وكندي وجونسون مع اختلاف الأساليب والوسائل. إلا أن الهزيمة العسكرية الكبرى التي بدأت ملامحها بالظهور مع بداية العقد السابع من القرن العشرين في فيتنام وكمبوديا ولاوس جعلت الأمريكيون يعيدون حساباتهم في ما يتعلق بالعلاقة مع المعسكر الشيوعي بشكل عام والصين بشكل خاص انطلاقاً من كون الصين اللاعب الأبرز والعنيد في المواجهة في جنوب شرق آسيا. ساعد على ذلك عوامل عدة من بينها:

أ- اتساع الخلاف الصيني السوفيتي الأمر الذي شَجَّع الأمريكيين على محاولة استغلال ذلك في تعميق حالة الانقسام في المعسكر الشيوعي على أمل إضعاف هذا المعسكر من الداخل دون الحاجة إلى وسائل أخرى قد تكون مكلفة كالمواجهة العسكرية.

ب- ظهور الصين كقوة إقليمية مؤثرة وفاعلة على جميع الصُعَد، فعلى الصعيد العسكري استطاعت الصين من امتلاك الأسلحة الذرية منذ عام 1964 وتمكنت ايضاً من امتلاك السلاح الهيدروجيني منذ عام 1967 فضلاً عن ذلك فقد امتلكت الصين صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية بمديات مختلفة. كما تمكنت من إطلاق قمرها الصناعي الأول في 24 نيسان عام 1970 مما اعتبر مفاجأة غير سارّة للأمريكيين، وعنصر المفاجئة هنا ليس فقط القمر الصيني وإنما الصاروخ الذي حمل القمر إلى مداره والذي أُعتبر تطوراً مهماً في قدرات الصين التسليحية.

أما على الصعيد السياسي كان للأفكار الصينية وتجربتها المتميزة في البناء أثراً كبيراً في كسب ود شعوب المنطقة، فضلاً عن أن الصين مَدَّت لتلك الشعوب يد المساعدة العسكرية والاقتصادية لمواجهة الهجمة الأمريكية، مما كان له الأثر البالغ في ازدياد نفوذ الصين في المنطقة.

ج- الرغبة الأمريكية في الخروج من الورطة العسكرية في فيتنام وذلك بِمَد الجسور الدبلوماسية مع الصين الطرف الداعم الأساسي (للفيت كونغ)، إذ أن الصين كانت المُمَول الأساس للثوار من خلال تقديم المساعدات الهائلة، عسكرية كانت أم اقتصادية، مما كان له الأثر في قوة المقاومة وديمومتها.

د- تأكيد الطابع البرغماتي للسياسة الأمريكية التي لا تستكين لسياسة محددة فبإمكان أعداء الأمس أن يكونوا أصدقاء اليوم إذا ما تطلبت المصلحة الأمريكية زين وهذا ينطبق على حلفاء الولايات المتحدة فغالباً ما شهدنا تخلي أمريكا عن حلفائها إذا ما دعت المصلحة الأمريكية إلى ذلك.

هـ- محاولة تخفيف الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري عن اليابان الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة وقاعدتها العسكرية الكبرى، إذ كانت علاقاتها مع الصين في حالة توتر دائم، انطلاقاً من تراكمات تاريخية شابت تلك العلاقة.

إلا إننا يجب أن نعلم أن السياسة الأمريكية ليست هي الطرف الوحيد الراغب في مد جسور العلاقة مع الصين وإنما التقت هذه الرغبة مع رغبه صينيه في التقارب مع الولايات المتحدة انطلاقاً من حسابات وعوامل عدة:

أ- محاولة كسب الاعتراف الدولي بالصين الشعبية لاسيما أنها لم تشغل مقعد الصين في الأمم المتحدة طيلة العقود السابقة بسبب معارضة الولايات المتحدة لذلك، إذ كانت حكومة فرموزا (تايوان) هي التي تشغل المقعد المذكور.

ب- محاولة كسر طوق العزلة الدولية التي عانت منها الصين لاسيما خلال الثورة الثقافية التي شهدتها، إذ لم يبقى في بكين خلال عام 1968 إلا رئيس بعثة دبلوماسية واحد من أصل (43) بعثة نتيجة للطبيعة العنيفة التي تميزت بها تلك الثورة.

ج- رغبتها في تدعيم موقفها في المواجهة الفكرية والسياسية والعسكرية مع موسكو وذلك من خلال التلويح بالتقارب مع الولايات المتحدة من أجل ردع الاتحاد السوفيتي ومنعه من اتخاذ خطوات مؤثرة ضد الصين. فضلاً عن رغبتها في أن تثبت للسوفيت بأنهم أصبحوا قطباً دولياً مهماً يحسب له ولسياسته.

د- محاولة إيجاد مناخ ملائم لعلاقاتها الإقليمية لاسيما مع اليابان من أجل الاستفادة من هذه الأجواء للتطور والبناء الاقتصاد التي هي بحاجة ماسَّه إليه لإطعام أكثر من مليار انسان صيني.

لذلك كله ولتقييم القيادة الصينية بادرت هي لإطلاق شرارة تسخين العلاقات الأمريكية - الصينية عندما دعت الحكومة الصينية وفداً رياضياً أمريكياً في نيسان من عام 1971 ، وذكر أن الدعوة جاءت من أعلى المستويات في القيادة الصينية أي ماو نفسه كما ذكر رئيس الوزراء شو ان لاي.

لقد بدا هذا الأمر مفاجئاً للأوساط الإعلامية والسياسية في العالم، إذ عَدَّته انفراجاً غير متوقع في العلاقة بين البلدين لا بل بين المعسكرين. ولإضفاء الطابع السياسي لهذه الدعوة فقد استقبل الوفد من قبل رئيس الوزراء الذي أكد على رغبة بكين لفتح صفحة جديدة في العلاقة بين الشعبين الأمريكي والصيني، واعتبر هذه الزيارة بداية جديدة للصداقة بين البلدين.

أن المفاجئة جاءت في هذه الدعوة من أن الموقف في جنوب شرق آسيا كان متأزماً لاسيما في فيتنام وكمبوديا ولاوس، وكانت الولايات المتحدة تستخدم قواتها وطائراتها في قصف مواقع الشيوعيين في هذه الدول فضلاً عن محاصرة الشواطئ الفيتنامية بالألغام البحرية، في الوقت ذاته كانت الصين تقدم الدعم والمأوى للمنظمات الشيوعية في هذه الدول.

رَدَّت الولايات المتحدة على هذه الخطوة في اليوم التالي من خلال خطاب للرئيس الأمريكي ذكر فيه أن حكومته اتخذت تدابير عديدة منها الترخيص بالتصدير والاستيراد المباشر للسلع من و الى الصين والسماح للشركات الأمريكية النفطية بتزويد السفن والطائرات المتجهة إلى الصين بالوقود بعد أن كان ذلك من المحظورات، كما أعلن الرئيس الأمريكي السماح للسفن والطائرات الأمريكية بالتعامل مع الموانئ والمطارات الصينية. لقد فهم الرئيس الأمريكي نيكسون الرسالة الصينية واندفع بقوة لاستغلالها إلى أقصى مدى وذلك حين أعلن 16 نيسان لصحيفة الصنداي تلغراف عن رغبته لزيارة بكين.

وفي خطوة عبّرت عن تطور الموقف الأمريكي إزاء الصين أعلن وزير الخارجية الأمريكي أن بلاده سوف لن تعارض ضم الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة وطبقاً لذلك فقد تقدمت البانيا في 25 تشرين أول عام 1971 بمشروع قرار إلى الجمعية العامة المتحدة يقضي بإشغال الصين الشعبية لمقعد الصين في الأمم المتحدة بدلاً من فرموزا (تايوان). وقد تمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية 76 صوت مقابل 35 طوتاً, وتم طرد ممثل تايوان من المنظمة الدولية إذ جاء في نص القرار (إن ممثلي حكومة الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين لدى الأمم المتحدة وإن الصين هي واحدة من الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن).

لقد مَثَّل تخلي الولايات المتحدة عن تايوان في المنظمة الدولية إقراراً بأهمية الدور الذي تقوم به حكومة الصين الشعبية، فضلاً عن كونه يمثل صوره واضحة للنهج البرغماتي الأمريكي الذي يقوم على إمكانية التخلي عن أقرب الحلفاء إذا ما اقتضت المصلحة الأمريكية ذلك.

في ذات الوقت كان هنري كيسنجر (مهندس السياسة الأمريكية الجديدة) يقوم بزياره (ثانية) للصين وأعلن خلالها أن الرئيس نيكسون يرغب بزيارة بكين وحدد يوم 21 شباط من عام 1972 موعداً لبدء الزيارة. وخلال هذه الزيارة التي قام بها نيكسون إلى بكين تم الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتوسيع التبادل التجاري كما تعهد الرئيس الأمريكي بترك موضوع تايوان ليحل بين الصينيين أنفسهم. وأكد المراقبون إلى أن موضوع فيتنام كان حاضراً في هذه الزيارة وإن لم يعلن ذلك في البيان الصادر عن البلدين، إذ تعهدت الصين بدفع القضية إلى الحل السلمي مقابل تعهد أمريكي بتخفيض وجودها العسكري في المنطقة.

لقد أشارت زيارة الرئيس نيكسون إلى بكين الى بداية لسياسة جديدة تقوم على أساس الاحتواء السياسي لخصوم الولايات المتحدة بدلاً من الدخول في مغامرات عسكرية غير محسوبة العواقب مع الإبقاء على دعم الحلفاء وتسليحهم وهي السياسة التي دشَّنها نيكسون وأطلق عليها (بالفتنمة)، إلا أنه من جانب آخر أشارت هذه الزيارة الى الضعف والشعور بالإحباط لدى الإدارة الأمريكية من نتائج سياستها في فيتنام وجنوب شرق آسيا بشكل عام والتي تبين على ما عرف بـ(الماركثية) والتي تدعو إلى المواجهة المباشرة للقوى الشيوعية في آسيا.

أما الموقف السوفيتي من التقارب الأمريكي الصيني فأنه لم يظهر بشكل رسمي وإنما من خلال إعلامهم المُوَّجَه من الدولة الذي شَنَّ حملات صحفية عنيفة ضد الطرفين, إلا أن هذه الحملات خَفَّت مع الإعلان عن زيارة مُرتَقَبة للرئيس نيكسون إلى موسكو.

المحاضرة الثانية عشر

عنوان المحاضرة:

ثانياً: العلاقات الأمريكية السوفيتية Second: US-Soviet relations

المقامرة السوفيتية في افغانستان Soviet gambling in Afghanistan

محتوى المحاضرة:

ثانياً: العلاقات الأمريكية السوفيتية

منذ استلام نيكسون الرئاسة الأمريكية (عام 1969) جعل ضمن خططه وضع استراتيجية جديدة في علاقاته مع العالم الشيوعي (بوحي من مستشاره هنري كيسنجر) تقوم على تحويل المواجهة في الحرب الباردة إلى حالة من الوفاق واحتواء الصراعات والتوترات الدولية، وإتباع أساليب سياسية في إضعاف الخصم الشيوعي عن طريق الاحتواء وليس المواجهة، وعلى الرغم من أن هذه الخطة قد تتطلب وقتاً أطول في تحقيق الأهداف المطلوبة في تجميد وتدمير الاتحاد السوفيتي إلا أنها تتميز بخسائر أقل على الصعيد العسكري والاقتصادي فضلاً عن تحقيق بعض الامتيازات على صعيد العلاقات الدولية إذ إن الرأي العام العالمي بدأ يرفض الحرب كحل للنزاعات الدولية.

وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بدأت محادثات مشتركة للحد من التسلح النووي في هلسنكي في تشرين الثاني عام 1969، وكانت المحادثات قد بدأت سرية ووُصِفَت أنها مُعَقَّدة انتهت إلى التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات. وكان لابد لهذه الاتصالات والاتفاقيات أن تُناقَش على أعلى المستويات الحكومية الأمر الذي أدى إلى أن يقرر الرئيس الأمريكي نيكسون زيارة موسكو ضمن خطة بدأها بزيارته إلى الصين، كان السوفيت ينظرون إلى هذه الزيارة من عدة نقاط:

1- إيقاف عجلة سباق التسلح النووي التي بدأت تَرهق الميزانية السوفيتية وتؤثر على الواقع الاقتصادي المتدهور أصلاً نتيجة آلية الاقتصاد السوفيتي القائم على المركزية الشديدة في كل حلقات

الإدارة الاقتصادية. وتشير الإحصاءات إلى أن السوفيت ينفقون أكثر من (23,5 %) من الدخل القومي على التسلح.

2- الأوضاع في فيتنام والتي حاول السوفيت استثمار التراجع الأمريكي في حربها ضد (الفيت كونغ) والعمل على دفع الولايات المتحدة لسحب قواتها من فيتنام لما لوجودها من أثر سياسي و عسكري وستراتيجي سلبي في المنطقة، فضلاً عن ما تسببه هذه الحرب من استنزاف للقدرات الاقتصادية السوفيتية نتيجة المساعدات الضخمة التي تُقدمها للثوار.

3- التقارب الصيني الأمريكي في الوقت الذي تصاعد فيه الخلاف الصيني السوفيتي والذي وصل مع بداية السبعينات إلى المواجهة العسكرية على الحدود بين الدولتين, لذا فقد حاول السوفيت تطويق هذه العلاقة الجديدة وتخفيف آثارها المحتملة على الاتحاد السوفيتي ومكانته الدولية والإقليمية.

4- محاولات السوفيت استثمار التقارب مع الولايات المتحدة لتحقيق تقارب سياسي واقتصادي مع أوربا الغربية لما لهذا التقارب من أهمية كبيرة ليس فقط للسوفيت وإنما لدول أوربا الشرقية لاسيما من الناحية الاقتصادية.

5- سعي السوفيت للحصول على مساعدات اقتصادية وتكنولوجية من الولايات المتحدة في إطار وفاق مشترك في جميع المجالات.

لقد جاءت هذه الزيارة في 26/ 5/ 1972 في ظل تصاعد العمليات العسكرية في فيتنام لاسيما الحصار البحري المشدد الذي قامت به القوات الأمريكية للموانئ الفيتنامية من خلال زرع الألغام البحرية، وكذلك في ظل استمرار الفيتناميين بالمقاومة والرد على الهجمات الأمريكية مما أحرج القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها. إلا أن هذه الأجواء العسكرية التي خيَّمت على المنطقة لم تثنِ أصحاب القرار في القيادة السوفيتية والأمريكية من السير قدماً في تحقيق أهدافهم التي خططوا لها واجتمعوا من أجلها. إذ تم التوقيع على وثيقة مشتركة أُطلق عليها (مبادئ أساسية للعلاقات بين الولايات المتحدة وبين اتحاد الجمهوريات السوفيتية) وبدأت بعبارة مهمة أفصَحَت عن وقف الطرفين للبحث عن صيغة مُسالِمَة للعلاقة بينهما إذ جاء فيها "لا يوجد في العصر النووي بديلاً للعلاقة المتبادلة غير قاعدة التعايش السلمي". وتضمنت هذه الوثيقة عدة نقاط:

أ- التأكيد على مبدأ التعايش السلمي وإن الخلاف الفكري بين الجانبين لن يُوقِف تنمية العلاقات بين الطرفين.

ب- التعهد بتجنب المواجهة العسكرية المباشرة ومنع نشوب حرب ذرية، والعمل على حل الخلافات من خلال التفاوض والطرق السلمية.

ج- تواصل الجهود للعمل على تحديد إنتاج الأسلحة الاستراتيجية.

د- تعميق الروابط الاقتصادية بين الجانبين.

وأشار البيان المشترك الذي صدر عن الجانبين إلى أهمية هذه الوثيقة باعتبارها قاعدة للعمل على تنمية علاقات سلمية بين البلدين، وتكتسب زيارة نيكسون الى موسكو أهمية كبيرة انطلاقاً من:

1- انسحاب أي تفاهم بين الدولتين على العلاقات الدولية كون لكل طرف شبكة من التحالفات الدولية التي تتبع سياستهما الخارجية.

2- تعميق التفاهم حول تحديد الأسلحة الاستراتيجية إذ توصلا إلى مجموعة من الاتفاقيات حول الموضوع كما إنهم قرروا استمرارية الاتصالات لتحقيق مزيد من هذه الاتفاقيات من خلال لجنة مشتركة تجتمع بشكل منتظم لمناقشة الاقتراحات والاتفاق عليها.

بعد هذه الزيارة جرت خطوات عديدة للتقارب السياسي والاقتصادي بين الجانبين، فمع بداية العام 1973 تم توقيع اتفاق سياسي حول تجنب الحرب النووية كما استمرت الاتصالات على أعلى المستويات فقد التقى نيكسون وبرجينيف مرة أخرى في تموز 1973 وتموز 1974، وبعد مجيء جيرالد فورد إلى السلطة في واشنطن عقد اجتماع قمة مع برجينيف في تشرين الثاني 1974.

لقد سمح هذا التقارب والحوار المستمر على أعلى المستويات إلى حالة من الانفراج في العلاقات الدولية لاسيما في أوربا، إذ تم تطبيع العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وحلفائها مع دول أوربا الغربية، كما تم تحقيق عقد مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا بين جميع الدول الأوربية في هلسنكي وذلك في تموز 1973 على مستوى وزراء الخارجية وفي عام 1975 على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وقد أقرَّ في هذا المؤتمر مجموعة من المبادئ المشتركة للتعاون في أوربا تقوم على احترام السيادة والمساواة وعدم اللجوء للتهديد بالقوة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية فضلاً عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية. كما تَقَرَر أن تتخذ جميع الدول الإجراءات الفعلية لنزع السلاح وتعميق مجالات التعاون الاقتصادي بكافة فروعه التجارية والصناعية والتكنولوجية.

كان من نتائج سياسة الانفراج في العلاقة بين العملاقين أن تم التبادل التجاري والاقتصادي والتقني بينما اتسعت مساهمة الشركات الأوربية في بلدان أوربا الشرقية فارتفع عدد الشركات من (150) شركة عام 1968 إلى (1000) شركة عام 1976 عاملة في دول المعسكر الشيوعي. وقامت الدول الأوربية بتمويل مشروع غاز سيبريا وهو من المشاريع الضخمة والحيوية بالنسبة للاتحاد السوفيتي، إذ أنه يربط المصالح الاقتصادية السوفيتية مع مصالح المانيا وايطاليا المستفيدة من هذا المشروع. إلا أن هذا الوفاق بين الطرفين لم يكن ليستمر طويلاً فقد تعرض إلى هزّات عنيفة لاسيما عام 1973 في أزمة الشرق الأوسط، وفي دعوة الرئيس الأمريكي فورد عام 1975 بتعزيز الوجود الأمريكي في الباسفيك من خلال التعاون العسكري مع اليابان بما أطلق عليه مبدأ (الباسفيك) والذي وضع اهتمام

الأمريكيين بأمن إندونيسيا والفلبين وسنغافورا وماليزيا كونه يمثل حاجة استراتيجية للولايات المتحدة في مواجهة السياسة السوفيتية التي أشار المبدأ إلى تزايد ثقلها العسكري في المنطقة.

وتعرضت سياسة الوفاق إلى أخطر تحدي مع الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام 1979، إلا أن السياسة الأمريكية ابتعدت عن المواجهة المباشرة وركزت على احتواء الخطر السوفيتي في أساليب عسكرية وسياسية وهو الأسلوب الذي سوف ينجح في تحقيق أهداف أمريكا في النهاية من خلال إنهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي برمته.

المقامرة السوفيتية في افغانستان

لا يمكن فصل الغزو السوفيتي لأفغانستان في 28 كانون أول 1979عن السياسة السوفيتية تجاه هذه الدولة منذ عشرات السنين. فإذا استثنينا اهتمام روسيا القيصرية في أفغانستان كبوابة أساسية ومهمة للنفوذ الروسي باتجاه المحيط الهندي والخليج العربي (بما يُطلَق عليها بالمياه الدافئة)، فإن روسيا الشيوعية كانت أول الدول التي اعترفت باستقلال أفغانستان عام 1919 الذي أعلنه الملك الأفغاني (أمان الله خان 1919-1929) للتخلص من النفوذ الخارجي لاسيما نفوذ بريطانيا التي وقفت بشدة ضد هذا الاستقلال.

كان هدف روسيا في تلك المرحلة، فضلاً عن أهدافها التقليدية، محاولة التخلص من الطوق والحصار الذي فرضته عليها الدول الأوربية والولايات المتحدة بعد نجاح الثورة البلشفية في تشرين ثاني من عام 1917 وتبنيها الخط الماركسي الذي تعارضه تلك الدول وتعتبره خطراً على واقعها الاجتماعي والسياسي، وكان الاعتراف بأفغانستان والتعامل معها جزء من خطة روسيا الشيوعية تقضي بمد الجسور مع عدد من الدول في المنطقة مثل تركيا (بزعامة أتاتورك) وإيران وغيرها, إلّا أن النفوذ الروسي وإن كان حاضراً في أفغانستان فإن الحكومة الأفغانية عملت جاهدة على إبقاء حالة التوازن أو الحياد في علاقاتها الخارجية لاسيما مع الاتحاد السوفيتي (الذي أعلن عن تأسيسه عام 1922) وبريطانيا. وانطلاقاً من هذا المبدأ دخلت أفغانستان في تحالف مع دول الشرق الأوسط المحسوبة على الغرب عندما وقَّعت مع العراق وإيران ميثاق سعد آباد عام 1937. لذا فقد وصف المراقبون أفغانستان بأن مثلها (مثل الشاة بين الدب الروسي والأسد البريطاني). بعد الحرب العالمية الثانية استمر النهج الأفغاني في التوازن بين الشرق والغرب ففي الوقت الذي عمل فيه الجنرال داوود (رئيس الوزراء عام 1953-1963) على التقارب مع الاتحاد السوفيتي والذي مَدَّهُ بمساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة، حاول الملك الافغاني إعادة التوازن بإقالة داود من منصبه نتيجة للضغوط الغربية والإبقاء على العلاقات المتوازنة بين الشرق والغرب.

ومع بداية سبعينات القرن العشرين وفي ظل الصراع الدولي، لاسيما في آسيا، أستمر الحياد الأفغاني وبمحاولة مسك العصا من الوسط. تدل على ذلك العلاقات الاقتصادية والعسكرية التي أقامتها أفغانستان مع كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال عندما كان

السوفيت وحلفائهم ينفذون المشاريع في الجزء الشمالي من أفغانستان كتعبيد الطرق ومدّ الجسور وإنشاء الشبكات الكهربائية فضلاً عن بناء من الدولي سارع الأمريكيون إلى تنفيذ مشاريع الجزء الجنوبي من أفغانستان ومنها إنشاء مطار حديث في قندهار. وهذا ما جعل الصحفيون يُعَلِّقون بأن (إذا كانت السكائر أمريكية الصنع فأن علبة الكبريت سوفيتية).

إلا أن التحول المهم والكبير في الواقع السياسي الأفغاني لصالح الاتحاد السوفيتي حصل في أعقاب الانقلاب الذي قاده الجنرال داوود في 27 تموز عام 1973 وهو من المقربين من الاتحاد السوفيتي، والذي أدى إلى إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية وفق الأسلوب السوفيتي في الإدارة مما جعل المراقبون يعدون إن هذا الانقلاب بأنه أزاح من أمام السوفيت الجدار العازل الذي يقف عائقاً أمام السياسية السوفيتية التي ترنو بنظرها إلى بحر العرب وخليجهم. إلا أن الأوضاع في أفغانستان لم تستقر، والحكم الجديد لم يستطيع ترسيخ أقدامه في المجتمع الأفغاني ذات التركيب القبلي والعرقي المعقد. الأمر الذي أدى إلى أن تتحول الساحة الافغانية إلى مسرح للمنافسات السياسية والقبلية انعكس على الواقع السياسي، إذ شهدت الحكومة الأفغانية عدة تغيرات في هرم السلطة بَيَّن حجم الهَوّة العميقة التي تعاني منها الأطراف السياسية في أفغانستان، وانتهى الأمر إلى حدوث انقلاب عسكري في عام 1978 قاده حفيظ الله أمين. إلا أن هذا الانقلاب زاد من سوء الأوضاع الداخلية، إذ نشب صراع مرير وعنيف بين أنصار الجنرال داوود ومعارضيه.

أن احتدام الصراع الداخلي في أفغانستان جعل السوفيت يتخوفون من فقدان نفوذهم، وإن الأوضاع قد تؤدي إلى فسح المجال لقوى خارجية معادية للاتحاد السوفيتي من السيطرة على أفغانستان وإنهاء النفوذ السوفيتي أو على الأقل إعاقته. ونتيجة لهذا الفهم وانطلاقاً من حسابات سوفيتية محددة اجتاحت القوات السوفيتية الأراضي الأفغانية في 28 كانون الأول من عام 1979 ليتم تنصيب بابراك كارمل رئيساً للدولة بحماية القوات السوفيتية.

السؤال الذي يُطرَح هنا وبإلحاح ممّا انطلق السوفيت في قراراهم الخطير باجتياح الأراضي الأفغانية ذات الموقع الحسّاس لأكثر من طرف كالولايات المتحدة وإيران وتركيا وباكستان وحتى أقطار الخليج العربي؟

لم تطرح القيادة السوفيتية مُبررات محددة وحقيقية في تفسيرها للغزو، إلا أنه بالإمكان إعطاء استنتاجات من الوقائع الدِوَلية والإقليمية التي سمحت أو شجعت السوفيت على اتخاذ هذه الخطوة.

أولاً- إن موسكو كانت تعيش في تلك المرحلة معركة حياة أو موت على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبدأ الاتحاد السوفيتي يبحث عن طوق النجاة لانتشال الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتدهور، ذلك بالرغم من الهالة الكبيرة التي كان يصّورها الاتحاد السوفيتي لتفوقه العسكري الاستراتيجي والتي كانت تخفي وراءها أوضاعاً اقتصادية متدهورة جداً وواقع اجتماعي مُهَيئ للانفجار بسبب التنوع العرقي والديني والذي خنقته المركزية الشيوعية الشديدة، فضلاً عن صراع

خفى على السلطة بين جيلين من القادة السوفيت، لذا وُصِفَ القرار بأنه مقامرة بُنيَت على حسابات تحتمل النجاح والفشل القاتل.

لقد أغفل قادة الاتحاد السوفيتي الثمن الباهظ الذي قد يدفعونه إزاء خطوتهم بغزو أفغانستان، فكان هدف تثبيت أنصارهم بالسلطة هو الهدف الأساس, إلا أن القيادة الأفغانية الجديدة فشلت في تثبيت سلطتها وبدا أن الشعب الأفغاني قد رفضهم مما أشر فشل الخطوة السوفيتية في الغزو.

ثانياً- أن التغيرات الجديدة في المنطقة لاسيما ما يتعلق بالثورة في إيران والتي تفجرت عام 1979، قد أثارت مخاوف السوفيت من أن تمتد آثارها إلى داخل أفغانستان أو حتى الى داخل الاتحاد السوفيتي الذي يضم في تكوينه عدد من الشعوب الإسلامية. لذا فعمل القادة السوفييت على خطوة استباقية وإيجاد حاجز لمنع هذا التأثير فضلاً عن اعتقادهم أن الثورة في إيران مَثَّلت تراجعاً وانتكاسة للسياسة الأمريكية في المنطقة تُضاف الى انتكاساتها في فيتنام مما سيؤثر على قدرتهم على إبداء رد فعل مؤثر وقوي ضد الاتحاد السوفيتي.

ثالثاً- لقد حاول السوفيت إعادة الثقة والمصداقية لسياستهم التي وُضِعَت في حالة اختبار صعبة في مواقف عديدة مع حلفائهم، والتأكيد بأن الاتحاد السوفيتي جاد في سياسته تجاه حلفائه مهما كان الثمن. ولكن الواقع أن الاتحاد السوفيتي أراد أن يُعيد الثقة لنفسه قبل حلفائه لاسيما بعد المواقف الضعيفة أو المتذبذبة التي اتخذها إزاء مناطق عديدة من العالم كفيتنام وقضية الشرق الأوسط والتي أثارت التساؤل لدى عدد كبير من الدول عن قيمة أو أهمية التحالف مع الاتحاد السوفيتي والاعتماد عليه لاسيما في حالات الأزمات.

رابعاً- لقد بنى القادة السوفييت حساباتهم عن الغزو منطلقين من تقديرات سابقة حول عدد من الأحداث الدولية، فعلى سبيل المثال أن الأمريكيون لم يتخذوا موقفاً عنيفاً إزاء التدخل السوفيتي في جيكوسلوفاكيا عام 1967، كما أن الولايات المتحدة الآن هي في وضع أضعف بعد الهزيمة المنكرة في فيتنام وفضيحة ووترغيت وإن محددات تدخلها في المنطقة تجعل رد فعلها لا يتجاوز الخطاب السياسي.

إلا أن الواقع كان يشير الى خطأ الحسابات السوفيتية والدليل على ذلك أزمة عام 1973 في الشرق الأوسط التي أثبتت للسوفييت أن الولايات المتحدة مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى في الحفاظ على مكاسبها الاستراتيجية في العالم.

خامساً- وَجَدَ السوفييت أنفسهم في حالة تفوق عسكري استراتيجي نتيجة لتصاعد انتاجها للصواريخ النووية بعيدة المدى، وقد اعترف الأمريكيون بالفجوة التي تفصلهم عن السوفيت في مجال التسليح. الأمر الذي أعطى السوفيت نوع من الثقة الزائدة بالنفس متناسين أن المواجهة النووية لم تعد قابلة للتحقيق مهما كان نوع التفوق, لأن نتائج مثل هذه المواجهة ستكون كارثية على الطرفين وليس على طرف واحد مهما كان تفوق الطرف الآخر، لذلك فقد أصبح مثل هذا الاحتمال غير واقعي، لاسيما في مشكلات إقليمية بعيدة جغرافياً عن أحد طرفي الصراع، وبذلك يخرج التفوق التسليحي من خانة

الحسابات في المشكلة الأفغانية لأن هناك عناصر تهديد أمضى في تأثيرها كالاقتصاد والسياسة التي كانت لها تأثيرها السلبي الكبير على الاتحاد السوفيتي.

المحاضرة الثالثة عشر

عنوان المحاضرة:

ضعف الكتلة الشيوعية وانهيارها bloc	The weakness and collapse of the communist
اولاً: مقدمات الانهيار السوفيتي collapse	First: the precursors of the Soviet
1- الأزمة الاقتصادية crisis	1- The economic
- التخلف التكنولوجي retardation	- Technology

محتوى المحاضرة:

لقد جاء رد الفعل على عملية الغزو بعيداً عن كل الحسابات السوفيتية وعلى جميع الصعد:

اولاً- داخل أفغانستان فوجئ السوفييت بالمقاومة المسلحة العنيفة من قِبَل الشعب الأفغاني المدعومين من قوى خارجية لها أهدافها المتباينة التي اتفقت على إلحاق الهزيمة بالقوات السوفيتية، وقد أحرجت هذه المقاومة وبطريقة حرب العصابات الجيش السوفيتي لاسيما أن مناطق القتال هي مناطق جبلية وَعِرة فضلاً عن تفاني الشعب الأفغاني في القتال بشكل فاق التصور كونه ينطلق ليس فقط من منطلقات قومية أو قِبَلية وإنما ايضاً من العقيدة الإسلامية التي فرضت على المسلمين الأفغان الجهاد ضد المحتل. فقد توحدت فصائل المقاومة الأفغانية بعد أن كانت مشتتة وغير فعالة. إذ أعلن في 27/ 1/ 1980 في الباكستان تشكيل تحالف إسلامي لِسِتَة حركات ثورية أفغانية بزعامة برهان الدين رباني بهدف تحرير البلاد. وقد تمكن الثوار من تحقيق عدة انتصارات ففي جلال اباد انضمت فيها

القوات الأفغانية إلى الثوار. وفي شباط استولى الثوار على عدة مناطق في شمال العاصمة كابل، كما أُعلِنَ 20 شباط إضراب عام في العاصمة الأمر الذي دعا السلطة المحلية إلى إعلان الأحكام العرفية وفرض حظر التجول.

ثانياً- أما رد الفعل العالمي فقد كان هو الآخر خارج الحسابات السوفيتية:

أ- فقد تصاعدت الإدانة للغزو السوفيتي في الأمم المتحدة وفي مُنَظَمة المؤتمر الإسلامي وكذلك في مؤتمر عدم الانحياز الذي كان السوفيت يعدّونَه ضمن مؤيديه لما كان للدول المؤسسة لهذه الحركة من ارتباط وثيق بالاتحاد السوفيتي الذي عُدَّ في مرحلة ما داعمة للحركات الوطنية والثورية في العالم الثالث.

ب- أما الغرب فإنه لم يكتفِ بالإدانة وإنما بدأ باتخاذ خطوات عملية لمعاقبة الاتحاد السوفيتي ومحاصرته ومنعه من إنجاح عملية الغزو، إذ جمدت الاتصالات بين دول أوربا الغربية وبين الاتحاد السوفيتي مما أدى إلى تعميق الضرر على الاقتصاد السوفيتي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أوقَفَت التعاملات التجارية مع موسكو لا سيما إيقاف تصدير الحنطة الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتي، وأعلن الرئيس كارتر في 13/ 1/ 1980 تقديم مساعدات عاجلة إلى باكستان بقيمة (400) مليون دينار لمواجهة الخطر السوفيتي، وفي 14/ 1 شَرَعت القوات الأمريكية بالتحرك باتجاه الخليج العربي بحجة منع التوسع السوفيتي. فضلاً عن ذلك قررت الولايات المتحدة الانسحاب من الألعاب الأولمبية المُقَرَر إقامتها في موسكو عام 1984. كما تصاعدت الدعاية المضادة للاتحاد السوفيتي ولأيديولوجيته الشيوعية في أوربا والولايات المتحدة مما أعاد للذاكرة أجواء الحرب الباردة في خمسينيات القرن العشرين.

كما بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها في نشر 600 صاروخ نووي بعيد المدى في أوربا الغربية، وبدأت الدعوات الأمريكية لزيادة الإنفاق العسكري لسد الفجوة التسليحية مع الاتحاد السوفيتي مما مَثَّل انتكاسة حقيقية لمساعي الانفراج في العلاقات الدولية والحد من التسلح.

وطبقاً لذلك فقد اعتبر الرئيس الأمريكي جيمى كارتر الغزو بأنه اكبر خطر يهدد السلام الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (متناسياً غزوه لفيتنام). وانطلاقاً من هذه الرؤيا الأمريكية فقد دعا الرئيس الأمريكي إلى مجموعة من الخطوات أُطلق عليها (مبدأ كارتر) وذلك عام 1980 وتقضي بزيادة ميزانية الدفاع الأمريكية وتطوير قوة التدخل السريع لتكون جاهزة في التصدي لأي محاولة تهديد المصالح الأمريكية لاسيما في منطقة المحيط الهندي والخليج العربي، كما دعا المبدأ إلى التوسع في بناء القواعد العسكرية في منطقة المحيط الهندي وفي الشرق الأوسط من خلال تدعيم العلاقات الأمريكية مع دول هذه المناطق.

ج- اندفاع عدد من الدول وتحت مشاعر التخوف من الخطوة السوفيتية نحو إقامة علاقات أكثر تطوراً مع الولايات المتحدة فقد وافقت كل من عمان وكينيا والصومال في 12/ 1/ 1980 بالسماح للقوات البحرية والجوية والأمريكية للحصول على تسهيلات عسكرية بهدف ردع السوفيت، كما ازدادت

العلاقات الأمريكية تطوراً مع مصر والسعودية (التي تجاوزت رد فعلها حول اتفاقية كامب ديفد 1977) وكذلك الباكستان والصين ودول أخرى. وشهد هذا التطور أبعاداً واسعة كإقامة القواعد العسكرية والتنسيق السياسي والاقتصادي.

ثالثاً- تصاعد تأثير السلفية الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وتراجع القوى الشيوعية والإشتراكية وذلك بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فقد أشاعت الولايات المتحدة بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 ومن خلال وسائل إعلامها بأن الخطر القادم هو الخطر الإسلامي وموضوع الجهاد، وأصبحت هذه المواضيع تَعِج بها الصحف والكتب الغربية. إلا أن هذا الإعلام الغربي دار حول نفسه دورة كاملة بعد أن أصبح الجهاد في الإسلام يخدم المخطط الأمريكي في أفغانستان وتحوَّل التركيز على دعم القوة الإسلامية لمواجهة الخطر السوفيتي الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي معاكس في المرحلة القادمة لأن التحدي الجديد بعد انهيار الشيوعية سيكون السلفية المتشددة.

رابعاً- عدم قدرة الاتحاد السوفيتي توظيف علاقاته وتحالفاته في العالم لصالح استراتيجية مقاومة ردود الأفعال العالمية المتنوعة حول غزوه لأفغانستان فقد أدان العراق عملية الغزو ووقف ضدها كما إنه دخل في حرب مع إيران أبعدته عن لعب دور إقليمي أو عالمي، أما ليبيا واليمن الجنوبي وسوريا فإن أهمية مواقفهم لم تكن ذات تأثير واضح. أما أوربا الشرقية فكان حلفاء الاتحاد السوفيتي أضعف من أن يكون لهم دور مؤثر لأسباب داخلية أو نتيجة أزماتها الاقتصادية.

كان من بين أهم نتائج الغزو السوفيتي لأفغانستان كشف الغطاء عن الواقع المتردي الذي يعيشه الاتحاد السوفيتي على الصعيدين الداخلي والخارجي الأمر الذي جعل الغزو ونتائجه العسكرية والسياسية والاقتصادية أول مسمار في نعش الاتحاد السوفيتي الذي ستبدأ خطوات تفكيكه مع مجيء غورباتشوف إلى السلطة عام 1985 تحت شعار البروستريكا أو (إعادة البناء).

ضعف الكتلة الشيوعية وانهيارها

اولاً: مقدمات الانهيار السوفيتي

عندما جاء لينين إلى السلطة بعد ثورة أكتوبر عام 1917 كان يعد بقيام دولة العدالة والرفاهية التي تقوم على الاتحاد الطوعي بين عدد من الشعوب كان القياصرة قد أخضعوها بالقوة إلا أن تاريخ الاتحاد السوفيتي لم يشهد تحقيق هذه الأهداف، بل إنها شهدت في العهد الستاليني أقسى أنواع السلطات المركزية، إذ تم إخضاع عدد من الدول تحت الهيمنة السوفيتية وبالقوة، وإجبارها على انتهاج الخط الماركسي الذي يُحَرِم على الشعوب السوفيتية أي مشاعر قومية أو دينية. في تلك الفترة بدأت بذور الضعف السوفيتي والتي بدأت بوادره بالظهور خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي نتيجة لجملة من المتغيرات الدولية أو الداخلية أفضَت إلى حالة من الغليان الشعبي انتهت إلى ضعف الدولة وتفككها.

لقد جاء انحسار السيطرة الاستعمارية بنوعيها السياسي والعسكرية وظهور حكومات محلية وطنية مستقلة مما أضعف الطروحات الأممية التي تبناها الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن ذلك فأن الموازنة في البناء الاقتصادي والاجتماعي وبناء الدول على الأسس الاشتراكية وفي نفس الوقت وفق الواقع المعاصر أصبح أمراً صعباً الأمر الذي أدى إلى ظهور حالة من التناقض بين المبدئية الماركسية وبين الطابع البرغماتي الذي بدأ الاتحاد السوفيتي بانتهاجه تماشياً مع متطلبات الواقع الأقتصادي والاجتماعي المعاصر. زاد في عمق الأزمة الاستغلال الإعلامي والسياسي والاقتصادي من قبل دول الغرب والذي ركز على إبراز معالم الفشل في تطبيق النظرية الاشتراكية.

كانت وفاة الزعيم السوفيتي الأبرز ليونيد برجينيف في 10/ 11/ 1982، وهو من الزعماء الأكثر تشدداً في تطبيق المبادئ الماركسية - اللينينية (والذي وصل إلى قيادة الاتحاد السوفيتي بعد الإطاحة بخروشوف عام 1964) بداية لكشف الغطاء عن أوضاع مأساوية يعيشها الاتحاد السوفيتي وعلى جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فخلال سبعينات القرن الماضي أشاع السوفيت تفوقهم العسكري على الولايات المتحدة، وأنهم يحققون انتصارات كبيرة في المواجهة مع الغرب (الرأسمالي والإمبريالي) لاسيما في مجال سباق التسلح وفي التغلغل إلى عدد من المناطق الاستراتيجية في العالم كأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وسط تراجع أمريكي في دورها العالمي محكومة بعقدة فيتنام فضلاً عن ظروف سياسية داخلية.

لقد رَوَّج السوفيت في فترة السبعينات إلى أن المعسكر الاشتراكي يتوسع جغرافياً وإيديولوجياً في الوقت الذي يتراجع فيه النظام الرأسمالي الذي صَوَّر على انه تتقاذفه الأزمات الاقتصادية كالتضخم والبطالة وغيرها كما كان يصوّرها الإعلام السوفيتي. إلا أن هذا التفوق العسكري لم يكن في حقيقته مؤشر قوة وإنما كان أحد أهم أسباب استنزاف القدرات الاقتصادية السوفيتية والتي هي أصلاً تعاني من فجوات أخذت بالاتساع شيئاً فشيئاً.

ويشير الباحثون إلى أن الفكر الاشتراكي وسياسة الدول التي تبنته بعد هذه المرحلة عَبَّر عن تجمده عند حدود معينة وفشل في اللحاق بتطورات العصر التكنولوجية أو حتى التخطيطية في بناء سياسات عسكرية واقتصادية وحتى إعلامية مناسبة الأمر الذي أدى إلى تخلفه في مرحلة الثمانينات وفشله في إيجاد التفسيرات اللازمة وفق المنطق الماركسي لكيفية مواكبة التطورات المعاصرة الأمر الذي جعل الفكر الماركسي مجرد شعارات خاوية من المصداقية.

وصل إلى السلطة بعد وفاة برجينيف إثنان من القادة الشيوعيين الكبيري السن، ولم يستمروا في الحكم إلا فترة قصيرة إذ لم يستمر اندروبوف في السلطة إلا للفترة من 12/ 11/ 1982 حتى 9/ 2/ 1984 وهو تاريخ وفاته. ثم تم تنصيب جيرننكو الذي توفي هو الآخر في 10/ 3/ 1985 ليتم اختيار ميخائيل غورباتشوف أميناً عامَّاً للحزب الشيوعي السوفيتي، ولتبدأ مرحلة جديده أدَّت في نهايتها إلى تفكك الاتحاد السوفيتي واختفائه من خارطة العلاقات الدولية.

1- الأزمة الاقتصادية

ذكرنا أن ثمانينات القرن الماضي شهدت طفح الأزمة الاقتصادية على السطح وإن كانت جذورها تعود إلى مراحل سابقة فقد كان للحكومة السوفيتية ثلاث أهداف أساسية في توجيهاتها الاقتصادية كانت تعمل على الموازنة بينها:

أ- الحفاظ على التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما ما يتعلق في سباق التسلح والذي بدأ في هذه المرحلة يأخذ أبعاداً أكثر كلفة من السابق من خلال ما أُطلق عليه بـ (عسكرة الفضاء) أو حرب النجوم.

ب- تأمين الأموال الكافية للاستثمار وتصعيد وتائر النمو الاقتصادي.

ج- العمل على رفع المستوى المعيشي لأفراد الشعب السوفيتي ليتناسب مع ما وصلت دول العالم الرأسمالي، وكذلك ليتوافق مع وعود وطروحات المذهب الماركسي الذي صوَّر التطبيق الماركسي بأنه يجلب الرفاهية والعدالة في المجتمع. وكان هذا الهدف هو التحدي الأكبر للسلطة السوفيتية والذي كان الفشل فيه أهم عناصر الأزمة السوفيتية إلا أن تحقيق هذه الأهداف بدا حلماً بعيد المنال لاسيما بعد سياسة المُكاشَفة التي اتبعها غورباتشوف لتبيان حقيقة الواقع الاقتصادي في الدولة وليدعو إلى وضع الآليات المناسبة لمعالجة ذلك الواقع.

لقد أشارت الدراسات التي تصدى لها عدد من الباحثين لدراسة الواقع الاقتصادي المرير الذي عاشه الاتحاد السوفيتي إلى عدة ملامح مَيَّزَت هذا الواقع من أبرزها:

أ- انخفاض المعدل السنوي لدخل الفرد من (3,4%) خلال خطة الأعوام 1976 - 1980 إلى (2,2%) خلال الخطة للأعوام 1981 - 1985. وهذا بالطبع بالاستناد إلى الأرقام الرسمية المعلنة والتي يشكك في صحتها أو يعتقد أن معدلات الدخل تدنت إلى أكثر من ذلك.

ب- الخلل في الميزان التجاري للدولة إذ إن الصادرات السوفيتية التي تمثل (60%) من الموارد للميزانية والتي تشتمل على صادرات النفط والغاز والخشب والإسمنت وغيرها قد انخفضت بشكل كبير، مما أفقد الميزانية واردات أساسية لدعمها. بالمقابل ازدادت واردات الاتحاد السوفيتي من السلع

الاستهلاكية الغذائية كالحبوب التي زادت الحاجة اليها بشكل كبير لتردي الانتاج الزراعي في البلاد وهذا الخلل أدى إلى زياده في الدَين الخارجي لسد العجز المتصاعد في الميزانية وقد بلغ هذا الدين عام 1984 أكثر من (11) مليار دولار ثم ليرتفع إلى (15,5) مليار دولار عام 1985.

ج- تشير الدراسات الاقتصادية السوفيتية إلى أن معدل النمو الاقتصادي للفترة من 1981 - 1985 كانت تساوي صفراً كما إن معدلات نمو الانتاج الزراعي تدهور بشكل كبير. الأمر الذي جعل الدولة تتحمل أعباء دعم المواد الغذائية الضرورية بِنِسَب عالية جداً (50 مليون روبل عام 1985 فقط).

وفي عام 1985 انخفض معدل النمو الصناعي إلى (3%) بالمقارنة مع عام 1984 (4,5%) هذا مع رداءة السلع المُصَنَعة في الاتحاد السوفيتي وتدني قدرتها على التنافس في الأسواق العالمية. وانخفض إنتاج الحبوب إلى 195 مليون طن بانخفاض 100 مليون طن تقريباً عن السنة السابقة.

د- تَرافَقَ هذا مع حالة من الفساد والتعسف البيروقراطي، إذ أن الفئات العليا للبيروقراطية (وهم كبار مسؤولي الحزب وأجهزة الدولة والذي لا يتجاوز حجمها نصف مليون بالمقارنة مع عدد سكان الاتحاد السوفيتي الذي يبلغ أكثر من 250 مليون) تمتلك تسهيلات باذخة في الحصول على السلع الاستهلاكية ذات المناشيء الأجنبية.

فضلاً عن امتلاكها للسيارات الفارهة والسكن الأنيق والخدمات الخاصة كالمستشفيات والمدارس والمرافق الترفيهية مع دخل شهري يساوي أضعاف ما يحصل عليه المواطن العادي أدى ذلك إلى هدر الموارد وتضخم أعباء الدولة فضلاً عن حالة الاستياء والرفض الشعبي الكامل. كما أن ذلك أدى إلى حرص هؤلاء القِلَة على طبيعة نظام المركزية والعمل على ترسيخه والمحافظة عليه حرصاً على امتيازاتهم الكبيرة. لقد استشرى الفساد والنهب المنظم لموارد الدولة وعلى أعلى المستويات نتيجة لغياب حلقات المراقبة الرسمية أو الشعبية فضلاً عن مركزية السلطة والابتعاد عن الأساليب الديمقراطية في إدارة الدولة. وقد شهد عهد برجينيف 1964 - 1982 أعلى نسب الفساد الإداري والذي تم الكشف عنه بعد وفاته إذ طالت المُسائَلة كبار المسؤولين من أمثال رومانوف الرجل الثاني في الحزب الشيوعي فضلاً عن عدد من القادة المقربين من برجينيف وعدد من أفراد عائلته. لقد حدد غورباتشوف في تقريره إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في حزيران 1985 ملامح الأزمة الاقتصادية بعدة نقاط.

- التخلف التكنولوجي

أ- رداءة نوعية العديد من المنتجات الصناعية مما مثل عبثية انتاجها.

ب- عدم التوازن في التخطيط الاقتصادي.

ج- الهدر المزمن للطاقة والمواد الخام.

د- المردود المالي المتدني بالمقارنة مع مستويات عالية من الانفاق.

ترافق مع هذه الملامح تدهور شامل في مجالات الحياة الثقافية والعلمية من خلال اتساع الفجوة التكنولوجية مع الغرب، على سبيل المثال فإن استخدام الكومبيوتر في مؤسسات الدولة السوفيتية يتعدى نسبة (32%) وفي ساعات محدودة من اليوم أما الولايات المتحدة واليابان فإن النسبة ترتفع إلى (100%) وعلى مدار الساعة لقد انعكس الواقع الاقتصادي على المستوى المعاشي للسكان الذي تدنى إلى مستويات كبيرة، الأمر الذي دعا عدد من المسؤولين الحكوميين إلى إطلاق دعوات لتقديم المساعدة الدولية.

كما أعلن رئيس الوزراء ريجكوف وخلال مقابلة تلفزيونية في كانون 1990 بأن على الحكومة شراء المواد الغذائية الأساسية كالسكر والحبوب واللحوم لتأمين الحاجات الملحة للسكان. وإن الدولة تعاني من عجز شديد في هذه المواد ودعا العالم إلى تقديم المساعدة لبلاده. كما ظهرت دعوات مماثلة للمساعدة الدولية من مستشار غورباتشوف الاقتصادي ومن سفراء الاتحاد السوفيتي في الولايات المتحدة وبريطانيا فضلاً عن ذلك فقد عملت الحكومة لمواجهة حالة التضخم المتصاعد وفقدان السلع الأساسية في الأسواق واعتماد بطاقة التموين في العديد من مناطق البلاد لتزويد السكان بتلك السلع. أما البطالة فقد ارتفعت إلى نسب مخيفة ففي عام 1985 وصل إلى مليوني عاطل ثم تصاعد إلى 13 مليون عاطل عن العمل عام 1989 وهذه أرقام رسمية قد لا تشير إلى حقيقة الأمور. وفي اجتماع له مع وفد أوربي في موسكو في اوائل تشرين أول عام 1991 طلب غورباتشوف مساعدات عاجلة بقيمة (10) مليارات دولار لشراء ملايين الأطنان من الحبوب تفادياً لكارثة إنسانية. وبعد أيام وجه غورباتشوف نداءً عاجلاً لدول العالم في خطاب متلفز أشار فيه أن بلاده تواجه كارثة وإن برنامجه الإصلاحي مهدد بالخطر.

بدأت الأزمة الاقتصادية تنعكس على امور عديدة داخل المجتمع السوفيتي من اهمها تخلخل الاستقرار الداخلي لجمهوريات الاتحاد السوفيتي والتي حرصت الحكومات السابقة على عدم المساس به. كما أن هذه الأزمة بدأت تؤثر على قدرات الدفاعية فضلا عن اغراق الدولة بالديون الخارجية.

المحاضرة الرابعة عشر

عنوان المحاضرة:

2- الأوضاع السياسية والعسكرية 2- Political and military situations

- سياسة غورباتشوف - Gorbachev policy

محتوى المحاضرة:

2- الأوضاع السياسية والعسكرية

أن سياسة الاتحاد السوفيتي خلال السبعينيات من القرن العشرين كانت عبارة مجموعة من التدخلات العسكرية المباشرة أو غير المباشرة والتي كانت مكلفة بالنسبة للميزانية السوفيتية، وذلك في الشرق الاوسط واسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية، فضلاً عن الدعم الذي تقدمه لدول أوربا الشرقية وعدد من دول العالم الثالث، كذلك تكاليف انشر القوات السوفيتية في عدد من مناطق العالم. كان ذلك كله ضمن الرغبة السوفيتية في التفوق الاستراتيجي على الولايات المتحدة وحلفائها، وان هذه السياسة هي على نمط السياسة السوفيتية المتبعة منذ خمسينيات القرن الماضي دون تطور ودون أن تعدل لتتلائم مع طبيعة الاساليب الامريكية في المواجهة والتي بدأت تأخذ أسلوباً جديداً اكثر تأثيراً.

أ- فقد كانت الكلفة العالية للغزو العسكري لأفغانستان والمتمثل بالخسائر المادية المباشرة والتي ارتفعت عام 1985 لتصل إلى (60) مليار روبل فضلا عن الخسائر غير المباشرة والتي جاءت نتيجة وقف التعاملات التجارية السوفيتية مع الغرب والتي اسهمت في تعميق الأزمة الاقتصادية.

ب- عملت الولايات المتحدة على تنشيط سباق التسليح (ولو اعلاميا) لاسيما بعد صدور مبدأ كارتر عام 1980 الداعي إلى زيادة الإنفاق العسكري الامريكي الامر الذي ادعا السوفييت إلى الانجرار وراء هذا السباق الذي اعلن انه يشمل عسكرة الفضاء.

وفي الوقت الذي تستفيد فيه الولايات المتحدة من موضوع سباق التسلح كون ان انتاج الأسلحة ينشط الاقتصاد الأمريكي الذي يقوم على مبدأ الاقتصاد الحر، إذ انه يمتص البطالة ويزيد من تحريك عجلة الاقتصاد الأمريكي، فأنه في ذات الوقت يؤدي إلى زيادة في الأزمة الاقتصادية السوفيتية ذات التخطيط والانفاق المركزي والذي يؤثر سلبياً على ميزانية الدولة.

ج- كما عملت الولايات التي على تعميق الأزمة السوفيتية من خلال تعميق تورط الحكومة السوفيتية في المنازعات الإقليمية، إذ عملت على دعم المقاومة الأفغانية ضد الوجود السوفيتي كما دعمت حركات التمرد في اثيوبيا وموزمبيق وكمبوديا وغيرها الأمر الذي ساعد في استنزاف اكثر للقدرات العسكرية السوفيتية وبالتالي تعميق الازمة الاقتصادية.

د- الخلاف الصيني السوفيتي ساهم هو الآخر في تردي الاقتصاد السوفيتي اذ تطلب هذا النزاع إلى انفاق الاتحاد السوفيتي اكثر من (200) مليار روبل لإقامة البنية الاستراتيجية على طول الحدود الاسيوية للاتحاد السوفيتي البالغة أكثر من (7000) سبعة آلاف كيلو متر.

- سياسة غورباتشوف

كان بالإمكان استمرار تأزم الأوضاع الاقتصادية دون ان يكون هناك ردود افعال عنيفة من قبل مكونات الاتحاد السوفيتي. ذلك كون المجتمع السوفيتي قد استساغ ولفترة تمتد لأكثر من (70) عام على الحكم المركزي المتشدد والذي ترسخت فيه هيمنة الحزب وتفرده بالسلطة إلى درجة بأنه لم يعد هناك من يتصور أي تهديد او خطر على وحدة البلاد وانما التركيز فقط كان على الاستعداد لصد العدوان الخارجي. وكان احتمال انفصال أي جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي الخمسة عشر ضرباً من الخيال لا يمكن تصوره حتى جاء غورباتشوف بأفكاره الإصلاحية والتي تحوم الشكوك حول أهدافها ودوافعها والدور الخارجي فيها.

لقد عمل غورباتشوف في البدء على الموازنة بين تيارين التيار الإصلاحي الذي يدعو إلى اتخاذ خطوات جذرية لإصلاح الواقع الاقتصادي (ولكن ليس إلى الحد الذي يؤدي إلى تفكك الدولة) وبين التيار العقائدي المحافظ على الأسلوب القديم في إدارة الدولة. حتى أن بوريس يلتسين (الرئيس الروسي) علق على ذلك بقوله : " أن غورباتشوف يكتب بيده اليمنى واليسرى في آن واحد ".

لقد حدد غورباتشوف المشكلة بأنها اقتصادية أساساً وان الاصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يأتي بثماره إلا بالإصلاح السياسي، وان هذا الإصلاح السياسي يجب أن يبدأ من قمة الهرم السياسي ألا وهو الحزب الشيوعي. وأطلق على سياسته الاصلاحية الجديدة (البيريسترويكا) أي (اعادة البناء) والتي يقوم الإصلاح فيها على صف الداخلية والخارجية.

أما على الصعيد الداخلي فقد عمل على تغيير هيكلة السلطة السياسية في الاتحاد السوفيتي، اذ اجريت انتخابات مؤتمر نواب الشعب في بداية عام 1989 والتي جرت لأول مرة بأسلوب أكثر ديمقراطية وانتخب هذا المؤتمر أعضاء مجلس السوفييت الأعلى واستحصل موافقة مجلس النواب على مجموعة من القرارات التي تخفف من سلطة الحزب على مؤسسات الدولة وخاصة العسكرية منها. كما استحصل موافقة انتخاب رئيس للاتحاد السوفيتي بصلاحيات واسعة تمكنه من معالجة الأزمة الاقتصادية الخانقة. وفقاً لهذه التعديلات فقد فاز غورباتشوف كأول رئيس له صلاحيات واسعة بنسبة (59%) من مجموع اصوات النواب السوفييت.

كما جرت انتخابات لاختيار رئيس لجمهورية روسيا الاتحادية في ظل الاتحاد السوفيتي وذلك في تموز عام 1991 والذي فاز فيها (بوريس يلتسن) وهو يهودي روسي ذا ميول استقلالية عن الاتحاد السوفيتي، إذ اشار في خطاب تنصيبه امام غورباتشوف " ان روسيا العظمى تنهض من كبوتها وستصبح دولة مزدهرة ذات سيادة" مما اعتبر دعوه صريحة وجريئة للانفصال، وكان ذلك بداية لدعوات اخرى للانفصال على اساس قومي.

أما في ما يتعلق بالسياسة الخارجية

فعلى صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة فان غورباتشوف شعر بأن تنمية العلاقة معها سوف ينعكس ايجابياً على الواقع الاقتصادي السوفيتي لذلك اتخذ مجموعة من الاجراءات العسكرية لتخفيف المواجهة في سباق التسلح.

أ- فقد أعلن غورباتشوف امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 7 تشرين الثاني 1988 عن أن بلاده قلصت حجم القوات المسلحة بمقدار نصف مليون جندي أي (10%) من اجمالي القوات المسلحة ويشمل التقليص ايضاً المعدات العسكرية بواقع (10) آلاف دبابة و (1500) وحدة مدفعية و (800) طائرة مقاتلة. كما اعلن عن تخفيض ميزانية الدفاع بمقدار (14,2) وميزانية الصناعة العسكرية بمقدار (19,5%).

ب- وافق الاتحاد السوفيتي على السماح للمفتشين والمراقبين العسكريين من حلف الناتو بمراقبة المناورات العسكرية التي يجريها حلف وارسو. وهو امر لم يسبق له مثيل في تاريخ الحلف. كما أعلن في تموز عام 1991 عن تخفيض عدد القوات السوفيتية المتواجدة في الخارج فضلا عن ذلك فقد تمت الموافقة على وقف اجراء التجارب النووية تحت الارض وتفكيك منصات الصواريخ قصيرة المدى وغيرها من القرارات العسكرية التي وجدت ترحيباً بالغاً لدى الادارة الامريكية والغرب عموماً. كما حرص على تنسيق المواقف مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية في الشرق الاوسط ولبنان وغيرها.

ج- اعلن الرئيس السوفيتي عن سحب قواته من افغانستان في 14 /4/ 1988.

د- البدء بالتعامل في علاقاته الدولية بعيداً عن المعيار الايديولوجي والمبدئي او الحرص على طبيعة النظام السياسي. ومن هذا المنطلق بدأ الاتحاد السوفيتي بإعادة علاقاته مع اسرائيل بشكل تدريجي، ولبيان عمق هذه العلاقة فقد سمح الاتحاد السوفيتي بهجرة اليهود السوفييت إلى اسرائيل، اذ وصل عدد المهاجرين عام 1988 فقط اكثر من 22 ألف مهاجر. وعندما طلبت الدول العربية وقف هذه الهجرة اشار غورباتشوف في شباط 1990 أنه من غير الوارد فرض قيود الهجرة اليهودية، ودعا الدول العربية إلى التخلص من (عقدة المواجهة مع اسرائيل وتركيز الجهود إلى حل وسط, كما بدأ اتصالات مع العربية السعودية اذ وصل وفداً إلى الرياض لأول مرة منذ خمسين عاماً برئاسة مدير إدارة الشرق الأوسط في الخارجية السوفيتية.

لقد بدأت الاخفاقات والانتقادات والنتائج السلبية تظهر بشكل جلي نتيجة سياسة البيروستريكا التي انتهجها غورباتشوف على جميع الصعد.

أ- فقد تصاعدت الانتقادات الداخلية لسياسية غورباتشوف لإعطائه مزيد من التنازلات للولايات المتحدة، إذ صرح قائد قوات الصواريخ الاستراتيجية الجنرال يورجي ماكيموف في مقابلة متلفزة انه ليس من السهل الاقتناع بالمبادرة التي أعلنها غورباتشوف من جانب واحد حول وقف التجارب النووية

تحت الأرض، واشار جنرال أخر إلى ان الادارة الامريكية سوف تستغل مبادرات الرئيس لصالحها لأنها ستواصل بناء ترسانتها العسكرية واجراء تجاربها النووية بينما السوفييت لا يستطيعون ذلك.

ب- تزايد النفوذ الغربي في الاتحاد السوفيتي من خلال فتح ابواب القروض الاجنبية حتى اصبح الدين الخارجي ذا ارقام خيالية. وعندما بدأ الغرب بوقف هذه القروض اخذ يفرض الشروط لاستمرارها او لجدولتها او لتحديد قيمة الفوائد المترتبة عليها مقرونة بشروط سياسية واقتصادية تفرض اصلاحات جوهرية على الواقع الاقتصادي السوفيتي. الأمر الذي ابعد السوفييت عن منهجهم الماركسي فضلا عن انه عمق أزمتهم الداخلية.

ج- تعمق الاضطرابات الداخلية لأسباب قومية أو سياسية مثلاً:

1- وافق برلمان جمهورية لاتيفيا السوفيتية في تشرين اول 1989 على الغاء الدور القيادي للحزب الشيوعي وانشاء وزارة خارجية خاصة بها.

2- كما أعلن في ليتوانيا عن التعددية الحزبية وانفصال الحزب الشيوعي فيها عن الحزب الشيوعي السوفيتي، وانسحب هذا الامر على استونيا وطالبت تلك الدول بأجراء استفتاء حول الاستقلال عام 1989.

3- أعلن المسؤولون في جمهورية أذربيجان السوفيتية انهم في حالة حرب مع ارمينيا السوفيتية الأمر الذي دعا القوات السوفيتية تدعمها الدبابات والمصفحات لاقتحام مدينة باكو عاصمة أذربيجان لوضع حد للاضطرابات القومية مع الأرمن وفرض حالة الطوارئ، وقد طالب برلمان الجمهورية انسحاب القوات السوفيتية وإلا فأنه سيعلن الانفصال.

4- جمهورية كازخستان بدأت سلسلة من التمردات الداعية للاستقلال ابتداء من عام 1986 وتصاعدت خلال السنوات اللاحقة.

5- مصادمات مع متظاهرين في ارمينيا في تشرن اول عام 1987.

6- في تموز 1991 استخدم الجيش السوفيتي القنابل السامة ضد متظاهرين في جورجيا مناهضة للاتحاد السوفيتي وقتل فيها اكثر من (20) شخص. لذا فقد قرر برلمان جورجيا رفض التشريعات التي تصدرها موسكو.

7- في أكتوبر 1989 أقر برلمان اوزبكستان اللغة الأوزبكية لغة رسمية وجاء ذلك بعد انتفاضة واسعة ضد واسعة ضد الاتحاد السوفيتي في كانون ثاني عام 1989.

وهكذا سارت الأمور في الاتحاد السوفيتي باتجاه التفجّر التشظي مدعوم ذلك برعاية غربية من خلال الدعم الإعلامي والسياسي الكبير لسياسة غورباتشوف الإصلاحية للنزعات الانفصالية في البلطيق والجمهوريات السوفيتية الأخرى.

وما أن حلَّ عام 1991 حتى وصلت الأمور إلى حالة من التأزم. الأمر الذي دفع عدد من المسؤولين والعسكريين السوفيت للقيام بانقلاب في يوم الاثنين 19 آب 1991 ضد غورباتشوف لوضع حد لسياسة البروستريكا من بينهم فيغاني بانابيف نائب الرئيس وهو شيوعي محافظ وفالتين بافلوف رئيس الوزراء وهو أحد كبار المنظرين الاقتصاديين في الاتحاد السوفيتي ووزير الداخلية بوريس برغو ومسؤول الصناعات الدفاعية ولنغ باكلانوف، فضلاً عن رئيس جهاز الاستخبارات السوفيتي (كي جي بي) كريوتشكوف وعدد آخر من القادة العسكريين، وذلك بهدف إيقاف عجلة الانهيار الذي لاح بالأفق للدولة السوفيتية إلا أن هذا الانقلاب فشل بعد ثلاثة أيام من قيامه وتم اعتقال المشاركين فيه نتيجة للموقف الأمريكي والغربي المناوئ له الأمر الذي كان فشله بمثابة انتهاء لدور القادة الشيوعيين الذين هدفهم المحافظة على وحدة الاتحاد السوفيتي وأدى ذلك إلى انهيار هذه الدولة العظمى وتشظيها. ففي أواخر عام 1991 أعلنت تركمانستان (وهي جمهورية على الحدود مع افغانستان) استقلالها بعد استفتاء أُجري فيها في 26/ 11 والذي جاء نتيجته موافقة (94%) من السكان على استقلال تلك الجمهورية عن الاتحاد السوفيتي.

وبعد عدة أيام صَوَّت الشعب الأوكراني بالموافقة عن الانفصال بنسبة (90%). وأعلن الزعيم المُنتَخَب في اوكرانيا ليونيد كرافتشوك عن عزمه عدم توقيع أي معاهدة اتحادية مع الدولة السوفيتية.

وفي محاولة منه لتعميق حالة الانهيار في الاتحاد السوفيتي أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) عن اعترافه باستقلال أوكرانيا ووعد بتطوير العلاقات معها ومع روسيا ومع أي جمهورية سوفيتية تقرر الانفصال.

في 9 كانون أول عام 1991 أصبح تفكك الاتحاد السوفيتي أمراً واقعاً قد اجتمع رؤساء كل من روسيا واوكرانيا وبيلاروسيا (روسيا البيضاء) وأصدروا بياناً مهماً أعلنوا فيه أن جهود غورباتشوف في استمرار الاتحاد السوفيتي على حاله القديم قد فشلت وإن تفتت البلاد أصبح امراً واقعاً. وأشار البيان إلى قصر نظر سياسة المركز التي أدت إلى أزمة سياسية واقتصادية. وقرر القادة الثلاث ما يلي "نحن قادة الجمهوريات نُعلِن إن المحادثات لاستمرار الاتحاد السوفيتي قد انتهت وإن عملية الخروج من الاتحاد وإقامة دول مستقلة اصبح أمراً واقعاً وابتداءً من توقيع الاتفاق الثلاثي فأن أنظمة وقوانين الاتحاد السوفيتي لم تعد مطبقة على أراضي الدول الموقعة للاتفاق، ويتوقف فيها نشاط هيئات الاتحاد السوفيتي". واتفقت الدول الثلاث على الإبقاء على قيادة مشتركة في المجال العسكري لاسيما

موضوع السلاح النووي، كما أشار الرؤساء الثلاثة إلى أن الاتفاق مفتوح لإنضمام جمهوريات الاتحاد السوفيتي الأخرى.

في 12 كانون أول من عام 1991 أعلن غورباتشوف في خطاب له عن خيبة أمله من التطورات الجديدة (الاتفاق الثلاثي) وأشار إلى رغبته بالاستقالة وأكد إن مهمته الرئيسية في حياته قد انتهت.

وفي خطوات أخرى عززت الشعور بانتهاء دور الاتحاد السوفيتي كدولة إعلان كُل مِن كازخستان، وأوزبكستان، وقرقيزيا، وطاجكستان، وتركمانستان، استعدادهم للانضمام للاتفاقية الثلاثية وتكوين كومنولث بين الجمهوريات السوفيتية. في هذه الاثناء أعلن وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر: "أن الاتحاد السوفيتي لم يعد له وجود"، وأعلن خلال زيارته إلى موسكو والاجتماع مع الرئيس الروسي يلتسن (متجاوزاً الاجتماع مع غورباتشوف) عن توقيع عدة اتفاقيات مع روسيا.

في 12/17 أصدر يلتسن مرسوماً أدمج فيه وزارة الخارجية السوفيتية مع وزارة الخارجية الروسية، كما أعلن في 20/ 12 عن سيطرته على الأجهزة المركزية للاستخبارات الخارجية السوفيتية (كي. جي. بي).

في 22/ 12 أُعلِنَ رسمياً عن انتهاء وجود الاتحاد السوفيتي عندما وقعت (11) جمهورية سوفيتية اتفاق (الما اتا) وهي عاصمة كازاخستان حول إقامة كومنولث الجمهوريات المستقلة وأبلغ غورباتشوف بإلغاء المؤسسة الرئاسية من خلال رسالة وجهت له عَبَّر فيها قادة الدول عن انتهاء وجود الاتحاد السوفيتي وشكروا فيها غورباتشوف على مساهماته الايجابية.

وأعلن إن روسيا ستأخذ مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن، واتفق ايضا على ان السيطرة على الترسانة النووية ستكون بيد الرئيس الروسي بالاتفاق مع باقي رؤساء الدول المستقلة.

وفي 25 كانون الأول قَدَّم غورباتشوف استقالته للرئيس الروسي بشكل رسمي وتم إنزال العلم السوفيتي الأحمر من فوق بناية الكرملن مقر السلطة الاتحادية وقامت مجموعة من الجنود بإنزال العلم ورفع العلم الروسي بدلاً عنه.

يشير المراقبون إلى برامج التهيئة المخابراتية والإعلامية في تجنيد الأشخاص اللازمين لتحقيق الهدف الأهم الذي خطط له الغرب منذ بدايات القرن العشرين في إنهاء تجربة الاتحاد السوفيتي واشترك في ذلك عدد من الأطراف من بينها داخلية وخارجية ساهمت في صنع خاتمة مثيرة للقرن العشرين.

المحاضرة الخامسة عشر

عنوان المحاضرة:

ثالثاً: أوربا الشرقية تتمرد على الشيوعية Third: Eastern Europe rebels against communism

- انهيار حائط برلين وتوحيد المانيا:

The collapse of the Berlin Wall and the unification of Germany

- الوضع الدولي ما بعد انهيار الكتلة الشيوعية

The international situation after the collapse of the communist bloc

1 - بروز ظاهرة القطب المهيمن 1- The emergence of the dominant pole phenomenon

2- ظاهرة التفكك 2- The phenomenon of disintegration

3- انهيار وضعف التكتلات الاقليمية والدولية

3- The collapse and weakness of regional and international blocs

محتوى المحاضرة:

ثالثاً: أوربا الشرقية تتمرد على الشيوعية

لقد عانت بلدان المنظومة الشيوعية في أوربا الشرقية من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية التي وصلت إلى حدود لا يمكن تحملها من قبل شعوب تلك الدول. إذ تجاوزت ديونها الخارجية عام 1985 أكثر من (70) مليار دولار زاد في عام 1986 إلى أكثر من (85) مليار دولار. فكان ذلك بداية لتغلغل النفوذ الغربي فيها من خلال سلطة صندوق النقد الدولي الذي أخذ يتدخل ويفرض شروطه الإصلاحية بهدف تسديد الديون أو إعادة جدولتها. زاد في تزايد التدخل الغربي في أوربا الشرقية تضاؤل تأثير الاتحاد السوفيتي بسبب أزماته الاقتصادية ونتيجة لسياسة غورباتشوف الإصلاحية والتي أرادت من خلالها التخفيف من أعبائها الخارجية لاسيما في أوربا إذ عملت على تخفيض قوّاتها هناك إلى مستويات دنيا. الأمر الذي أثار انتقادات القادة العسكريين السوفيت من إن تلك السياسة سوف تفقد الاتحاد السوفيتي القدرات الدفاعية اللازمة وتجعل هذه القدرات محصورة على الأراضي السوفيتية.

لقد بدأت بوادر التغيير في أوربا الشرقية من بولندا عندما أضرب العُمّال البولنديين بتحريض من نقابة التضامن التي رفعت شعارات إصلاحية واسعة تدعو الى التخلص من المركزية الشيوعية إلا أن التحول المهم بدأ من المجر في حزيران من عام 1988 عندما نُحّي عن الحكم الزعيم المجري بانوس كادا وهو الزعيم الشيوعي الذي نَصَّبه الاتحاد السوفيتي بعد احتلالهم للعاصمة بودابست عام 1956 والقضاء على حكم الإصلاحي أميري ناجي.

عملت الحكومة الجديدة على إدخال تعديلات مهمة على الدستور بهدف تعزيز استقلاليتها عن الاتحاد السوفيتي وترسيخ دائرة الإصلاح والحريات كتشكيل أحزاب سياسية وإطلاق حرية الصحافة. كما أعلنت فتح حدودها مع النمسا بهدف السماح لهجرة الألمان الشرقيين الراغبين بالذهاب من المانيا الغربية إذ عبر تلك الحدود أكثر من (3) آلاف مهاجر الماني قادم من المجر باتجاه المانيا الغربية والذي كان من الأمور المقبولة اطلاقاً. وتأكيداً على استقلالية الحكومة الجديدة فقد دانت القمع السوفيتي الذي طال دولتهم أبان الاحتلال السوفيتي عام 1956 وأعادوا الاعتبار إلى ناجي واعتبروه من الزعماء الوطنيين. أما الخطوة التي قد تُفَسَر وفق تحليلات عديدة هي إسراع بودابست بإعادة علاقاتها مع إسرائيل والتي قطعت منذ عدوان 1967.

والغريب في الأمر أن جميع دول أوربا الشرقية التي وصلها التغيير والإصلاح أهم وأول خطوة اتخذتها هي إعادة العلاقات مع إسرائيل وكأنهم يكافئون تلك الدولة على أمر ما! والغريب في الامر

ايضا إن الاتحاد السوفيتي الذي ظل يحافظ على وحدة الكتلة الشيوعية بأي ثمن قد أيَّد حركة الإصلاح واعتبرها شأن داخلي.

أما رومانيا فأنها على الرغم من نزعتها الاستقلالية السابقة عن الكتلة الشيوعية إلا أن نظامها السياسي لا يختلف كثيراً عن الأنظمة الشيوعية المركزية. وفي محاولته معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية لجأ الرئيس الروماني نيكولاي تشاوسيسكو إلى إجراءات اقتصادية تقشفية صارمة عانى منها الشعب الروماني بشكل كبير جداً.

وعندما بدأت رياح التغيير تهب على أوربا الشرقية نتيجة ارتخاء القبضة السوفيتية حاول حماية نفسه من هذا التغيير، فأغلق الحدود مع الدول المجاورة خوفاً من حُمى الإصلاح التي انتابت المنطقة, إلا إن الاوضاع في رومانيا كانت مُهَيَأة للانفجار فالشخص الذي حكم (24) عاماً حكماً شمولياً صارماً لم يصمد سوى عشرة أيام أمام إرادة شعبه بالتغيير فقد اندلعت الشرارة الأولى للانتفاضة الرومانية من مدينة تيمشوارا الرومانية في 16/ 12/ 1989 عندما تظاهر عدد من الأفراد لإطلاق سراح قس بروتستانتي ثم تحولت التظاهرة إلى انتفاضة جماهيرية اتسعت كَكُرة الثلج. واتخذت التطورات طابعاً دموياً عندما تدخلت القوات المسلحة وأطلقت النار على المتظاهرين وسقط آلاف القتلى. وبعد اسبوع واحد على هذه المجازر حاول تشاوسسكو الهرب إلا أن الجيش انحاز إلى الشعب ضد الشرطة السرية المؤيدة لرئيس النظام والمدربة تدريباً خاصاً (والتي تسمى سيكورتيات ويبلغ عددها بين 50-70 ألف فرد). وخلال أيام أعلن (ايون ربلسكو) أحد مؤسسي لجنة الانقاذ الوطني الإطاحة بالرئيس تشاوسسكو، وإنه قد تم اعتقال الرئيس وزوجته ثم أُعِلن عن إعدامهما في ليلة عيد الميلاد عام 1990.

أما موقف الاتحاد السوفيتي من التغيير الليبرالي الجديد في رومانيا فقد بدأ بإدانة وزير الخارجية السوفيتي المجازر التي ارتكبها تشاوشيسكو ضد شعبه وبعد إعلان سقوط النظام الروماني أبدت موسكو اعترافها بالنظام الجديد. وتشير التقارير إلى أن التنظيم الذي قاد عملية الانتفاضة والتغيير هو تنظيم سِرّي (جبهة الانقاذ الوطني) ضَمَّ عناصر من أعضاء الحزب الشيوعي الروماني مدنين وعسكريين، وتشير تلك التقارير إن الجبهة تلقت دعماً أمريكياً وفرنسياً تمثل بكميات من الأسلحة والأموال. إذاً فالانتفاضة لم تكن عفوية وإنما لعبت فيها عدة أطراف دوراً أما بالتحريض أو قيادة التظاهرات أو بالسيطرة على المراكز الحساسية للدولة.

أما في بلغاريا كان التغيير بأسلوب سلمي إذ وافق الحزب الشيوعي في كانون أول 1989 على إنهاء دوره القيادي في الحياة السياسية البلغارية وإنهاء خضوع أجهزة الدولة كالجيش والشرطة للحزب

الشيوعي، وأعلن عن اتباع أسلوب التعددية الحزبية. كما برر طرد تيودور جيفكوف زعيم الحزب الشيوعي البلغاري وأبنه من الحزب.

أما في جيكسلوفاكيا فقد تم اتخاذ نفس الخطوات بطرد سكرتير الحزب شيوعي وتنصيب هافل كأول رئيس غير شيوعي مما مهد الطريق لإيجاد آلية انفصال الجيك والسلوفاك إلى دولتين.

أما في يوغسلافيا فقد تَميَّز التغيير فيها بأنه أخذ طابعاً دموياً خلال عملية التفكك وانفراط عقد الاتحاد اليوغسلافي المُتَكَوِّن من خمس جمهوريات (مقدونيا، صربيا، كرواتيا ، البوسنة والهرسك الجبل الأسود) وذلك عندما حاول الجيش الاتحادي (الذي غالبيته من الصرب) أن يعيد الجمهوريات التي أعلنت استقلالها بالقوة المسلحة إلا أنه فشل في تحقيق أهدافه في كل من كرواتيا وسلوفينيا. عَزَّز هذا الفشل تدخل الدول الأوربية والأمم المتحدة ضد توجهات الصرب في إعادة الاتحاد إلى سابق عهده. إذ أعلنت الدول الأوربية في 5/ 6/ 1991 حظراً على توريد السلاح إلى يوغسلافيا والمساعدات الاقتصادية أعقَبَهُ قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 25/ 9/ 1991 بفرض حضر مشابه مع الإعلان عن استقلال كل من كرواتيا وسلوفينيا مما كان اعترافاً دولياً بتفكك الاتحاد اليوغسلافي مما مهد الطريق لحرب قاسية عانت منها منطقة البلقان وتدخلت فيها قوة دولية عديدة.

- انهيار حائط برلين وتوحيد المانيا:

إلا أن الحدث الأبرز في أوربا الشرقية والذي اعتبره الباحثين انتهاء لعصر الحرب الباردة بهزيمة أحد أطرافها ألا وهو الاتحاد السوفيتي وكتلته كان انهيار حائط برلين الذي أُنشئ عام 1961 ومَثَّل الستار الحديدي للعلاقة بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي فمنذ منتصف الثمانينات بدأت العلاقة تزداد وثوقاً بين الألمانيين وبدأ الاتفاق حول تنظيم الهجرة بين البلدين. ولم تكن موافقة المانيا الشرقية على الهجرة إلى المانيا الغربية قد جاء من فراغ فقد تدفق الآلاف من الأمان على برلين الغربية من عدة مناطق. كما ان المانيا الغربية قررت منح الجنسية الألمانية لكل الذين ينحدرون من أصل الماني في مختلف أنحاء أوربا.

في كانون أول 1989 قرر الحزب الشيوعي في المانيا الشرقية طرد اريك هونيكر من زعامة الحزب والدولة وإقالة مجموع الوزراء الذين يمثلون الحزب. وعلى إثر ذلك استقال أعضاء المكتب السياسي الشيوعي وانتخب أعضاء جدد. كما تم انتخاب رئيس جديد للحكومة من الداعين للإصلاح والتغيير الجذري في البُنية السياسية. ثم اتخذ قرار الإفراج عن المعتقلين السياسيين المعارضين للنظام الشيوعي. وكما هو الأمر في باقي دول أوربا الشرقية فقد سارعت المانيا الشرقية إلى بحث سبل إعادة العلاقات مع اسرائيل مما ترك علامات استفهام كبيرة على مُجمَل التغيرات في الاتحاد السوفيتي أو أوربا الشرقية.

أعقب ذلك قرار المانيا الشرقية بفتح الحدود مع المانيا الغربية والسماح للألمان الشرقيين الدخول مباشرةً إلى برلين الغربية مما أدى إلى تدفق الآلاف من الألمان إلى غرب المانيا.

وفي جلسه للبرلمان الجديد الذي انتخب في كانون أول عام 1989 وافق البرلمان بالإجماع على إنهاء سلطة الحزب الشيوعي وإلغاء النَص الدستوري الذي يشير إلى أن المانيا الشرقية دولة ماركسية.

أما الحدث الأبرز في هذا المشهد هو قرار الحكومة الألمانية في كانون أول عام 1990 بهدم سور برلين (أو حائط برلين) بالكامل وتحل محله حدود طبيعية بين البلدين. المهم في الأمر هو عجز الاتحاد السوفيتي عن عمل أي شيء سوى إنه أبدى تأييده للتغيرات الإصلاحية في المانيا الشرقية على إنه أعطى الضوء الأخضر إلى رئيس الوزراء الألماني الغربي هلموت كول بإمكانية قيام الوحدة الألمانية خلال زيارته إلى موسكو في شباط عام 1990. وبدأت الخطوات فعلاً لتنفيذ مشروع الوحدة وبدأ بتوحيد العُملة في شباط عام 1990 وانتهى بوحدة الدولتين التي جرت فيها انتخابات أدّت إلى فوز هلموت كول برئاسة وزراء المانيا الموحدة.

- الوضع الدولي ما بعد انهيار الكتلة الشيوعية

ان انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه قد أشار الى بداية عصر جديد في العلاقات الدولية إذ يشير الباحثون إلى أن تغيير طبيعة أحد الأعضاء الفاعلين في السياسة الدولية، كانهياره أو ضعفه، يؤدي إلى ظهور نظام دولي جديد يساهم في تكوينه أما القوة المنتصرة أو قوة ناهضة جديدة تأخذ دورها في هذا النظام، لهذا سيبدأ من هنا التغيير في القوى المتحكمة في هذا النظام وذلك بإيجاد توزيع جديد للقوة والهيمنة في العلاقات الدولية.

لذا فقد كان من بين أهم نتائج المرحلة الجديدة ما يأتي:

1 - بروز ظاهرة القطب المهيمن

إن أخطر النتائج المترتبة على غياب الاتحاد السوفيتي هو بروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة ومنفردة في إدارة العلاقات الدولية طبقاً لمصالحها ومصالح حلفائها.

أن من بين مخاطر هذه الظاهرة هو إن القوة المهيمنة تعمل بكل قواها على استمرارية هذه الهيمنة وذلك من خلال عدة أساليب:

أ-القضاء على كل القوى التي تهدد هذه الهيمنة وذلك أما بمحاصرتها أو استخدام القوة العسكرية المباشرة لإنهاء تهديدها.

ب- التوسع في ضم الأقاليم الاستراتيجية أو محاولة ربطها إلى سياسة الدولة المهيمنة لضمان مواقع عسكرية او اقتصادية تُديم عملية الهيمنة وذلك أما بالتهديد أو الترغيب.

ج- الدخول في تحالفات بزعامة القوة المهيمنة وذلك لتحويل جزء من العبء في إدارة العلاقات الدولية إلى الحلفاء وفق نظرة وتوجيه القوة المسيطرة.

أن الولايات المتحدة قد عملت وقبل هذه المرحلة على تثبيت سيطرتها وهيمنتها على العالم وذلك بإتباع أساليب مختلفة أما بالترغيب أو بالضغط أو الذي كان يأخذ اشكالاً عديدة من بينها تحريك المؤامرات والدسائس ضد الأنظمة المستقلة، ومحاولة خلق المتاعب لأنظمتها باستغلال الفوارق القومية أو الدينية. ويشير الكاتب الأمريكي ريتشارد بارنت إلى إن وكالة المخابرات الأمريكية تضمنت في عام 1974 عبر ميزانيتها البالغة مليار دولار ومستخدميها الذي يزيد عددهم على (20) الف شخص، العديد من عمليات التخريب والتحريك ضد الدول المستقلة في العالم الثالث وذلك لعام واحد فقط فكيف يكون الحال عندما تنفرد هذه القوة في إدارة السياسة الدولية دون منافس مكافئ.

2- ظاهرة التفكك:

وهي إحدى نتائج الفقرة الأولى، إذ أن تفكك الاتحاد السوفيتي إلى مجموعة من الدول المستقلة تقوم على الأسس القومية والدينية، قد أدى إلى بروز ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية وهي محاولة التقسيمات القومية أو الدينية في العديد من الدول في الانفصال وتكوين دول مستقلة على تلك الأسس، مما أدى إلى نشوب النزاعات والحروب الأهلية كما هو الحال في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وفي يوغسلافيا.

أن نجاح سياسة التفتيت التي تَبَنَّتها الولايات المتحدة منذ زمن بعيد مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، قد أدى إلى محاولة الولايات المتحدة بالتمسك بهذه السياسة وتطويرها مستغلة أجواء الهيمنة التي تتمتع بها، ومحاولة تطبيقها على مناطق عديدة من العالم انطلاقاً من إن هذه السياسة تُهيئ المناخ الملائم للتدخل والسيطرة بحجة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين أو تحت غطاء الشرعية الدولية أو بحجة الاعتبارات الإنسانية كما حصل في يوغسلافيا وجيكسلوفاكيا وذلك لمنع عودة الأنظمة الشيوعية إلى تلك الدول وغيرها.

3- انهيار وضعف التكتلات الاقليمية والدولية:

لقد كان من أهم سمات النظام الدولي السابق هو قيام العديد من التكتلات والمنظمات الإقليمية والدولية التي بُنيَت على أسس سياسية أو اقتصادية أو عسكرية من بينها تلك التي أسستها الدول العظمى خدمة لاستراتيجيتها. هذا فضلاً عن الأمم المتحدة التي تشكلت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ كانت تتمتع بقدر مُعَيَن من الفاعلية نتيجة للتوازن القائم في العلاقات الدولية لاسيما أن هناك حدوداً معينة اتفقت عليها الدول العظمى بشكل مباشر نتيجة لتعادل القوى فيما بينهما. إلا أن تفرد الولايات المتحدة واستخدامها لمختلف الأساليب لضمان هيمنتها على الواقع الدولي، وغياب القوى الموازية لها، قد أخَلَّ بذلك التوازن القائم في المرحلة السابقة مما أدى إلى سيطرة الولايات المتحدة على المنظمة الدولية الرئيسة (الأمم المتحدة) وتسخيرها لتثبيت سيطرتها على العلاقات الدولية، مما أدى إلى ضعفها وفقدان معظم دول العالم الثقة بقراراتها خاصة بعد أن بدأت تُكيل الأحداث بأكثر من مكيال طبقاً لمصالحها، لاسيما القرارات التي اتخذت ضد العراق ويوغسلافيا وموافقة الأمم المتحدة على التدخل الأمريكي في الصومال.
ونتيجة لانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي فقد انهارت المنظمات والتكتلات المرتبطة به كحلف وارشو ومنظمة الكوميكون. فضلاً عن العديد من المنظمات الإقليمية الأخرى نتيجة لتشتت أعضائها وتغليب المصلحة الضَيّقة على المصلحة الشاملة لأعضاء تلك المنظمات، لاسيما أن القوى المهيمنة على العالم تعمل على الضغط عل مختلف الدول لإجبارها على إتَّباع سياسة معينة بالترغيب تارة أو بالترهيب تارةً أخرى.

والمثال الواضح على ذلك هي الجامعة العربية وكذلك المجالس العربية التي أُقيمت في المرحلة السابقة حيث فقدت الفاعلية المؤثرة التي كانت تتمتع بها (نسبياً) فهي أما حَلَّت كمجلس التعاون العربي أو ضعف دورها كالجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي الذي لم يستطع حل المشاكل الداخلية لدول الأعضاء كما هو الحال في مشكلة الحدود بين قطر والسعودية وذلك الحال ينطبق ايضاً على حركة عدم الانحياز والتي حاول العديد من أعضائها إلغاء دورها أو تحويلها عن أهدافها بحجة انتهاء الصراع القائم بين المعسكر الغربي والشرقي.

وخلاصة القول فيما يتعلق بهذه النقطة هو إن الواقع الدولي عُقبَ انهيار الاتحاد السوفيتي يُشير إلى انحسار الشرعية وضعف القيم القانونية والأخلاقية التي نَظَّمت العلاقات الدولية خلال المرحلة السابقة وكان من بين أسباب ذلك هو الانفراد الأمريكي على الساحة الدولية بعد انهيار القوة الموازنة وعدم ظهور قوة جديدة لحد الآن تحد من هذه الهيمنة.